الضمير فيه راجع الى الولي او الى الحمد فان كان راجعا الى الاول يلزم انتشار الضميرين
وان كان راجعا الى الثاني فلا معنى للكلام قلت ان الضمير راجع الى الحمد وقوله فلا معنى
للكلام ممنوع فان من اسماء نبينا صلعم نبي الحمد فيكون معنى الكلام والصلوة على
نبي الحمد او ان الضمير راجع الى الولي وقولكم انتشار الضمير باطل غير مستحسن ان كان مرادكم
به كل انتشار الضمير غير مستحسن فممنوع وان كان بعضه باطل غير مستحسن فمسلم لكن
كون هذا الانتشار من جملة هذا البعض ممنوع **قوله** اما بعد فهذه اي الرسالة لا
يقال ان هذه موضوعة للامور المبصرة القريبة والرسالة ليست بموجودة فضلا
عن ان يكون مبصرة قريبة فلم يصح استعمالها ههنا لانا نقول ان الحاق الخطبة
قد يكون بعد التصنيف وقد يكون بعد تصور الرسالة وقبل وجودها الكتابي والاول
ولا خفاء في صحة الاستعمال باعتبار الاول لو اريد بالرسالة النقوش او ما بين الدفتين
واما صحة الاستعمال باعتبار ما على تقدير الارادة بها الالفاظ او المعاني او المركب من الاثنين
والنقوش او من المعاني والالفاظ او من النقوش والالفاظ او المركب من الثلثة وباعتبار
الثاني على تقدير الارادة بها النقوش او ما بين الدفتين او غيرهما من المعاني المذكورة
فتنزيلها منزلة المبصرة القريبة بادعاء ان هذه الرسالة التي راى كل ذي
بصر من قربها واستحقت ان يشار اليها بالاشارة الحسية **قوله** فوائد جمع فائدة
وهي ما استفيدت من غيرك سواء كان هذا الغير عينا او غيره ولا يخفى عليك ان المعاني
فوائد لاستفادتها من الالفاظ والالفاظ ايضا فوائد لاستفادتها من النقوش وهي
ايضا فوائد لاستفادتها من الشارح رح ويجوز كون الاولين فوائد بالنسبة الى
المبتدئ بالقياس الى الشارح رح لاستفادته اياهما منه وقس على هذا المركب **قوله**
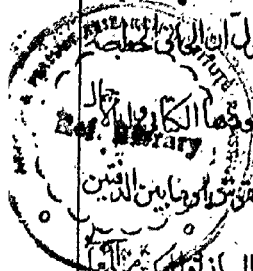
وافية كثيرة تامة يقال وفى الشيء وفيا اي كثر وتم قوله بحل تعلق بالوافية على تضمين
معنى التعلق اي كثيرة تامة متعلقة بحل ويمكن جعله متعلقا بالوافية بدون التضمين
اي كافية بحل والفوائد اسم كتاب في المعاني والوافية اسم المتوسط والمتدارك كتاب في
الحديث ففي درج اسماء الكتاب بالاشارة تمكن منه مزيد تحسين للكلام البليغ قوله
للعلامة المشتهر الثابت لما للمبالغة او للنقل لكن الاول اليق بالمدح المشتهر اخبارا بالكسر
او بالفتح لكون الاشتهار متعديا ولازما لكن الاول احسن لاشتهاره ولتضمنه المبالغة
قوله تغمده الله بغفرانه التغمد بمعنى الستر مطلقا او بمعنى ستر الذنوب فعلى الثاني
يكون ذكر الغفران بعد التغمد مبنيا على تجريده عن معناه ولا يبعد ان يجعل
الغفران بمعنى الرحمة فلا تجريد في الكلام وشبه الغفران باللباس لكونهما ساترين العيوب
اما كون اللباس ساتر العيوب فظاهر واما كون الغفران ساتر العيوب فلانه ساتر الذنوب
وهي عيوب ولك ان تجعل الكلمة من غمدت السيف اي جعلته في غمده والغمد بالكسر
غلاف السيف ففي الكلام اشعار بتشبيه الشيخ رح بالسيف في حدة الطبع وقطع الكلام
قوله واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم الجنة وبالفتح القلب قوله
نظمتها في سلك التحرير النظم من نظمت اللؤلؤ يقال نظمت اللؤلؤ اذا جمعته والسلك الخيط و
التحرير تراد ادن والمراد به هنا اما هذا المعنى او المعنى العرفي وهو التلفظ بالالفاظ
وعلى التقديرين يكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي جمعت الفوائد
التي هي كاللآلي في التحرير الذي هو كالسلك ووجه الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء
من التفرق فالسلك حافظ الدرر ونحوها من التفرق والتحرير حافظ المعاني من التفرق لان
عند التعبير بالالفاظ تصير محفوظة ولك ان تجعل السلك بمعنى التلفظ والتحرير بمعنى [illegible]

شتق من التحرير العرفي وتجعل الاضافة لامية **قوله** وسمط التحرير السمط المسلك
ادام فيه اللؤلؤ والا فهو سلك والتحرير نقش خط بركرفتن والاضافة من قبيل لجين الماء
يمكن ان يراد بالتحرير الالفاظ من حيث انها مستفادة من النقوش ويجعل الاضافة من
قبيل ما ذكرنا في الاضافة اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوائد التي كاللآلي **قوله** كالعلة
الغائية انما قال كالعلة الغائية ولم يقل علة غائية لان العلة الغائية هي الباعث والمحرك للفاعل على
الاقدام على الفعل مع تقدمه تصورا وتاخره وجودا ولاشك ان ضياء الدين يوسف ليس بمتاخر
وجودا وانما كونه كالعلة الغائية فلكونه باعثا ومحركا للفاعل للاقدام على الفعل فلهذا قال
كالعلة الغائية **قوله** اعلم ان الشيخ رح لم يصدر رسالته اه هذا دفع لما يتوهم تقريره
ان المصنف خالف السلف بانه لم يكتب دال الحمد هو النقش والسلف يكتبونه وتقرير الجواب
ان الشيخ رح لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها بان يكتب
قصدا لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه لا من حيث انه مشتمل على المسائل ليس
في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بترك هذا الجعل مخالفة السلف فانهم يستحسنون هذا
الجعل فيما هو في مرتبة كتبهم وفي هذا الجواب مناقشة وهي ان قوله لم يصدر رسالته هذه
ممنوع لجواز الارادة بالحمد الثناء باللسان في ضمن لفظ ما وهذا المعنى يتحقق في ضمن لفظ
بسم الله الرحمن الرحيم وهو ايضا مكتوب **قوله** ولا يلزم من ذلك الخ دفع سوال وهو لزوم
عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمد الله سبحانه على الوجه المذكور وهو مستلزم للاقتطاع
قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام اه ان اريد بالابتداء الابتداء الحقيقي يتوجه عليه
ان الدليل غير مثبت للمدعى سواء جعل قوله لم يعرفا من التعريف او من العرفان وان الملازمة
ممنوعة على التقدير الاول سواء اريد به المعنى اللغوي او الاصطلاحي على ان المدعى في نفسه

حاشية: قوله والاضافة السمط الى التحرير ١٢

غير صحيح وان اريد به الابتداء الاضافي فلا يتم التقريب على تقدير الجعلين الا ان يراد المعنى
الاصطلاحي للكلام في الملازمة كما عرفت آنفا واجيب عنه بان المدعى ابتداء اضافي و
قولنا ليعرفا من العرفان والتقريب تام لان الدليل يثبت وجوب معرفة المطلق ومعرفة الكلي المطلق
لا يتحقق الا في ضمن فرد مخصوص والمعرفة في ضمن تعريف فرد مخصوص يستلزم ما هو الواجب
وهو معرفة المطلق ولهذا بدئ بتعريفهما واما ما يجاب بتحرير الدليل بان قوله ليعرفا من التعريف
والمراد المعنى الاصطلاحي وبتقييد البحث بالتوقف على معرفة الكلمة والكلام التي هي سبب امتيازهما
عن جميع الاغيار لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما بحثا يتوقف على معرفتهما اللتين
بهما تمتازان عن جميع الاغيار وهذه المعرفة لا تحصل الا من التعريف الاصطلاحي فما لم
يعرفا كيف يبحث عن احوالهما فرد هذا الجواب بمنع الحصر **قوله** قدم الكلمة وههنا وجوه
اخر فاولها تقديم الكلمة على الكلام باعتبار التعريف اي تقدم تعريفها على تعريفه وثانيها تقديمها عليه باعتبار
التعريف والتقسيم اي تقدم تعريفها وتقسيمها على تعريفه وتقسيمه وثالثها التقديم باعتبار التعريف
والتقسيم والاقسام لا يقال ان المصنف لم يقسم الكلام فكيف يصح الوجهان الاخيران لانا نقول
ان قول المصنف رح ولا يتاتى الا اشارة الى التقسيم والاقسام وانت خبير بان الوجه الاول الظاهر
لكون قدم عطفا على بدئ والثاني والثالث ابعد **قوله** لكون افرادها اجزاء والمراد بالكلمة من
حيث ارجاع الضمير في افرادها اليها وبالكلام في قوله من افراد الكلام هو المفهوم والمراد بهما
من حيث ارجاع الضميرين في منهما ومنهما اليهما هو اللفظ فيكون في العبارة استخدام
اعلم ان هذا الدليل اما دليل على الوجه الاول او على الثاني او على الثالث فان كان على الاول
فالكلام فيه ان الدليل اما مجموع المعطوف والمعطوف عليه او كل واحد منهما فان كان
الاول يلزم الاستدراك وان كان الثاني فالاول غير مثبت للمدعى لجواز كون افراد الشيء جزءا من

افراد شیٔ اخر مع كون مفهومه كلاما من مفهومه واجيب عنه باختيار الشق الثاني بان افراد
شیٔ اذا كان جزءا من افراد شیٔ اخر وكانت هذه الجزئية ملحوظة فقط يصح تقديم المفهوم على
المفهوم وان كان دليلا على الوجه الثاني فالكلام فيه مثل ما ذكرنا والجواب عنه باختيار الشق الاول
بتوزيعه على جزئي المدعى بطريق اللف والنشر الغير المرتب لا يقال ان هذا الدليل على هذا التقدير
ايضا غير مثبت للمدعى فان التقسيم لا يكون الا للمفهوم وجزئية الافراد لا يجديك نفعا لانا
نقول ان التقسيم وان كان للمفهوم لكن الافراد ملحوظة فيه فجزئية الافراد يجديك نفعا ويمكن الجواب
باختيار الشق الثاني من الترديد بان افراد الشیٔ اذا كان جزءا من افراد شیٔ اخر وكانت هذه
الجزئية ملحوظة فقط يصح تقديم المفهوم على المفهوم **قوله** فقال الكلمة يفهم من ظاهر
العبارة ان تقديم الكلمة حاصل قبل قوله الكلمة وليس الامر كذلك لان قول المصنف الكلمة
قبل قوله الكلام تقديم اجيب عنه بان اراد محذوف اى اراد التقديم فقال الكلمة وبان الفاء
للتفسير **قوله** قيل هي والكلام مشتقان من الكلم يمكن ان يناقش بان الاشتقاق
ان يجد بين اللفظين تناسبا في احد المد لولات الثلث واشتراكا في جميع الحروف الاصلية
مرتبا او غير مرتب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق
كما صرح به في بعض الحواشي فيكون التناسب بين اللفظين مستفادا دون اللفظ فيلزم احد الامرين
اما عدم صحة التفسير المذكور او عدم صحة القول بكون الكلمة والكلام مشتقين من الكلم
(اى حاشية الملا عبد الغفور ١٢)
والجواب بان معنى قولنا الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا انه وجد ان اللفظ مناسبا
في اللفظ والمعنى مدفوع بان فهم هذا المعنى من ذلك التفسير بعيد كل البعد **قوله** وهو الجرح
اى الكلم بتسكين اللام بمعنى الجرح او المراد بالكلم هو المعنى باعتبار كونه مرجع الضمير وبالجرح
ايضا معنى فعلى هذا التقدير يكون في الكلام استخدام **قوله** لتاثير معانيهما الخ هذا دليل

على احد جزئي المدعى اى بين الكلمة والكلام وبين الكلم مناسبة فى اللفظ والمعنى اما الاول
فظاهر واما الثانى فلتاثير معانى افراد مفهومى الكلمة والكلام فى النفوس كالجرح اى كتاثير
الجرح او كنفس الجرح **قوله** وقد عبّراه يمكن ان يناقش بان قول الشاعر لا يدل على
تعبيره عن التاثير بالجرح لجواز تعبيره بالجرح عن نفس اللفظ **قوله** والكلم بكسر اللام
اه هذا البحث بحث تقريبى والتقريب كونه مندرجا فى ضمن الكلمة **قوله** بدليل قوله
تعالى اه وجه الاستدلال ان الطيب صفة للكلم فلو كان جمعا لوجب التانيث والتالى
باطل فكذا المقدم اعترض عليه بان هذا اما دليل على الجنسية او على عدم الجمعية او على
المجموع وعلى التقدير الاول فالدليل غير مثبت للمدعى وعلى الثانى بقيت الجنسية بلا دليل وعلى
الثالث فلا يتم التقريب والجواب عنه باختيار كل من الوجوه المذكورة لانه لا قائل بالفصل فثبوت
احدهما يستلزم ثبوت الاخر اعترض عليه بوجه آخر بان المراد بقولكم لا يجمع اما بحسب
اللفظ او ما بحسب المعنى واما بحسبهما جميعا فان كان الاول فكون الطيب صفة للكلم
ممنوع لجواز كونه صفة للبعض اى اليه يصعد بعض الكلم الطيب ولو سلم فوجوب تانيث
الطيب ممنوع لجواز كون الطيب صفة للكلم باعتبار كون البعض مرادا منه وان كان الثانى
فالكلام منع وجوب التانيث لجواز التذكير باعتبار افراد اللفظ وان كان الثالث فالدليل غير
مستلزم فان الدليل على تقدير تسليم جميع المقدمات لا يثبت الا عدم جمعية اللفظ **قوله**
وقيل جمع والمراد اما باعتبار اللفظ او باعتبار المعنى او باعتبارهما فان كان الاول فلمناقشة
فى الدليل بوجوه احدها منع الكبرى وثانيها ان الدليل لو صح بجميع مقدماته لزم ان يكون
القوم جمعا باعتبار اللفظ اللازم باطل فكذا الملزوم والثالث ان المراد بقولكم لا يقع الا
على الثلث فصاعدا اما بحسب الوضع او هو اعم فان كان الاول فالوقوع ممنوع وان كان الثانى

فالكبرى ممنوعة ورابعها ان المراد بقولكم لا يقع الا على الثالث فما عداه هو الوقوع بان لا يكون
التعيين والخصوص فيه معتبرا او الوقوع بان يكون معتبرا فان كان الاول فالمقدمة منه ممنوعة
وان كان الثاني فالكبرى ممنوعة لجواز كونه مثل لفظ بضع وان كان المدعى هو الاحتمال الثاني
يتوجه الاعتراض الثالث وان كان المدعى هو الاحتمال الثالث يتوجه جميع الاعتراضات المذكورة
قوله او لجميعها بعض الكلم بان يكون البعض مقدرا او بان يكون المراد بلفظ الكلم هو البعض
فالطيب باعتبار الاول صفة البعض المقدر وباعتبار الثاني صفة للكلم لكون البعض مرادا منه
قوله واللام فيها للجنس الخ وانت خبير بان هذه العبارة تدل على ان يكون المراد باللام الجنس
وبالتاء هي الوحدة وح يتوجه الاشكال الذي دفع بقوله ولا منافاة بينهما وانت تعلم بجواز
كون التاء مجردا عن الوحدة في هذا المقام وح لا يتوجه الاشكال **قوله** ولا منافاة بينهما
هذا جواب سوال مقدر اي فلا منافاة بين الجنس والوحدة المرادة ههنا فان الوحدة اما
تشخصية او صنفية او نوعية او جنسية والمنافاة بين الجنس والوحدة التشخصية وهي
غير مرادة **قوله** لجواز اتصاف الخ ولو قال لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس
لكان اولى لان السائل اثبت التنافي بينهما **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي ولا يمكن
حملها على العهد الذهني ولا على الاستغراق اما على الاول فللزوم التعريف للفرد ولعدم معلومية
المعرف عند المتعلم والمقصود معلوميته عنده واما على الثاني فللزوم التعريف للافراد ولعدم
مانعية التعريف ان كان المراد بالكلمة المفهوم الاصطلاحي لصدق تعريف كل فرد على آخر
ولعدم المانعية والجامعية ان كان المراد بها المفهوم اللغوي اما الاول فلصدق تعريف كل
فرد على فرد آخر هو من افراد الكلمة المصطلحة ايضا واما الثاني فلعدم صدقه على المهملات
والمركبات مع انهما من افراد الكلمة اللغوية **قوله** اللفظ في اللغة الرمي معناه في اصل اللغة

الرمي او في عرف اللغة الرمي وعلى الاول يكون اللام في قوله الرمي للجنس وعلى الثاني للعهد الخارجي فيكون اشارة الى معلومية حصة من حصص الرمي المطلق وهي الرمي من الفم والاحتمال الاول انسب من حيث قلة النقل والاحتمال الثاني اولى من حيث قوة المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه **قوله** ثم نقل في عرف النحاة الخ اي ثم نقل في عرف النحاة ابتداء عن الرمي المطلق او عن الرمي عن الفم او بعد جعل لفظ الرمي الذي هو بمعنى الرمي المطلق او بمعنى الرمي عن الفم بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسرها ان كان النقل ابتداء ويكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام ان كان النقل بعد جعله بمعنى الملفوظ **قوله** مفردا كان او مركبا ولست خبير بان هذا قيد للموصول ظاهرا كما كان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا قيود الما فيلزم كون ما يتلفظ به الانسان منحصرا فيها وهو باطل لان المهملات ايضا من قبيل ما يتلفظ به الانسان وليست بمفردة ولا بمركبة **قوله** واللفظ الحقيقي اي ما يتلفظ به الانسان حقيقة **قوله** والحكمي اي ما يتلفظ به الانسان حكما كالمنوي في زيد ضرب فاندفع ما قيل من ان المنوي فرد من افراد المعنى العرفي حقيقة كما كان زيد ضرب مثلا كذلك فلا وجه لجعل المنوي لفظا حكميا **قوله** اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ هذا دليل على عدم كون المنوي لفظا حقيقيا ونتيجة هذا الدليل مع انضمام قوله واجروا عليه احكام اللفظ ومع ملاحظة الكبرى المطوية دليل على كونه لفظا حكميا تقرير الاول هكذا اذ ليس المنوي من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وكل لفظ حقيقي من مقولة الحرف والصوت ويوضع له لفظ فليس المنوي لفظا حقيقيا وتقرير الثاني انه ليس المنوي لفظا حقيقيا ولجروا عليه احكام اللفظ وكل ما هو كذلك فهو لفظ حكما فكان المنوي لفظا حكما لا حقيقة وهذا الدليل من افراد القياس المركب ويمكن جعله دليلا على عدم كون المنوي لفظا حقيقيا

وعلى كونه لفظا حكما فالمدعى يكون مركبا على هذا التقدير كما يشعر به قوله فكان لفظا حكما
لاحقيقة تقريره اذ ليس المنوى من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ واجرى عليه
احكام اللفظ وكل ما هو كذلك فهو لفظ حكما لاحقيقة فكان المنوى لفظا حكما لاحقيقة وعلى التقدير
يكون قوله وانما عبر الخ دفعا للمنع المتوجه على قوله ولم يوضع له لفظا اعترض عليه بان الدليل
هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه او كل واحد منهما فان كان الاول يلزم الاستدراك فان الكبرى
المطوية اذا ضمت بالمقدمة الاولى تثبت المدعى وان كان الثاني اعترض على الدليل الثاني بانه
لو صح بجميع مقدماته لزم ان لا يكون لفظ زيد مثلا لفظا حقيقيا لجريانه ويمنع الكبرى
اجيب عنه بان هذا الدليل مبني على مذهب من قال ان اللفظ موضوع بازاء نفسه فلم يتم
الدليل فان قلت هذا الجواب لم يحسم مادة الاشكال بالكلية لان المهملات الفاظ
حقيقية مع ان دليلكم يدل على عدم كونها الفاظا حقيقية لانه لم يقل احد على كون المهملات
موضوعة لنفسها قلت مادة الاشكال يحسم بالكلية اذا حرر الدليل وتحرير الدليل
بان الشيء موضوع للذي لم يوضع له لفظ وكل ما هو كذلك فهو ليس بلفظ حقيقي فاندفع
الاشكال بالكلية **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان لا يقال ان لفظ قد مستدركة في هذا المقام لان قوله في بعض الاحيان يغني عنها لانا
نقول ان لفظة قد ههنا للتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله او لتقليل المفعول او لتقليل
الفاعل او لتقليل الفعل فمعنى الاول يتلفظ ببعض المحذوف الانسان في بعض الاحيان
ومعنى الثاني يتلفظ بالمحذوف بعض الانسان في بعض الاحيان ومعنى الثالث بعض
التلفظ الذي وقع على المحذوف في بعض الاحيان فان قلت ان مرادكم بقولكم لانه قد
يتلفظ الخ اما انه قد يتلفظ بكل المحذوف او ببعضه فان كان الاول فالصغرى

ممنوعة وان كان الثانى فالتقريب لا يتم لان المدعى كلى اى كل لحد وفيه لفظ حقيقة قلت

انا المراد هو الاول ومعنى قوله قد يتلفظ الخ انه قد يمكن ان يتلفظ به الانسان فى بعض

الاحيان ورد هذا الجواب بان المراد بقولكم قد يتلفظ الخ اما انه قد يمكن ان يتلفظ كل لحد

او بعضه فان كان الاول فالمقدمة ممنوعة وان كان الثانى فاستلزام الدليل **قوله** اذ

هى مما يتلفظ به الانسان الخ اى اذ هى مما يتلفظ به الانسان حقيقة وكل ما هو كذلك فهو

داخل فيه فكلمات الله داخلة فيه اعترض عليه بان المراد اما انه كل ما هو كلمات الله تعالى

مما يتلفظ به الانسان او بعضه فان كان الاول فمم وان كان الثانى فلا يتم التقريب اجيب عنه

بان كل ما هو كلمات الله تعالى مما يمكن ان يتلفظ به الانسان وكل ما هو كذلك داخل فيه

فكلمات الله تعالى داخلة فيه ورد هذا الجواب بمنع الصغرى لجواز ان يكون بعض كلمات الله

مما لا يمكن ان يتلفظ به الانسان لا يقال ان جميع كلمات الله من جنس واحد واذا كان بعضها

مما يمكن ان يتلفظ به الانسان فيلزم ان يكون كلها مما يمكن ان يتلفظ به الانسان لانا نقول

انا لا نسلم كون الجميع من جنس واحد وعلى تقدير التسليم فالمقدمة الشرطية ممنوعة بناء

على ان ذنبا مقدار عشرة اذرع وذنبا مائة ذراع من جنس واحد مع ان الاول ممكن والثانى

لا يمكن لا يقال ان اللفظ ما يتلفظ بنوعه الانسان وكل كلمات الله من نوع واحد يتلفظ الانسان

ببعض كلمات الله فيصدق على كل فرد انه ما يتلفظ بنوعه الانسان لان تلفظ نوع الشئ لا

يقتضى تلفظ كل فرد من افراده لانا نقول انا لا نسلم كون كلمات الله من نوع واحد وعلى تقدير

التسليم ليس مراد النحاة بقولهم ما يتلفظ به الانسان ما يتلفظ بنوعه الانسان كما يتوهم من

الاعتراض والجواب الذين وقعا فى حاشية مولانا اعظم قدس سره فى ذيل قوله لا يقال ان الجمع

الاولى ان اللفظ ما يتلفظ بشخصه الانسان لا بنوعه **قوله** وعلى هذا القياس اى وعلى قيا

کلمات الله تعالی کلمات الملائکة والجن فی کونها داخلة فی التعریف اذ هی مما یتلفظ به لانسلم
لما اعترانا الاعتراض الذی یتوجه علی دلیل قوله وکلمات الله تعالی داخل فیه یتوجه ایضا علی
دلیل قوله وعلی هذا القیاس کلمات الملائکة والجن **قوله** والدوال الاربع وهی الخطوط الخ
قیل هذا اعتراض علی صاحب المتوسط بناء علی قوله فاللفظ احتراز عن الخطوط والعقود
والاشارات والنصب اجیب عنه بان بین الاخراج والاحتراز فرقا لان معنی الاحتراز بالشیء عن الشیء
فی التعریفات بالفارسیة پرهیز کردن است بشیء از دخول شیء در معرف ومعنی الاخراج بالشیء شیئا
بالفارسیة بیرون آوردن است شیء را بشیء از معرف والثانی یقتضی الدخول فی جزء من اجزاء
المعرف والاول لا یقتضی الدخول فی جزء من اجزاء المعرف فاندفع الاعتراض **قوله** وانما قال
لفظ ولم یقل لفظة لانه لم یقصد الوحدة وفیه نظر لان المراد بالوحدة ان کان وحدة الکلمة
فیکون منافیا للکلام السابق وهو قوله والتاء للوحدة وان کان وحدة اللفظ فلم یکن الجواب
مطابقا للسوال وهو ان المصنف لما اراد وحدة المعرف وهو الکلمة فینبغی ان یرید وحدة
اللفظ ایضا لئلا یتوهم تعریف الشیء بما هو اعم منه اجیب عنه باختیار الشق الاول بان المراد بها وحدة
الکلمة ولم یکن منافیا للکلام السابق لان معنی الکلام السابق هو ان التاء للوحدة فی الاصل
لان المراد به الوحدة فان قلت قوله ولا منافاة بینهما الخ یدل علی کون الوحدة مرادا بالتاء
فیکون منافیا للسابق قلت ان هذا الجواب جواب علی تقدیر التسلیم ومن هذا لا یلزم کون
الوحدة مرادا معتقدا للمجیب فلم یکن منافیا للسابق **قوله** والمطابقة غیر لازمة هذا
دفع دخل وهو ان الکلمة مبتدأ ولفظ خبره ولا بد من المطابقة بین المبتدأ والخبر فلا یصح
هذا الترکیب اجیب بان المطابقة غیر لازمة لعدم الاشتقاق وهو شرط لزومها **قوله** تخصیص
شیء بشیء الخ اعترض علیه بان الباء ان دخل علی المقصور علیه خرج وضع الالفاظ المشترکة وان

دخل في المقصود خرج وضع الالفاظ المترادفة اجيب باختيار كل من الشقين ويجعل التخصيص
بمعنى التعيين او بمعنى زيادة الارتباط ولك ان تقول ان المراد بالتخصيص جعل شئ بشئ بحيث
يوجد الشئ الاول في الشئ الثاني باعتبار ذلك الجعل ولا يوجد في غيره باعتبار هذا الجعل يعني
ان الوجدان وعدم الوجدان ان كان باعتبار جعل واحد هذا جواب على اختيار الشق الاول
من الترديد وعلى هذا القياس الجواب على اختيار الشق الثاني اعترض عليه بان الجواب الثاني
لم يحسم مادة الاشكال بالكلية لانتقاض التعريف بوضع الذي وضعه عام والموضوع
له خاص مثل لفظ هو مثلا وبوضع الالفاظ المترادفة الموضوعة بالوضع اللغوي مثل
عسعس وادبر والجواب بان في الالفاظ المذكورة امرين احدهما الوضع العام والثاني اوضاع
متعددة في ضمنه هي جزئياته والالفاظ المذكورة بالقياس الى كل واحد من هذه الجزئيات
موجودة في شئ ولا يوجد في شئ آخر بالقياس الى هذا الجزئي بل وجودها فيه بالقياس
الى جزئي آخر مدفوع بان هذا الجواب يدفع الانتقاض بهذه الاوضاع التي هي جزئيات دون
الانتقاض بالوضع العام الذي تحته الجزئيات فان قلت يخرج وضع الالفاظ التي اطلقت
ولم تسمع قلت ان المراد بالاطلاق الاطلاق مع السماع وانت خبير بان معنى هذا الاعتراض
والجواب على حمل الاحساس في قوله واحسن على الاحساس بحس البصر والجواب بتعميم الاحساس
وجعل او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة مدفوع بوجهين احدهما استبعاد قوله اطلق
وثانيهما جعل او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة خلاف الظاهر وحمل الالفاظ المذكورة في
التعريفات على الظاهر واجب ما لم يكن قرينة صارفة عنها ودفع الجواب بان هذا الجواب ايضا
مدفوع وضع الدوال الاربع عن التعريف فلا يكون جامعا مدفوع بان المعرف وضع الالفاظ دون
مطلقه فان قلت يخرج وضع الالفاظ التي لم يكن احد عالما بوضعها قلت ان تقيد بالعلم بالتخصيص

معتبر فی التعریف وانت تعلم عدم جامعیة التعریف علی هذا التقدیر ایضا لان الالفاظ الموضوعة
المعلومة وضعها اذا اطلقت اول مرة یفهم منها الاشیاء الثانیة واذا اطلقت مرة اخری لم
یفهم والا یلزم تحصیل الحاصل قلت ان قوله فهم بمعنی التفت فان قلت یلزم علی هذا التقدیر
التفات الملتفت قلت نعم یلزم هذا لکن یلزم بالتفات جدید لا بالالتفات الاول فان قلت علی
تقدیر کون الفهم بمعنی العلم یلزم فهم ما یفهم بفهم جدید لا بالفهم الاول فلا حاجة الی جعله
بمعنی التفت قلت حصول فهم جدید بصورة حاصلة عن شیء مع بقاء فهم الاول غیر ظ واما
الالتفات الجدید مع بقاء الالتفات الاول فظ فمست الحاجة الی جعل الفهم بمعنی الالتفات
قیل یخرج عنه وضع الحرف اجیب عنه بوجهین احدهما ان العلم بالتخصیص معتبر فی التعریف ولعل
العلم بتخصیص الحروف بمعان جزئیة نسبیة مخصوصة متی اطلق فهم منه الشیء الثانی
وان کان بالتخصیص المذکور ممتنعا فلا یخرج عنه وضع الحرف وثانیهما ان قوله فهم منه الشیء
الثانی لا یدل علی فهم الشیء الثانی بخصوصه بل یدل علی فهمه مطلقا ای سواء کان بخصوصه
او بعمومه ولا شك ان معنی الحرف یفهم منه بوجه عام لاحظ الواضع هذا الوجه عند الوضع
وهذا الجواب مدفوع بان المراد بالفهم الفهم الذی کان غرض الواضع من وضع اللفظ والنتیجة
والغرض من وضع الحرف لمعناه فهمه عنه بخصوصه لا بعمومه ومعنی الحرف لا یفهم بخصوصه
متی اطلق بل یفهم بخصوصه اذا اطلق فان قلت کما ان وضع الحرف یخرج عن التعریف کذلك یخرج
وضع الافعال علی مذهب التحقیق لان التحقیق فی وضع الافعال انها موضوعة لحدث وزمان
ونسبة الی فاعل مخصوص ومجموعها لا یفهم متی اطلق بل یفهم اذا اطلق معها فلم خصص الشارح
رح الخروج بوضع الحرف قلت لعل المختار فی وضع الافعال عند الشارح رحمه الله هو المذهب
الغیر التحقیقی وهو ان الفعل موضوع لحدث وزمان ونسبة الی فاعل ما والمختار فی وضع الحرف

منه وهو المذهب التحقيق وهو ان الحرف موضوع لمعان نسبية جزئية مخصوصة ولا شك في صحة كون هذا المعنى وجه التخصيص والجواب بان الفعل لما كان موضوعا للحدث وزمان ونسبة الى فاعل ما على مذهب من المذاهب وكان هذا المعنى مفهوما بدون ذكر الفاعل المخصوص خصص بوضع الحرف مردود بان الحرف ايضا موضوع لمعنى يفهم عند الملاحظة بدون ذكر المتعلقات على مذهب من المذاهب فلا وجه للتخصيص ولك ان تقرر قوله قيل يخرج عنه وضع الحرف بوجوه احدها النقض على تعريف الوضع جمعا وهو صريح العبارة وثانيها النقض على تعريف الكلمة كذلك وثالثها الاعتراض على تقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف بان الوضع معتبر في الكلمة وتعريف الوضع بما ذكره الشارح ههنا يقتضي عدم تحقق الوضع في الحرف فتقسيمها الى الحرف يكون تقسيما الى الامر الذي هو ليس باخص منها وهو غير جائز لكون قسم الشيء اخص منه ومندرجا تحته **قوله** واجيب بان المراد متى الخ لا يقال بانا اذا قلنا من حرف جر او مركب من حرفين يكون هذا الاطلاق اطلاقا صحيحا مع انه لم يفهم معناه فالاشكال باق على ما كان لانا نقول ان المراد بالاطلاق الصحيح الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة المعنى الحرفي والاطلاق المذكور ليس لاجلها بل لاجل ارادة لفظة من اعترض عليه بانا اذا قلنا خرجت من البصرة كان هذا الاطلاق صحيحا لاجل ارادة المعنى الحرفي وهو النسبة بين الخروج والبصرة مع انه لم يفهم معناه الذي بين الخروج والبصرة او الشام فخرج وضع كلمة من التي لنسبة مخصوصة بين الخروج والبصرة او الشام وان فهمت النسبة بين الخروج والبصرة **قوله** ولا يبعد ان يقال الخ يعني ان الاطلاق اعم من الاطلاق في المحاورات وبيان المقاصد ومن الاطلاق في غيرهما والمتبادر من لفظ الاطلاق هو الاول وهو فرد من مفهوم لفظ الاطلاق فاريد به هذا الفرد المتبادر واستعمل فيه فلا يكون قيد الآن في المفهوم لو كان متبادرا

من اللفظ واريد باللفظ هذا الفرد واستعمل فيه لم يكن الفرد المراد قيدا في التركيب بخلاف الاطلاق الصحيح فانه ليس بمتبادر من لفظ الاطلاق وان كان فرد مفهومه وليس اللفظ بمستعمل فيه لعدم تبادره بل هو مستعمل في المفهوم الذي هو يتناول الاطلاق الصحيح وغيره المتبادر ووجوب حمل العبارة على المتبادر في التعريفات فيكون المستعمل فيه مقيدا (قوله اطلاقا صحيحا قيد اله) ومحصوله ان اللفظ اذا استعمل في فرد مفهومه واريد به هذا الفرد لم يكن في التركيب قيدا او مقيدا واما اذا استعمل في مفهومه فذكر بعده اللفظ الذي خصص مفهوم بهذا اللفظ مفهوم اللفظ السابق يكون في التركيب مقيد وقيد وبهذا اندفع ما قيل من انه لا فرق بين الاطلاق الصحيح وبين استعمال اهل اللسان الالفاظ في المحاورات وبيان المقاصد لان الاول والثاني كلاهما قيد للاطلاق في التوجيهين قوله المعنى ما يقصد بشيء اعلم انه لا بد من صدق التعريف على افراد المعرف بالاطلاق العام اذا عرفت هذا فنقول ان التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على الشيء الذي وضع اللفظ له ولم يستعمل احد فيه اصلا مع ان هذا الشيء معنى بالنسبة الى هذا اللفظ اجيب عنه بان المراد ما يمكن ان يقصد بشيء ولك ان تقول ان هذا المعنى غير ظاهر عن الالفاظ المذكورة في التعريف وحمل الالفاظ على ظواهرها واجب ما لم يكن قرينة صارفة عن حملها عليها وان هذا التعريف على تقدير كون المعنى المذكور مرادا لم يكن مانعا لصدقه على الجهل مثلا بالنسبة الى اللفظ الذي لم يوضع له نحو لفظ زيد مثلا لانه يصدق عليه ما يمكن ان يقصد بلفظ زيد مع انه ليس بمعنى بالنسبة الى لفظ زيد واجيب عن الثاني بان المراد بالامكان الامكان الاستعدادي اي ما يستعد ان يقصد بشيء آخر والشيء لا يستعد ان يقصد بشيء الا بعد وضع شيء آخر له فاندفع الاشكال قوله اما مفعل بمعنى الخ فان كان اسم

مكان من المصدر المبني للفاعل يكون معناه محل القاصدية وان كان من المصدر المبني للمفعول

فمعناه محل المقصودية فعلى التقديرين يكون المعنى الاصطلاحي اخص من المعنى اللغوي

اما على التقدير الثاني فظاهر واما على الاول فلان القاصدية وان كانت صفة للقاصد لكن

تعلق بالمقصود اذ محل القاصدية محمول على المقصود بهذا الاعتبار وعلى التقديرين تسمية

المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي من قبيل تسمية الخاص باسم العام لان محل القصد

اعم مما يقصد بشيء **قوله** او مصدر ميمي بمعنى المفعول فيكون من قبيل تسمية

الخاص باسم العام ويكون في هذه الصورة سلامة عن تعدد النقل وانت خبير بكون

مصدرا ميميا بدون الجعل بمعنى المفعول فيكون من قبيل تسمية الملزوم باسم اللازم

او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسرها او من قبيل تسمية المسبب

باسم السبب **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول فقوله اسم بالرفع والجر وعلى الاول صفة

مخفف وعلى الثاني صفة معنى فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام لا يقال ان قوله المعنى

اما بفتح النون او بكسرها وعلى الاول لا يكون مخفف معنى اسم مفعول وعلى الثاني لا يكون اسم

مكان فلا يصح قوله فهو اما مفعل الخ لانا نقول انا نختار الاول وقولكم وعلى الاول لا يكون

مخفف معنى اسم مفعول ممنوع ولك ان تقول ان المراد مدلول هذا اللفظ مع قطع النظر

عن خصوصية حركة النون **قوله** ولما كان المعنى الخ اعترض عليه بوجوه احدها انكم

ان اردتم بقولكم ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع انه ماخوذ فيما وضع له لفظ الوضع

فمم وعلى تقدير التسليم فالملازمة ممنوعة لجواز ان يكون ذكره لاجل التصريح بما علم ضمنا

وان اردتم به انه ماخوذ في تعريف الوضع فمسلم لكن الملازمة مم لجواز ان يكون الشيء ماخوذا

في تعريف الشيء ولم يكن ماخوذا في ذلك الشيء وثانيها ان قولكم ولما كان المعنى الخ لا يصح

لزم ان یکون ذکر زید فی ضرب زید مثلا مبنیا علی تجرید ضرب عن معناه لان ذکر الفاعل

هو ماخوذ فی معنی ضرب لان معنی ضرب هو الحدث والزمان والنسبة الی فاعل ما واللازم

باطل فکذا الملزوم وایضا لزم ان یکون ذکر اللفظ ایضا مبنیا علی تجرید الوضع عن معناه

وثالثها انه لو اردتم بالشیٔ الثانی انه ماخوذ فی التعریف بطریق الجزئیة فهم وان اردتم به انه

ماخوذ فی مقام التعریف وخارج عنه فمسلم لکن الملازمة ممنوعة لا یقال ان الوضع اما

مجرد من قوله بحیث متی اطلق او احس فهم اولا فان جرد فیصدق التعریف علی لفظ خصص

لمعنی لکن لم یکن هذا التخصیص بحیث متی اطلق فهم منه المعنی فیکون التعریف غیر

مانع فان لم یجرد فلم یبق للتعریف معنی محصل لان معنی التعریف علی هذا التقدیر

هکذا لفظ خصص بحیث متی اطلق او احس فهم منه معنی مفرد ولیس له محصل لانا نقول

انا نختار الشق الثانی ونجعل قوله لمعنی متعلقا بقوله وضع فاندفع الاشکال **قوله**

تخرج به المهملات الخ فان قلت ان اردتم بالمهملات الالفاظ الغیر الدالة علی معنی باحدی

الدلالات الثلاث ای الوضع والعقل والطبع فخرج الالفاظ الدالة بالعقل ایضا فلم یتعرض

الشارح مع انه مخالف لما وقع فی تعریف اللفظ وهو مهملا کان او موضوعا لان المراد بالمهمل

ثمه اللفظ الغیر الدال علی معنی بالوضع لان الشارح قال فی الحاشیة انما قال موضوعا ولم یقل

مستعملا کما هو فی عباراتهم المشهورة بینهم تنبیها علی ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع

والا یلزم الواسطة بین المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنی قبل ان یستعمل ولو لم یکن

مراد الشارح ما ذکرنا لزم الواسطة بین المهمل والموضوع وهی الالفاظ الدالة بالعقل و

بالطبع فلا فائدة فی العدول عن المشهور وان اردتم بها الالفاظ الغیر الدالة علی معنی بالوضع

فدخل الالفاظ الدالة بالطبع فی المهملات فما الوجه فی افرادها بالذکر قلت ان المراد هو الثانی

لكن افرادها بالذكر تنبيها على ان بعض المهمل يكون دالا ولك ان تجيب بان المراد هو الاول

وقوله مع انه الخ مسلم لكن بطلان المخالفة بين المرادين ممنوع لجواز ان يكون اللفظ واحد معنيين

وكان احدهما مرادا في موضع والاخر في موضع اخر غاية ما في الباب ان ما هو المراد ههنا

غير مشهور **قوله** اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا قيل ان اريد تم بقولكم اذ لم

يتعلق الخ انه لم يتعلق بكل من الالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص فمم وان اريد ثم به

انه لم يتعلق ببعضها وضع وتخصيص فمسلم لكن التقريب لا يتم لجيب بان المدعي حينئذ

يتم التقريب ولك ان تجيب بان قولنا اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص مقيد لا مطلق

اي اذ لم يتعلق بكل الالفاظ الدالة بالطبع الذي لم تكن موضوعة لمعان اخر وضع و

تخصيص وانت خبير بان هذا الجواب باختيار الشق الاول من الترديد وتخصيص المدعي

اي خرج به كل الالفاظ الدالة بالطبع الذي لم تكن موضوعة لمعنى آخر **قوله** وبقيت الخ

فاللام في قوله لغرض لام الاجل واضافة الغرض بيانية اي لاجل الغرض الذي هو التركيب

والتركيب ليس بمعنى وانت تعلم ان الوضع ههنا بمعنى الاحداث والايجاد لا بمعنى تخصيص

شيء بشيء الخ فبقاء حروف الهجاء ليس بجيد **قوله** وخرجت بقوله لمعنى الخ لا يقال ان

حروف الهجا موضوعة لمعان عند اهل الجمل فكيف يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب

لا بازاء المعنى لانا نقول ان المراد بالوضع في تعريف الكلمة الوضع المعتبر عند اهل العربية

والوضع المذكور ليس بمعتبر الا عند اهل الجمل **قوله** فان قلت قد وضع الخ وانت

خبير بانه لو قال بعض الكلمات لكان اولى لجواز ان يكون بعض الالفاظ موضوعا لبعض لغو

ولم يكن كلمة فلا ينتقض التعريف جمعا الا ان يجاب بان المراد بالالفاظ الالفاظ المعهودة

التي هي كلمة كلفظ اسم وفعل وحرف لا يقال ان ايراد الاعتراض بعد تفسير المعنى لا يصح

لانا نقول ايراده بناء على الاغماض عن تفسير المحشي او بناء على الارادة بما الموصولة الشئ
الذي هو غير اللفظ بمعنى المعنى في مقابلة اللفظ **قوله** قلنا المعنى الخ وانت تعلم ان هذا التفسير
اعم من التفسير الاول لجواز ان يكون الشئ متعلق القصد ولم يكن مقصودا بالشئ الا ان يجاب منه
بان المراد بالقصد القصد المعهود وهو القصد بالشئ فلم يكن اعم عنه **قوله** فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة وترك قوله المفردة اولى لكونه موهما ان بعض الكلمات جاز
ان يكون غير مفردة اعلم ان هذا الاعتراض ناش من جواب الاعتراض الاول **قوله** وقد يجيب
عن الاشكالين الخ وانت تعلم بان تقديم هذا الجواب على الجواب السابق اولى لان الثاني منع
والاول على تقدير التسليم فتقديمه اولى **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض الخ
وفيه بحث مبني على تحرير الاشكالين والجواب عنهما اما تحرير الاشكالين ان المصنف رح عرف
الكلمة بقوله لفظ وضع لمعنى مفرد وهو اعم من ان يكون موضوع اللفظ ايضا لانه قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فقط كلفظ الاسم والفعل والحرف فكيف يصدق عليه انه وضع
لمعنى مفرد وقد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة فقط كلفظ الخبر والجملة
فكيف يصدق عليهما انه وضع لمعنى مفرد واما تحرير الجواب انه ليس ههنا لفظ وضع
بازاء لفظ آخر فقط مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي ايضا فرادة الالفاظ اذا عرفت هذا
فنقول ان اردتم بقولكم فان الوضع فيهما وان كان عاما لكن الموضوع له خاص ان الوضع فيه
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فقط دون المعنى فمم لان الضمائر كما انها راجعة الى
الفاظ مخصوصة مشتركة للمراجعة الى معان وان اردتم به انه فيهما وان كان عاما لكن الموضوع
له خاص سواء كان لفظا او غيره فالتفريع مم وايضا يتم التقريب **قوله** وهو اما مجرور الخ
لا يقال ان لفظ مفرد اما قرئ بالرفع او بالنصب او بالجر وعلى كل من التقادير الثلاث لا يمكن

الافراد ولا يصح الترديد لانا نقول المراد مدلول مادة المشتق مع قطع النظر عن خصوصية
الحركة **قوله** وفيه انه يوهم الخ اى وفى كون المفرد صفة للمعنى انه يوهم الخ وذلك
لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة
فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق تلك
المعنى بذلك الشيء لا بسبب هذا التعلق اذا عرفت هذا فاعلم ان المعبر عنه هو المعنى بالمعبر به
هو المفرد والمعنى المصدري المتعلق بالشيء المعبر عنه هو الوضع وايضا يوهم من عبارة التعريف
ان اللفظ موضوع للشيء المتصف بكونه معنى وذلك لانك اذا علقت معنى مصدريا اما في
صيغة فعل او غيرها بالمشتق فهم منه في عرف اللغة ان الشيء الذي عبر عنه بالمشتق موصوف
بمبدأ اشتقاق هذا المشتق مع قطع النظر عن تعلق المعنى المصدري بهذا المشتق وليس
الامر كذلك لان اتصاف الشيء بكونه معنى انما هو بعد الوضع **قوله** فينبغي ان يرتكب الخ
وانت خبير بان عدم استقامة المعنى المتوهم لا يستدعي ارتكاب التجوز لجواز ان يكون معنى المعرف
هكذا اللفظ وضع لمعنى متصف بالافراد باعتبار هذا الوضع وكان هذا المعنى معنى حقيقيا للتعريف
عند المصنف رح كما اذا قلت اوجد الله تعالى هذا الموجود واردت ان الله تعالى اوجد الشخص
المتصف بالوجود باعتبار هذا الايجاد الصادر عنه تعالى المتعلق به كان معنى حقيقيا على
مذهب بعض الافاضل غاية ما في الباب ان هذا المعنى غير متبادر من اللفظ والمعنى الموهم
متبادر منه وهذا لا يقتضي كون المتبادر حقيقيا وغيره مجازيا **قوله** كما ارتكب في من
قتل قتيلا فله سلبه معناه من قتل شخصا قتل باعتبار هذا القتل الصادر عنه المتعلق بهذا
الشخص فله سلبه اى سلاحه وثيابه وما يتعلق من ارتكاب التجوز في الحديث ثم لجواز
كون المعنى المذكور حقيقيا كما في اوجد الموجود على مذهب **قوله** وكان النكتة الخ

ذلك ان نتكلم بوجوه احدها ان اتيان الوضع بصيغة المضي والافراد بصيغة المفرد
لا يدل على تقدم الوضع على الافراد الا بالزمان وهذا غير صحيح لانهما متحدان بالزمان
وثانيهما ان التنبيه على تقدم الوضع على الافراد لا يقتضي اتيان احد الموضعين جملة فعلية
والآخر مفرد لحصول هذا التنبيه باتيان كل من الموضعين جملة فعلية بان ياتي بالوضع
بصيغة المضي المجهول وبالافراد بصيغة المضارع المجهول وثالثها ان التنبيه المذكور لا يقتضي
الايراد المذكور لحصول هذا التنبيه بايراد كل من الموضعين بصيغة الافراد بان قال الكلمة
لفظ موضوع في الزمان الماضي لمعنى مفرد واجيب عن الاول بتحرير الدليل اي حيث اتى المصنف
بالوضع بصيغة المضي بخلاف الافراد وهذا تنبيه على تقدم الزمان وعدم صحة هذا التقدم
معلوم بديهي خصوصا عند المصنف فلم يرد هذا التنبيه واستعار الصيغة الدالة على السبق
الزماني للسبق الذاتي وعن الثاني والثالث بان التنبيه المذكور يستدعي ايراد الوضع بالصيغة
التي يقتضي تقدمه على الافراد وهذا لا يتحقق الا في ضمن الخاص فاختيار المصنف رحمه الله تعالى
الجملة الذي في المتن استلزاما لما هو الواجب **قوله** مع انه معرب باعرابين فان قيل
تعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد له في كلمة واحدة في اطلاق واحد فكيف يصح
قوله مع انه معرب باعرابين قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق ولفظ
عبد الله باعتبار الوضع السابق كلمتان معربتان باعرابين وقال صاحب اللباب ان اعراب
آخره محكي كما في تابط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاولى فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما
اظهر اعراب ما بعد الا استثناء في غير فليس لعبد الله علما الا اعراب واحد **قوله** لا يخفى الخ
قال الفاضل قدس سره اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالميل
جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري

في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة انتهى
ولك ان تقول ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اواخر الكلمة من جهة الاعراب والبناء
وفي نحو عبد الله علما لم يكن الاعراب في الآخر بل في الوسط فجعله كلمة لا يلائم هذا الغرض
فانه لا يقال لفظة واحدة قال الفاضل قدس سره هكذا قالوا وفيه انه ان اريد باللفظة
ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ما لا بد منه من الكلمات
وان اريد به ما له نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة
فلا يدل اللفظ عليه ان تدت اللفظة المرة والمفهوم ههنا ما يتكلم به دفعة واحدة قلنا
لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال
المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنها عبد الله علما
لاشتماله على الكلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين انتهى كلامه وانت خبير بان هذا المعنى
بعيد عن الفهم بل لا يفهم من كلام صاحب المفصل اصلا فايراد مثل هذا الجواب في مقام
التعريف لا يليق بحال قال الفاضل قدس سره فالاولى ترك هذا المثال وابقاء السوال **قوله**
لان الدلالة الخ لا يقال ان هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على دلالة اللفظ الموضوع
الغير المستعمل في معناه اصلا لانا نقول ان المراد بالفهم امكان الفهم فان قلت ان التعريف
على هذا التقدير غير مانع لصدقه على كون اللفظ الذي لم يكن دالا بشيء من الدلالات لانه
يصدق عليه كون اللفظ بحيث يمكن ان يفهم منه شيء آخر لامكان وضع هذا اللفظ للمعنى
فجوابه مثل ما ذكرنا **قوله** فبعد ذكر الوضع الخ اي فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة
لاجل مانعية التعريف وجامعيته فاندفع ما قيل من ان هذا القول ممنوع لجواز ان يكون
الدلالة جزء من مفهوم الكلمة وكان المقصود تعريفها بجميع اجزائها او خارجا عنه وكان

زيادة التوضيح مثل الرسم التام الاكمل من الحد التام مع ان الدلالة الالتزامية في التعريف
مهجورة **قوله** فبعد ذكر الدلالة الخ ان اردتم بقولكم لا بد من ذكر الوضع انه لا بد
من ذكر الوضع لاجل المانعية والجامعية فمم لان قيد الافراد مذكور قبل الوضع في تعريف
المفصل فيكون تعريف الكلمة مانعا وجامعا بدون ذكر الوضع لان الافراد كونه للمعنى المطابقي
بحيث لا يدل جزء من لفظه على جزئه وان اردتم به انه لا بد من ذكر الوضع لاجل زيادة التوضيح
والتفصيل فمسلم لكن لا تفارق بين التعريفين على هذا التقدير لانه لا بد من ذكر الدلالة بعد
ذكر الوضع لاجل زيادة التوضيح والتفصيل **قوله** اي منقسمة الى هذه الخ انما فسر بهذا
تنبيها على ان المقام مقام التقسيم دون مقام الحكم لم يوقعه بعد التعريف اولان السلف
بعد تعريف الكلمة قسمها ولم يحكم عليها بشيء والشارح رح اشار بقوله اي منقسمة الى
هذه الاقسام الى ان المقصود تقسيم لا حكم **قوله** منحصرة فيها يفهم من السكوت في
مقام بيان الاقسام ويتعلق به قول المصنف رح لانها **قوله** اي الكلمة لما كانت الخ دفع منع
الحصر المتوجه على قول المصنف رح لانها اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الخ وتوجيه
المنع ان قوله اولا اما داخل على تدل او على معنى او على في نفسها وعلى كل من التقادير يتوجه
المنع اما توجيه المنع على التقدير الثاني والثالث فظ لجواز وجود الكلمة التي لا تدل على معنى
اصلا اي لا على معنى في نفسها ولا على معنى في غيرها فان الدلالة غير ماخوذة في تعريف الكلمة فحصر
الكلمة في الثلاثة ممنوع واما توجيه المنع على التقدير الاول فلان النفي اعني اولا اذا دخل
على المقيد وهو تدل ومن قاعدة اهل العربية ان النفي اذا دخل على المقيد يرجع الى القيد
فيكون المعنى على هذا التقدير هكذا لان الكلمة اما من صفتها ان تدل على معنى في
نفسها او من صفتها ان تدل على معنى لا في نفسها وهذا بعينه الاحتمال الثالث

وفيه ما فيه ويمكن ان يجعل هذا القول دفع ما يخطر في بعض الاذهان من عدم صحة
احد التعريفين بان الدلالة اما معتبرة في تعريف الكلمة اولا فان كانت معتبرة فتعريف
المصنف غير صحيح وان كانت غير معتبرة فتعريف المفصل غير صحيح **قوله** اما من صفتها
انما زاد هذا لان كلمة ان اذا دخلت على المضارع يجعل المضارع في تاويل المصدر فيكون
ان تدل بمعنى الدلالة وهي لا تحمل على الكلمة فزاد من حتى يصح الحمل هذا ما قال وفيه
بحث من وجوه احدها ان كلمة ان اذا دخلت على المضارع يجعل في تاويل المصدر باعتبار
الاحكام اللفظية مثل صحة دخول حرف الجر وعطف المفرد عليه لا ان يجعل في تاويله باعتبار
المعنى بان يقصد به المعنى المصدري فعلى هذا التقدير لا يحتاج الى الزيادة هكذا قال السيد الشريف
في بعض تصانيفه وعلى تقدير تسليم جعل المضارع المصدر بان المصدرية في تاويل المصدر
باعتبار المعنى لا يحتاج ايضا الى الزيادة لجواز كون هذا المصدر بالتاويل بمعنى اسم الفاعل
كما ان المصدر الصريح يكون كذلك وعلى تقدير عدم جواز كون المصدر بالتاويل بمعنى
اسم الفاعل يحتاج الى اصل الزيادة لا الى ما زاد الشارح رح الله مع ان زيادة كلمة ذو اولى
لكونها اخصر واظهر واما كونها اخصر فظ واما كونه اظهر فلان الكلمة قسمها الى الاقسام
الثلثة وادعى حصرها فيها فالمتبادر في الدليل قسمة الكلمة لا صفتها اذا عرفت هذا فاعلم
ان الشارح رح الله لم يكتف بزيادة لفظة صفتها بل زاد كلمة من ايضا لانه لو لم يزدها
يفهم من العبارة حصر صفة الكلمة في ان تدل واللا تدل وهذا ممنوع لان للكلمة اوصافا
كثيرة مثل الموضوعية والافرادية واللفظية وغيرها **قوله** والمراد بكون المعنى الخ
اعترض عليه بان كون المعنى صفة المعنى ودلالة الكلمة صفة الكلمة فلم يصح تفسير
احدهما بالآخر لكونه منافيا للآخر واجيب عنه بان دلالة الكلمة وان كانت صفة الكلمة

لكن دلالة الكلمة على معنى فى نفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها صفة
المعنى و بان كون المعنى وان كان صفة المعنى لكن كون المعنى فى نفس الكلمة صفة الكلمة
ورد هذا الجواب بان بناء هذا النقل حاكمة على ان دلالة الكلمة على معنى بنفسها من غير حاجة
الى انضمام كلمة اخرى اليها صفة الكلمة وعلى ان كون المعنى فى نفس الكلمة صفة المعنى
فبقى الاعتراض على حاله والجواب الصحيح ان المراد بقوله ان تدل على معنى فى نفسه الخ
كون المعنى مدلولا عليه بنفس الكلمة من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها قوله
اعنى الابتداء والانتهاء الخ لا يقال ان هذا التفسير غير صحيح لان معنى هذين اللفظين معنى
الاسم المستقل بالمفهومية فلا يصح ان يكون معنى من والى ولان هذين اللفظين دالان
على معنيهما بنفسهما من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليهما واذا كان هذان المعنيان
معنيين لمن والى لزم ان تدلا عليهما بنفسهما من غير انضمام كلمة اخرى اليهما لاستقلالهما
بالمفهومية واللازم باطل فكذا الملزوم ولان هذا التفسير يخالف ما وقع فى تحقيق معنى
الاسم من ان لفظة من والى موضوعتان لجزئيات معنى الابتداء والانتهاء دون لمعناهما
لانا نقول ان الالف واللام فى قوله الابتداء والانتهاء للعهد اعنى الابتداء المعهود والانتهاء
المعهود وهما جزئيان لمعناهما **قوله** لان الحرف فى اللغة الخ يمكن ان يقال وجه آخر
بان الحرف فى اللغة الطرف ومفهوم الحرف طرف جانب مقابل لمفهوم الاسم والفعل لان
مفهومه ما لا يدل على معنى فى نفسه ومفهومهما ما يدل على معنى فى نفسهما **قوله**
ان يقترن ذلك المعنى اعلم ان الشارح رح ارجع الضمير الى المعنى والاولى ارجاعه الى الكلمة
واراد بالاقتران اقتران الدال بالمدلول ليكون الصفتان على طرز واحد **قوله** لاستغنائه
على اخويه الخ يمكن تعليل الاستغناء بوجهين آخرين احدهما ان الاسم يقع مسندا و مسندا

اليه بخلاف اخويه وثانيهما ان الفعل محتاج الى الاسم من حيث الاشتقاق ومن حيث
الافادة ومعنى الحرف غير مستقل ومعنى الاسم مستقل فيكون الاسم غالبا على اخويه
قوله وقيل من الوسم الخ واراد بقوله قيل اشارة الى ضعفه لهذا الوجه ووجه الضعف
ان وجه التسمية وان لم يلزم ان يكون مطردا لكن الامرين او الامور اذا وقع في موضع
بين وجه تسمية كل من الامرين او الامور فالاولى ان لا يوجد وجه تسمية احد الامرين
او الامور في الآخر وفيما نحن فيه ليس كذلك **قوله** لفظ تضمن انما فسر الموصول باللفظ
لانه لو ترك على اطلاقه لكان التعريف غير مانع لصدقه على مجموع زيد قائم المأخوذ مع
الجدار مثلا فان قيل على تقدير تفسيره باللفظ ايضا لم يكن التعريف مانعا لصدقه
على مجموع زيد قائم المأخوذ مع اللفظ المهمل مع ان المجموع ليس بكلام لان الوضع
شرط في الكلام قلنا المراد لفظ موضوع تضمن **قوله** حقيقة او حكما قيد للقوله
واحتمل ان يكون قيد القوله كلمتين **قوله** اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في ضمن
اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه وفي ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند
قوله وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي الخ اعلم ان الشارح جعل
ذلك اشارة الى الكلام ومثل اولى من جعله اشارة الى الاسناد من حيث اللفظ لان ذلك
اسم من اسماء الاشارة البعيدة والكلام بالنسبة الى الاسناد ابعد ومن حيث انه ان
جعل اشارة الى الاسناد يكون قول المصنف رحمه الله لا يتاتى الخ اشارة الى تقسيم الاسناد المذكور
في تعريف الكلام اولا وان جعل اشارة الى الكلام يكون اشارة الى تقسيم الكلام والثاني اولى
ليكون المعرف مقصودا بالذات والمعرف واجزائه مقصودين بالتفصيل واما من حيث
المعنى فجعله اشارة الى الاسناد اولى لان كلمة في للظرفية والاسناد يكون الا بين الشيئين

فان قلت ان ذلك اما اشارة الى مفهوم الكلام والى ماصدق عليه مفهوم الكلام فان كان

الاول فالدليل لا يثبت المدعى لجواز حصوله فى ضمن ما زاد على الاسمين او على الاسم و

الفعل وان كان الثانى لزم ظرفية الشئ لنفسه ان كان الكلام حاصلا من الكلمتين

ولزم ظرفية الجزء للكل ان كان حاصلا من الاكثر مع ان الدليل لا يثبت المدعى على هذا التقدير

ايضا قلت انا نختار الشق الاول مع حمل المستثنى على المفرغ اى ولا يتاتى مفهوم الكلام

فى التركيب الثنائى الا فى اسمين او فى فعل واسم ولك ان تجعل الحصر المعتبر فى جانب المدعى

حصرا اضافيا اى الكلام يحصل فى اسمين او فى فعل واسم ولا يحصل فى فعلين وحرفين

وحرف واسم وحرف وفعل ويمكن الجواب باختيار الشق الثانى بان يكون المراد من الاسمين

او من الاسم والفعل هو الطبيعة لا الافراد اى لا يتاتى ما صدق عليه الكلام الا فى

طبيعة الاسمين او فى طبيعة الاسم والفعل فيكون من قبيل ظرفية الطبيعة للفرد وهو

شائع كثير واما الجواب عن عدم اثبات الدليل فمثل الجواب الذى ذكرنا على تقدير اختيار

الشق الاول وبما ذكرنا اندفع ما قيل من ان الدليل لا يثبت المدعى لحصول الكلام فى ضمن

الكلمة وغيرها مثل جسق مهمل لان المسند اليه ليس بكلمة ويمكن دفع هذا الاعتراض

بنوع آخر ايضا وهو ان المراد بقوله اسمين او فى اسم وفعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما

فاندفع الاعتراض فان مثل جسق مهمل فى حكم هذا اللفظ مهمل **قوله** يصلح ان يحكم

عليه وبه يفهم من هذه العبارة ان كل شئ كان مدركا قصدا ملحوظا فى ذاته كان صالحا

ان يحكم عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل هو الحدث مدرك قصدا وملحوظ فى ذاته

ولم يصلح ان يكون محكوما عليه اجيب عنه بوجوه احدها ان الواو بمعنى او وثانيها ان

المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح

ان يحكم عليه وبه ولكن الوانع لما اعتبر ان يكون مسندا الى الشيء ابدا لم يتبع حكم ما عليه
بذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف وضعه وثالثها انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار
شخصه وباعتبار نوعه **قوله** وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يقال
ان هذا الحصر مم لان الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظ الاول ايضا لانا نقول ان الحصر
بالقياس الى كلمة من **قوله** ليدل على متعلقه اى ليدل كلمة اخرى على متعلق الابتداء
قوله واذا لاحظه العقل يفهم منه ان معنى لفظ الابتداء معنى لفظ من شيء واحد
وهو الابتداء وهو مخالف لما سياتي من ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة **قوله** من حيث انه حالة بين السير والبصرة اى من
حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبتدأ ومن حيث انه صفة للمتكلم
بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدئا بكسر الدال **قوله** آلة لتعرف الخ اى واسطة
لتعرف حالهما وهي كون السير مبتدأ وكون البصرة مبتدأ منه **قوله** ولا يمكن ان يتعقل
اى ولا يمكن ان يتعقل عند السامع عادة بطريق السهولة الا بذكر متعلقه بخصوصه
قوله ولا ان يدل عليه اى ولا يمكن ان يدل عليه فقوله ان يدل على صيغة المجهول
والمراد المعنى اللغوي **قوله** والحاصل ان لفظ الخ كون المذكور في ذيله والحاصل حاصلا
لما قبله مم **قوله** فمرجع كمونه الخ هذا مم لان النسبة التي هي جزء مفهوم اسم الفاعل
كاين في نفسه بمعنى ان اسم الفاعل في الدلالة عليه لا يحتاج الى ضم كلمة اليه مع انها
لم تكن مستقلة بالمفهومية لانها في مفهوميتها تحتاج الى طرفيها اجيب عنه بان قوله
لاستقلاله بالمفهومية قيد المحمول هو قوله دالا لفظا عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها فاندفع المنع لان الكلمة الدالة على المعنى بدون انضمام كلمة اخرى اما لاجل كون هذا المعنى

مستقلا بالمفهومية او لامر آخر فان كان الاول يكون المعنى فى نفس الكلمة وان كان الثانى فلا **قوله** لانه الغرض الخ هذا دليل على قوله استعمالها فى مفهوم انها مضافة الى متعلقات مخصوصة اى لان استعمال الاسماء اللازمة الاضافة فى مفهوم انها مضافة الى متعلقات مخصوصة الغرض من وضعها **قوله** لزم ذكرها اجزاء الشرط **قوله** ولما كان الفعل الخ اعترض عليه بان المراد بالمعنى فى قوله الاسم ما دل على معنى اما المعنى المطابقى او اعم من المطابقى والتضمنى والالتزامى فان كان الاول فخرج الفعل بقوله فى نفسه فلا يحتاج الى قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لاخراج الفعل فلم يصح قول الشارح رح اخرجه بقوله غير مقترن الخ وان كان الثانى يصدق التعريف على لفظ من لانها تدل على الابتداء المخصوص الذى هو حاصل بين البصرة والبصرة مثلا مطابقة وعلى الابتداء المطلق التزاما وفى دلالتها على الابتداء المطلق لا يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها فيصدق عليها انها كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن الخ باعتبار المعنى الالتزامى فلم يكن تعريف الاسم مانعا فيقال انا نختار الشق الثالث وهو ان المراد بالمعنى اعم من المطابقى والتضمنى لانا نقول ان هذا المعنى غير متبادر من اللفظ ويجب حمل العبارة فى التعريفات على ظواهرها ما لم يكن قرينة صارفة عنها مع ان الابتداء المطلق جاز ان يكون طبيعة نوعية بالنسبة الى جزئياتها اى معان للفظ من فان قيل تعريف الاسم ليس بمانع لانه يصدق على ضرب مثلا انه ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن الخ لانه يدل على الزمان وهو مستقل بالمفهومية وغير مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت المراد بقوله على معنى فى نفسه غير مقترن الخ انه على معنى فى نفسه وكان كل معنى فى نفسه غير مقترن الخ فلم يصدق التعريف على ضرب مثلا لان مدلوله الذى هو الزمان وان كان غير مقترن لكن مدلوله الذى هو الحدث مقترن باحد الازمنة **قوله**

او غير صريح والمراد بكون النقل عن المصدر غير صريح هو النقل الذي كان للمنقول غير
مستعمل مصدرا لكن كان على وزن مصدر فيكون مصدريته حكمية **قوله** او عن
المصادر التي كانت في الاصل اصواتا اي او لان جميع اسماء الافعال باعتبار البعض منقولة
عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا فتانيث الضمير باعتبار المضاف اليه لا يقال
انه يفهم من هذه العبارة كون اللفظ منقولا عنه وهو غير جائز لانا نقول اجرى صفة اللفظ
على المعنى مجازا فلفظ صه في الاصل من اسماء الاصوات ثم وضع للمعنى المصدري
وهو السكوت ثم نقل عنه الى معنى اسكت **قوله** وبمن التبعيضية على ان ما ذكره
بعض منها وانت خبير بان التنبيه على ان ما ذكره بعض منها حاصل من ذكر جمع الكثرة لما ثبت
لاستعماله في العشرة وما فوقها وما هو مذكور منها خمسة فيكون التنبيه المذكور حاصلا
من ذكر جمع الكثرة فلا حاجة الى ذكر من التبعيضية الا ان يقال ان المراد بالتنبيه من اول
الوهلة وهذا لا يحصل من ذكر جمع الكثرة لا يقال ان التبعيض المفهوم من كلمة من متعلق
بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه فلم يكن تنبيها على ان ما ذكره بعض من الجوامع
لانا نقول ان ذكر كلمة التبعيض بمقارنة مدخولها تنبيه على ان ما ذكره بعض منها
وان كان التبعيض متعلقا بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه لان المدخول
يدل على ان خاصة الاسم عشرة وما فوقها والمذكور اقل من العشرة فيكون تنبيها على
المذكور وتقديم التعرض للجمع على التعرض بمن التبعيضية وان كان مؤخرا عنه اذ لا
لتوقف تعقل معناها على تعقل معناه **قوله** وخاصة الشيء ما يختص به الى آخره
وانت خبير بان قوله ولا يوجد في غيره مستدرك لاعتباره في معنى الخاصة الا ان يقال
ذكره تصريحا بما علم ضمنا او لتعريف الخاصة عن معناه اعترض عليه بان هذا التعريف

تعریف الشیٔ بنفسه اجیب عنه بان المعرف خاصة اصطلاحیة وما وقع فی التعریف خاصة لغویة ورد هذا الجواب بانه یلزم علی هذا التقدیر عدم کون التعریف مانعا لصدقه علی اللام والتنوین مثلا بالنسبة الی الاسم مع انهما لیسا خاصتین فی الاصطلاح لان الخاصة الاصطلاحیة کلی خارج عن حقیقة الافراد محمول علیها بحمل المواطاة یوجد فیها ولا یوجد فی غیرها والصحیح فی الجواب ان قوله ما یختص بمعنی ما یوجد وانت تعلم ان هذا التعریف لم یصدق علی اللام بالقیاس الی الاسم مع ان المص رحمه الله جعل من خواصه الوجود فی غیره مثل اللاحی مرکب من الحی وحرف السلب الا ان یقال ان المراد بالغیر الغیر فی الجملة **قوله** وهی اما شاملة الخ ان اردتم به ان لذی الخاصة لا بد من الافراد سواء کانت الخاصة شاملة او غیر شاملة یلزم الواسطة بین الشاملة وغیرها مثل خاصة الکلی المنحصر فی الفرد وان اردتم به ان لذی الخاصة لا بد من الافراد ان کانت الخاصة شاملة ولیس یلازم من الافراد ان کانت غیر شاملة یلزم ان یکون خاصة الکلی المذکور غیر شاملة وکون هذه الخاصة غیر شاملة مم وایضا یلزم ان یکون خاصة الجزئی الحقیقی غیر شاملة مع انه لم یقل احد بان هذه الخاصة غیر شاملة **قوله** ولو قال دخول حرف التعریف الخ لم یقل کذلک لان المختار عنده رحمه الله ان اللام للتعریف ولو قال دخول حرف التعریف لم یعلم ان المختار عنده رحمه الله ما هو **قوله** لتعذر الابتداء بالهمزة کن وانت تعلم ان تعذر الابتداء بالساکن لا یقتضی زیادة الحرف لانه یدفع بالتحریک ایضا الا ان یجاب عنه دفع التعذر بتحریک اللام لم یجز اذ لو حرک بالکسر یلتبس باللام الجارة ولو حرک بالفتح یلتبس بلام الابتداء واما حرکة الضم فهو فی غایة الثقل فلا بد من زیادة حرف واما زیادة الهمزة فلکونه من حروف الزوائد واقواها

قوله لانه لتعيين معنى مستقل الخ اعترض عليه بان الدليل غير مثبت المدعى
لان الدليل لا يدل الا على ان اللام لا تعين معنى الفعل والحرف على سبيل الحقيقة
لرشمها التعيين المذكور فجاز ان تدخل عليهما وتعين معنيهما على سبيل المجاز و
اعترض ايضا بان المراد بقوله معنى مستقل بالمفهومية ان كان المعنى الحقيقي لزم ان
لا تدخل اللام على الاسد اذا استعمل في الرجل الشجاع وهو باطل وان كان اعم من الحقيقة
والمجازي فليدخل على الفعل والحرف اذا استعمل في المعنى الاسمي بطريق المجاز وان
سلم ان هذا الدليل على تقدير تسليم مقدماته لا يدل الا عدم دخوله على الفعل والحرف
مع ان المدعى ان اللام لا يدخل غير الاسم سواء كان فعلا او حرفا او مركبا فلا يتم التقريب
قوله في المجرور به لفظا الخ اعلم ان الضمير في المجرور به عائد الى حرف الجر وقوله لفظا
او تقديرا قيد الضمير ولا يجوز ان يكون قيد المجرور لان المجرور لا ينحصر في اللفظي والتقديري
اذ قد يكون المجرور محليا **قوله** واما الاضافة اللفظية الخ هذا تمهيد دخل مقدر
تقريره ان دليلكم لا يثبت المدعى لان المدعى هو اختصاص مطلق الجر بالاسم سواء
كان اثر حرف الجر او لا ودليلكم لا يثبت الا اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر واما الجر
الذي هو ليس باثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلا وانت خبير بان هذا الجواب
يخالف لما قال المصنف في بحث المجرورات لان عبارته صريحة في ان الجر في الاضافة اللفظية
ايضا اثر حرف الجر لانه جعل الاضافة اللفظية قسما من الاضافة التقديرية لانه
عرف المضاف اليه بانه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا
فلو لم يكن حرف الجر مقدرا في الاضافة اللفظية لم يصدق تعريف المضاف اليه على
المضاف اليه الذي في الاضافة اللفظية الا ان يقال ان هذا الجواب على تقدير التنزل

ولو جعل قوله لانه اثر حرف الجر الخ دليلا على اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر بالاسم وقوله واما
الاضافة اللفظية الخ دليلا على اختصاص الجر الذي في الاضافة اللفظية بالاسم لم يكن قوله
واما الاضافة الخ دفع دخل مقدر ولك ان تقول وجه آخر لاختصاص الجر بالاسم بان الجر علامة
للمضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما فيكون الجر من خواص الاسم **قوله** فينبغي ان
لا يخالف الاصل الخ فقوله بان يختص قيد للنفي وتفسيره وهو المخالفة وكلمة ما في قوله بما يخالف
عبارة عن الفعل والمرفوع فيما يخالف راجع الى ما وكلمة ما في قوله بما يختص عبارة عن الاسم
والمجرور في قوله به راجع الى المفعول الذي هو عبارة عن الاسم وقوله الاصل مرفوع بانه فاعل
لقوله يختص وقوله اعني الفعل تفسير لما في قوله بما يخالف وقوله او يزيد منصوب بانه
عطف على قوله يختص وقوله بان يعم تفسير الزيادة ومرفوعه راجع الى الفرع **قوله** هو بالرفع
عطف على الدخول يعني ان كون الاسناد اليه مرفوعا عطفا على الدخول اولى من كونه مجرورا
عطفا على مدخول قوله لان كونه مرفوعا عطفا عليه واجب فانه دفع ما قيل من ان الدليل
لا يثبت المدعى **قوله** والمراد به كون الشيء مسندا اليه وفيه دفع وتعريض اسلم
فرضي قوله والاسناد اليه بكون الاسم مسندا اليه اذ لا فائدة فيه اصلا لان كون الاسم مسندا
اليه من خواص الاسم بديهي ولا حاجة الى البيان **قوله** لان الفعل الخ لا يقال ان كون الفعل
موضوعا لان يكون مسندا ابدا فقط لا يستلزم عدم وقوعه مسندا اليه لجواز وقوعه مسندا
اليه بطريق المجاز لانا نقول ان اللام في قوله لان يكون لام الغرض دون الصلة اي لان الغرض
من وضع الفعل ان يكون مسندا ابدا فقط فلو وقع مسندا اليه لزم عدم ترتب ما هو الغرض
من وضعه عليه واللازم باطل وكذا الملزوم فان قلت ان الدليل لا يدل الا على عدم وقوع
الفعل مسندا اليه واما على عدم وقوع الحرف مسندا اليه فلا فالدليل غير مثبت للمدعى

انت عدم وقوع الحرف مسندا اليه فلان معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية واستقلال

المعنى شرط لوقوعه مسندا او مسندا اليه بقي شئ لان المركب يقع مسندا اليه مثل

اللاحق جماد فلم يكن مختصا بالاسم فلا يتم التعريف الا ان يجاب عنه بان المراد بالاختصاص

الاختصاص الاضافي **قوله** لان الفعل او الجملة الخ واما خبيرة ان وقوع الجملة مضافا اليه

لا يضر في كونها المضاف اليه خاصة الاسم لان المراد بالخواص الخواص الاضافية بمعنى

انها لا توجد في الفعل والحرف **قوله** كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم ان جعل هذا

المثال مثالا لكون كل واحد من الفعل والجملة مضافا اليه فهو ممنوع وان جعل مثالا لكون الفعل

فقط مضافا اليه فمسلم اما وقوع الجملة مضافا اليه فممنوع فكيف يصح جعل وقوع الجملة

مضافا اليه علة لتفسير الاضافة بكون الشئ مضافا **قوله** فالاضافة بتقدير حرف الجر

اى الاضافة بتقدير حرف الجر سواء كانت مفسرة بكون الشئ مضافا او مضافا اليه عند

من اول يوم ينفع الصادقين صدقهم يختص بالاسم **قوله** فالمعرب الذى هو قسم من

الاسم انما خصص المعرب بقوله الذى هو قسم من الاسم لانه لو جعل المعرب مطلق المعرب

لم يكن التعريف جامعا لعدم صدقه على المضارع المعرب الذى لم يكن مركبا مع غيره

انما قلنا على المضارع المعرب الذى لم يكن مركبا مع غيره لان التركيب ليس بشرط في تحقق

الفعل المعرب **قوله** اى الاسم الذى الخ انما فسر المركب بالاسم الذى ركب مع غيره ليكون

التعريف جامعا لانه لو ترك على اطلاقه لم يصدق التعريف على شئ من افراد المعرب لان

المعرب قسم من الاسم وهو مفرد والمركب لا يصدق عليه وقيد التركيب بالتركيب الذى

يتحقق معه عامله حتى لا ينتقض التعريف بمثل غلام فى غلام زيد اعترض عليه من وجهين

احدهما ان تقييد المركب بالاسم الذى ركب مع غيره خلاف الظاهر لانه لا يفهم هذا المعنى من المركب

اصلا وحمل العبارة التی فی التعریفات علی ظاهرہا واجب وثانیہما ان المرکب اما مشترک بین المعانی المتعددة او حقیقة فی البعض ومجاز فی بعض آخر واستعمال الالفاظ المشترکة والمجازیة فی التعریفات بدون القرینة الواضحة غیر جائز فما القرینة فیما نحن فیه **قوله** ای لم یناسب الخ فسر المشابهة المنفیة بعدم المناسبة لئلا یصدق التعریف علی بعض من المبنیات اذ بعض منها ما یناسب مبنی الاصل ولا یشابہه فیصدق علیه انه لم یشبه و لم یصدق علیه لم یناسب **قوله** ولیس النزاع فی المعرب الذی الخ لان المعرب الذی هو اسم مفعول منه ذو اعراب بالفعل وکل ما هو کذلک فهو معرب عند المص ایضاً ولانه جزء المرکب الذی یتحقق معه عامله ولم یشبه مبنی الاصل وکل جزء المرکب المذکور معرب عند المص ایضاً فلا معنی للنزاع وقوله اعربت یحتمل ان یکون صیغة المخاطب المعلوم المذکر کما هو الظ ویحتمل ان یکون صیغة المتکلم الواحد المعلوم ویحتمل ان یکون صیغة الغائبة المونثة المجهولة ویحتمل ان یکون صیغة الغائبة المونث المعلوم لکن خلاف الظ **قوله** فان العارف باحکامها کذلک مستغن عن النحو قوله کذلک تشبیه العارف بمن تتبع لغة العرب ای فان العارف باحکام لغة العرب مثل من تتبع لغتهم مستغن عن النحو ولک ان تجعله بیان کیفیة المعرفة ای فان العارف باحکامها عرفانه مثل عرفان المذکور وهو العرفان بالتتبع او بالسماع من العرب مستغن عن النحو فان الکاف لیس للتشبیه علی هذا التقریر وقد نوقش فی هذا الاحتمال بانه یفهم منه ان من لم یتتبع لغة العرب ولم یعرف احکامها بالسماع منهم یحتاج الی النحو مع انه لیس کذلک فان مستقیم السلیقة فی لغتهم او العارف باحکامها بالسماع ممن هو مستقیم السلیقة فی لغتهم او ممن تتبع لغتهم ایضاً مستغن عن النحو **قوله** والمقصود من معرفة لغة العرب مثلا ان یعرف انه مما یختلف آخره فی کلامهم ای فالمقصود

من معرفة مفهوم ... مثلا ان يصدق على كل جزء من جزئياته اذا ورد على وارد
مفهوم المعرب انه مما اختلف آخره باختلاف العوامل في كلامهم يحصل للفهم ...
هو تعريف مفهوم المعرب ... في ... اذا ورد ... عليه فيقول
... ما اختلف آخره باختلاف العوامل في كلامهم ... معرب مختلف آخره باختلاف العوامل في
... المعرب ما عرفه ... وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيلزم المصادرة ... تقدم الشيء
... جزء ... وتوقفه عليها اما لزوم المصادرة فلان معنى التعريف يكون هكذا الآن
مما اختلف آخره باختلاف العوامل عند المستدل العارف بمفهوم المعرب بانه مما
اختلف آخره باختلاف العوامل ما لم يكن عارفا بوجه آخر وهذا عين ... ولا ...
... ان تقول في وجه العدول ان المعرب لو عرف المعرب بما عرف الجمهور
لم يكن التعريف مانعا لصدقه على الاسماء الغير المركبة مثل زيد وعمرو وشبههما **قوله**
وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل الخ يفهم منه امران احدهما الامتناع على تقدير
عدم التخصيص وثانيهما عدم الامتناع على تقدير التخصيص اما الاول فلان الباء
في قوله باختلاف العوامل للسببية والمتبادر هو السبب القريب اي المستقل فيفهم
من العبارة الظاهر ان يكون اختلاف العوامل مطلقا سببا مستقلا لاختلاف آخر المعرب
وهو غير صحيح فانه اذا قلنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا وانا ضارب زيدا اختلفت
العوامل ولم يختلف آخر المعرب ولو كان اختلاف العوامل مطلقا سببا مستقلا لاختلاف
آخر المعرب للزم اختلاف آخر المعرب في الامثلة المذكورة والثاني باطل فكذا المقدم
ثم ... ما يفهم من ظاهر العبارة واما الثاني فلان المفهوم من الظاهر بعد التخصيص
كون اختلاف العوامل المختلفة في العمل سببا مستقلا لاختلاف آخر المعرب وذلك

صحة ... فلم ينتقض بالامثلة المذكورة **قوله** نصب على التمييز اى قوله لفظا او تقديرا
منصوب ... انه تمييز ويحتمل ان يكون نصب على الحالية ولم يتعرض الشارح لهذا الاحتمال لان
الفصل بين الحال وذى الحال غير جائز على المذهب الاصح ولانه لو جعل حالا لابد من ان يجعل
بمعنى الملفوظ والمقدر وجعل المصدر ... بمعنى المفعول مقصور على السماع وانت خبير بان
العوامل جمع عامل والفاعل لا يجمع على فواعل على مذهب صاحب الكشاف فكيف جمع المصنف
على عوامل الا ان يجاب عنه بان صاحب الصحاح جوز جمع الفاعل على فواعل فانه جمع الصاحب
على الصواحب فكان المصنف بنى الكلام على ما ذهب اليه صاحب الصحاح وبان الفاعل لا يجمع
على فواعل اذا استعمل فى معناه الوصفى والعامل ههنا مستعمل فى المعنى الاسمى لانه
بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهو المعنى الاسمى **قوله** قلت هذا
حكم آخر من احكام المعرب الخ جواب على تقدير التسليم اى لا نسلم عدم تحقق الاختلاف
فى آخر المعرب لان التركيب مقدم على حدوث الاعراب فى آخر الاسم ذاتا فيصير الاسم
معربا بعد التركيب وقبل حدوث الاعراب فحدوث الاعراب فى آخر الاسم مستلزم لاختلاف
آخر المعرب صفة حقيقية فى مثل جاءنى زيد وذاتا حكما فى مثل جاءنى اخوك وعلى تقدير
التسليم قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواص الشاملة قيل ان هذا الحكم ايضا من خواصه الشاملة لان معنى قوله وحكمه
ان يختلف آخره الخ هكذا وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل المختلفة فى العمل
على تقدير دخولها عليه وهذا يتحقق فى جميع افراد المعرب **قوله** حركة او حرف نسر
الموصول بهما حتى لا ينتقض التعريف بالعامل والمعنى المقتضى منها ولا يخفى عليك انتقاضه
على العوامل التى هى الحروف كما صرح به الشارح رحمة الله فى الحاشية ولو فسر الموصول

بالمرة ولا التعريف اما في لا ينتقض عليها ايضا **قوله** فان المتبادر من السبب

السبب القريب وانت خبير بان كون السبب القريب متبادرا من لفظ السبب

لا يستلزم كون السبب القريب متبادرا من الباء السببية لجواز ان يكون المعنى متبادرا

من لفظ ولم يكن متبادرا من لفظ آخر وعلى تقدير تبادره من الباء انتقض التعريف

ايضا منعا اذ ان مجموع المقتضى والاعراب ومجموع العامل والاعراب ومجموع العامل والمقتضى

والاعراب ايضا اسباب قريبة للاختلاف ولا يقال ان التعريف لا ينتقض بالمثال الثالث

لان المراد بالسبب السبب القريب الغير التام والمثال الثالث سبب تام لانا نقول انه ايضا غير تام

لان وجود المعرب والتكلم من الامور التي لها دخل في تحقق الاختلاف فان قلت لو ترك السبب

على عمومه وجعل قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه جزءا من التعريف لم ينتقض التعريف بالعامل

والمقتضى قلت ان المدقق صرح بعدم الجزئية من التعريف في الشرح حيث قال ليس هذا

من تمام الحد يعني ان صحة التعريف جمعا ومنعا لا يتوقف على هذا القول فلا معنى لجعله من

اجزاء التعريف قيل ان التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على الاعراب الذي حدث

في آخر المعرب الذي ركب مع عامله ابتداء اجيب عنه بوجوه احدها ان حدوث الاعراب

في المعرب المذكور مؤخر عن كونه معربا فيكون حدوث الاعراب فيه سبب اختلاف آخره

كما اشرنا اليه فيما سبق وثانيها ان المعتبر في صدق التعريف على افراد المعرف شمول الصدق

بالاطلاق العام فيصدق التعريف على الاعراب المذكور بالاطلاق العام وثالثها ان المراد

بالسبب السببية باعتبار التشخص او باعتبار النوع فيكون معنى التعريف على هذا التقدير

ما اختلف آخره بسبب شخصه او نوعه **قوله** وبنينا الحيثية خرج حركة نحو غلامي

لانه معرب الخ اذ خرج حركة نحو غلامي في قولنا جاء في غلامي لا يقال ان قوله لانه معرب

على اختيار المص مستدرك فى الاستدلال لان قوله لكن اختلاف هذه الحركة الخ يثبت المدعى
لانا نقول ان المدعى مركب من ثلاثة اجزاء احدها ان غلامى معرب وثانيها انه اختلف آخره وثالثها
ان اختلاف آخره ليس من حيث انه معرب فقوله لانه معرب اشارة الى دليل الجزء الاول وقوله ولكن اختلاف
هذه الحركة الخ اشارة الى دليل الجزئين الاخيرين ولك ان تقول ان قوله لانه معرب على اختيار المص ره
دفع سوال تقريره بوجهين احدهما ان قوله بقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى يستلزم معربية نحو
غلامى مع انه مبنى وثانيهما انه يستلزم عدم خروج حركة نحو غلامى قبل اعتبار قيد الحيثية مع انها
خارجة لان ضمير قوله آخره راجع الى المعرب وغلامى مبنى فخرج الحركة المذكورة بقوله آخره
اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله على اختيار المص متعلق بالمعرب كما هو الظ ويحتمل ان يكون
متعلقا بقوله خرج حركة نحو غلامى اى خرج حركة نحو غلامى على اختيار المص ره لان حركة
نحو غلامى اعراب عند البعض فى حالة الجر لا يقال ان قوله لكن لم يقع فى موضعه لانه موضوع
للاستدراك ولا توهم ودفعه فى هذا المقام لانا نقول ان قوله لانه معرب على اختيار المص يوهم
ان حركة نحو غلامى اعراب فى حالة الجر عند البعض ايضا وانت تعلم ان هذا الوهم بعيد عن
الطبع غاية البعد **قوله** لكن المص ره اراد ان ينبه على فائدة وضع الاعراب الخ ولما
كان التوهم ناشيا من قوله وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا وهو استدراك قوله
ليدل على المعانى المعتورة عليه اراد ان يدفع هذا التوهم فقال لكن المص اراد ان ينبه على
فائدة الخ **قوله** كانه اراد بهذا المعنى اراد كون حد الاعراب جامعا ومانعا بدون
قوله ليدل او كون التنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب ويحتمل ان يكون قوله هذا
المعنى اشارة الى مجموع الكونين اى وكان المص ره اراد كون حد الاعراب جامعا ومانعا
بدون قوله ليدل وكون التنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب **قوله** ليدل

الاختلاف ارجاع الضمير الى ما به الاختلاف اولى من ارجاعه الى الاختلاف المفهوم
فى ضمن اختلف المذكور صريحا والاولى فى مرجع الضمير ان يكون مذكورا صريحا
لان هذا القول وقع بين تعريف الاعراب وتقسيمه فالظاهر ان يكون حكما من احكامه دون
من احكام الاختلاف ولان المراد بالمعانى هى الفاعلية والمفعولية والاضافة وقد صرح
المصنف رح بان هذه الحكم من الاعراب حيث قال فالرفع علم الفاعلية الخ واما كون الاختلاف
فاعلا اولى من ما به الاختلاف فلقربه من قوله ليدل ولو قال ليدل ما به الاختلاف
او الاختلاف لكان اجمل لان ما به الاختلاف مقدم على الاختلاف **قوله** عليها اى على
المعرب ويجوز ارجاع الضمير الى الاعراب لاستيلاء المعانى على الاعراب معنى لان المعانى
علة الاعراب وعلة الشئ مستولية عليه **قوله** وضعه بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف المعانى وانت خبير بان اختلاف المعانى لا يدل على وضع الاعراب بحيث يختلف
به آخر المعرب بل يدل على وضع الاعراب مختلفا وهو ليس بمدعى **قوله** لان نفس
الاسم الخ ان اريد ان نفس الاسم يدل على المسمى فقط والاعراب على صفة المسمى كذلك
فهو ممنوع لجواز كون الاسم دالا على صفة المسمى ايضا ولجواز كون الاعراب دالا على المسمى
ايضا وان اريد ان نفس الاسم يدل على المسمى وان دل على صفته والاعراب يدل على صفته
وان دل على المسمى فالتعريف غير تام اجيب عنه بان نفس الاسم يدل مطابقة على المسمى
فقط والاعراب يدل مطابقة على صفته فقط **قوله** انما اختص الرفع بالفاعل ان اريد بالفاعل
الفاعل الحقيقى فعدم اختصاص الرفع به ظاهر وان اريد الاعم من الحقيقى والحكمى فلا
معنى لقوله والفاعل قليل لانه واحد واجيب باختيار الشق الاول بان المراد بالاختصاص
الاختصاص الاضافى بمعنى ما لا يوجد فى المفعول **قوله** لان لا رفع الخ ان اريد

بقولکم الفاعل قیل انه قلیل باعتبار الافراد فهو ممنوع وان اردتم به انه قلیل باعتبار الانواع
تسلیم لکن الدلیل غیر مثبت للمدعی **قوله** مابه یتقوم الی آخره الباء للسببیة والمراد
منهما سوی السبب لترتیب لئلا ینتقض التعریف بالمتکلم وبنفس الاسم فان قیل ان التعریف
لیس بمانع لصدقه علی مجموع المتکلم والعامل ونفس الاسم لان المجموع سبب قریب لحصول
المعنی المقتضی قلنا المراد من السبب هو السبب القریب التام بقی شیء وهو صدق التعریف
علی الجزء الاخیر من العامل لانه سبب قریب غیر تام مع انه لیس بعامل والجواب بان المراد
بالموصول هو الکلمة مرفوع بانه لو ارید به الکلمة لزم خروج العامل المعنوی الذی هو
فی المبتدء والخبر عن التعریف مع انه من افراد المعرب قوله ای الاسم المفرد الذی لو قال ای
الاسم الذی لم یکن مثنی ولا مجموعا لکان اولی وان اردتم بالمثنی والمجموع المتعین ماهو المثنی
والمجموع فی الاصطلاح لدخل فی المفرد لفظ الو وکلا وعشرون واخواتها مع ان اعرابهما
لم یکن کذلک وان اردتم بهما ماهو الاعم من الاصطلاحی وماهو فی حکمه لخرج عن
المفرد لفظا کلا مع ان اعرابه کالمفرد المنصرف حال کونه مضافا الی المظهر **قوله** ویحتمل
النصب علی الحالیة والمصدریة اذا کان نصب قوله رفعا علی الحالیة فیحتمل ان یکون حالا
عن الفاعل الذی هو المخاطب ویحتمل ان یکون حالا عن المفعول به الذی هو المفرد
المنصرف والجمع المکسر المنصرف ویحتمل ان یکون حالا عن المفعول مالم یسم فاعله الذی
هو المفرد المنصرف والجمع المکسر المنصرف ویحتمل ان یکون حالا عن المفعول مالم یسم فاعله
الذی هو الاعراب وتقدیر الکلام علی التقدیر الاول اعرب المفرد المنصرف والجمع
المکسر المنصرف ملابسا بالضمة حال کونک رافعا ایاهما وعلی الثانی اعربت المفرد المنصرف
والجمع المکسر المنصرف بالضمة حال کونهما مرفوعین وعلی الثالث اعرب المفرد المنصرف والجمع

الكسر المنونة بالضمة حال كونهما مرفوعين وعلى الرابع اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
يلابس بالضمة حال كونه رفعا بمعنى انه متحقق فى ضمن الرفع **قوله** غير المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا وجرا لابد من تقييد غير المنصرف بالقيود حتى يصح الحكم اى غير المنصرف عند عدم
الاضافة وعند عدم كونه معرفا باللام وعند عدم الضرورة والتناسب بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا لانه لو كان مضافا او معرفا بلام التعريف اعرب بالحركات الثلثة فان قلت لما
كان اعراب غير المنصرف المضاف والمعرف باللام متغاير الاعراب غير المنصرف الذى لم يكن مضافا
ولا معرفا باللام لوجب على المصنف ان يبين اعرابه على حدة قلت انه بين اعرابه على حدة
حيث قال وجميع الباب باللام والاضافة يجر بالكسر **قوله** اذ مصغرها انها معربة بالحركات
هذا يدل على ان كل واحد من الاسماء الستة يصغر وهو ممنوع فان كلمة ذو لا تصغر اجيب
عنه بان الحكم على الاغلب **قوله** وموحدة هذا القيد بالنسبة الى خمسة من الاسماء
الستة لان كلمة ذو لا يثنى ولا يجمع **قوله** لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر
السالم بالحروف الخ هذا لا يتم الا اذا كان اعراب المثنى وجمع المذكر السالم مقدما على
اعراب الاحاد وهو ممنوع بل الامر بالعكس ظاهرا كما يحكم به بداهة العقل الا ان يجاب
عنه بان هذا التكلة بعد الوقوع فان قلت ان الدليل لا يدل على المدعى لان المدعى جعل
اعراب هذه الاسماء بالحروف والدليل يدل على جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف
وهو اعم من المدعى قلت ان المدعى مركب من ثلثة اجزاء واحدها جعل اعراب بعض الاحاد
بالحروف وثانيها اختيار الاسماء الستة وثالثها اختيار هذه الاسماء الستة فقوله لما
جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم الخ دليل على الجزء الاول وقوله لان اعراب
كل الخ دليل على الجزء الثانى وقوله لمشابهتها المثنى والمجموع الخ دليل على الجزء الثالث

وانت تعلم ان هذه المقدمات لا يدل على جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف الثلثة في الاحوال
الثلث مع انه ايضا ماخوذ في المدعى **قوله** لمشابهتها المثنى والمجموع الخ اعترض عليه بان الدليل
اما كل من المعطوف والمعطوف عليه او مجموعهما على التقدير الاول فالاول لا يثبت المدعى لان الاسماء
المفردة المشابهة بالمثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد لا ينحصر في هذه الاسماء الستة
المذكورة في الكتاب فان افضل الناس وابصر من ايضا مشابهات بالمثنى والمجموع في كون معانيهما
منبئة عن تعدد فليكن هذان الاسمان من الاسماء الستة المذكورة على التقدير الثاني
فيتم الاستدراك في الدليل **قوله** ولفظه يقتضي الاعراب بالحركات اقتضاء لفظه
الاعراب بالحركات موقوف على مقدمتين احدهما ان كل مفرد معرب بالحركات وثانيتهما
انه معرب بالحركات الثلث وكلتا المقدمتين ممنوعتان **قوله** روعي جانب لفظه الذي هو الاصل
نقول جانب اللفظ عبارة عن افراده او عبارة عن اقتضائه ومعناه هكذا اي روعي افراد
لفظه الذي هو الاصل او روعي اقتضاء لفظه الذي هو الاصل اعلم ان الضمير
قوله هو الاصل اما راجع الى اللفظ في قوله لفظه مع قطع النظر عن الاضافة اي الى اللفظ
المطلق واما راجع الى جانب اللفظ سواء كان عبارة عن افراده او عن اقتضائه الاعراب
بالحركات واما راجع الى جانب اللفظ الذي هو عبارة عن اقتضائه الاعراب بالحركات و
اما راجع الى الرعاية المفهومة من روعي **قوله** وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون
جمع ثلثة هذا جواب سوال مقدر وهو ان المصنف افرد عشرون واخواتها بالذكر مع انه
لا حاجة الى ذكره على حدة لان عشرون جمع عشرة وهو جمع مذكر سالم ايضا وثلثون
جمع ثلثة وقس على هذا اخواتها **قوله** والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين اي
الى ان الاطلاق على سبيل الحقيقة والصحة على ثلثين ممنوعة لجواز كون

عشرون منقولا عرفيا عن المعنى الجمعي الى حد العدد المعين والاطلاق محمول على المعنى الاصلي
مجازا وان اريد به الاطلاق على سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز فسلم لكن بطلان التالي ممنوع
لجواز ان يكون استعمال عشرون في ثلثين على المجاز وقس على ذلك ما خرا منها قوله ولا تعين
في الجموع الى آخره ان اريد به انه لا تعين في الجموع اصلا فهو ممنوع لجواز وضع الجمع لشيء معين
وان اريد به انه لا تعين في الجموع من حيث انه جمع فسلم لكن لا يلزم منه عدم كون عشرون
جمعا قوله وكثرة التثنية اي باعتبار الاستعمال او باعتبار الافراد او باعتبارهما
قوله لوقوع كل واحد منهما الخ اي لوقوع مرجع كل واحد من النصب والجر صفة
مستقلة في الكلام والاحسن في التوجيه ارجاع الضمير الى النصب والجر وجعلهما بمعنى المنصوب
والمجرور وفيه ارتكاب الاستخدام قوله وما تفرع عن تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف
لا يقال ان المصنف رح لم يقسم الاعراب الى الحركة والحرف فكيف يصح قوله وما تفرع عن
تقسيم الاعراب الخ لانا نقول ان المراد من التقسيم ههنا هو التقسيم الضمني وتحقيقه
ان المصنف قسمه اليهما ضمنا لانه بين اعراب انواع الاسماء حيث قال فالمفرد المنصرف والجمع
المكسر المنصرف الخ ويعلم في ضمنه تقسيمه اليهما وانحصاره فيهما قوله اشار الى تقسيمه
اليهما الخ اي الى تقسيم الاعراب الى اللفظي والتقديري فيما سبق حيث قال فيما سبق وحكمه
ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا والاشارة الى التقسيم في هذا القول على
تقدير جعل قوله لفظا او تقديرا قيدا للقول آخره الخ اي لاختلاف الآخر وكونهما قيدا اليهما
ممنوع لجواز كونهما قيدين للعوامل او لاختلاف العوامل قوله ولما كان التقديري اقل
لا اشارة اليه اولا ونقض بان قلة التقديري وكثرة اللفظي لا يكون سببا لتقديم التقديري على
اللفظي اذ القلة لا يكون سببا للتقديم الا اذا كان الكثير غير منضبط وفيما نحن فيه ليس كذلك

لانه یجوز ان یقال اللفظی فی الاسم الذی اعرابه غیر التقدیری والتقدیری کذا وکذا او یقال ان اللفظی فیما لا یتعذر ولا یستثقل والتقدیری فیهما **قوله** ای تقدیر الاعراب ای تقدیر المتکلم الاعراب او کون الاعراب مقدرا ویمکن جعل قول المص التقدیر بمعنی المقدر وصفة للمبتدء المحذوف ای الاعراب المقدر وهذا التوجیه اولی مما ذکر الشارح رحمة الله وفسره البعض بقوله ای الاعراب التقدیری **قوله** ای امتنع ظهوره فی لفظه اشارة الی ان التعذر بمعنی الامتناع او الی ان نفس الاعراب لا یتعذر فی المعرب بل ظهوره فی لفظه متعذر **قوله** ذاته لما اشتغل ما قبل الخ هذا لا یتم الا اذا کان اضافة الاسم المعرب الی یاء المتکلم مقدما علی دخول العامل علیه وهو ممنوع اذ یجوز ان یکون دخول العامل علی ذلک الاسم متقدما علی اضافته الی یاء المتکلم الا ان یجاب عنه بان اضافة الاسم الی غیره مقدم علی دخول العامل علیه لان الاسم المضاف الی غیره مرکب تقییدی وادخال العامل علی المرکب التقییدی انما هو بعد الحکم بالنسبة التقییدیة فکان الاضافة مقدما علی دخول العامل علی الاسم المضاف **قوله** ولما ذکر فی تفصیل المعرب المنصرف وغیر المنصرف ای ولما ذکر فی تفصیل انواع المعرب فیما سبق المنصرف وغیر المنصرف ولا شک ان المص فصل انواع المعرب فیما سبق حیث قال فالمفرد المنصرف والجمع المکسر المنصرف الخ فاندفع ما قیل من ان المص رحمة الله لم یفصل انواع المعرب فکیف یصح قوله ولما ذکر فی تفصیل المعرب **قوله** ای اسم معرب فسر الموصول بالاسم المعرب حتی لا ینتقض التعریف ببعض المبنیات **قوله** ولا یخفی انه لا یفهم من هذا التوجیه الخ ولو قال من هذین التوجیهین لکان اولی وفیه بحث لجواز ان یکون قولها الف عطف علی الظرف او مبتدء خبره الظرف وکان هذا الظرف متعلقا بالمحذوف الذی هو کلمة زائدة ای والنون زائدة من قبلها الف فیفهم زیادة الالف ایضا فکیف یصح قوله ولا یخفی انه لا یفهم من هذا التوجیه زیادة

الاول اجيب عنه بان هذا توجيه آخر وليس بمشار اليه لقوله من هذا التوجيه فان التوجيه
المشار اليه بقوله من هذا التوجيه هو جعل قوله الف فاعل الظرف او مبتدء خبره الظرف وجعل
الظرف متعلقا بالمحذوف الذى هو من الافعال العامة قيل ان عدم لزوم زيادة الالف لا يرد على
الملزم الاعتراض لان الالف اوصافا كثيرة لا يتعلق بها الغرض فليكن هذا الوصف ايضا من جملة
هذا الاوصاف **قوله** وقوله هذا القول تقريبى ان ذكر العلل الخ وفى هذه العبارة
احتمالات اخر احدها ان القول بان النون زائدة دون الالف كما يقتضيه التوجيه الاول
قول تقريبى لا تحقيقى وثانيها ان القول بان النون وحدها علة كما هو المتبادر قول تقريبى
لا تحقيقى وثالثها ان القول بان العلل التسع كل واحد من الامور المذكورة فى المتن قول تقريبى
لا تحقيقى قال المصنف وحكمه ان لا كسرة فيه ولا تنوين قيل لا فائدة فى ذكر هذا الحكم لانه علم
مما سبق عدم دخول الكسرة فى غير المنصرف اجيب عنه بوجوه احدها ان معلومية عدم دخول
الكسرة فى غير المنصرف فيما سبق على سبيل التبعية وههنا على سبيل القصد وثانيها ان المعلوم فيما
سبق عدم دخول الكسرة فقط وههنا يعلم ان عدم دخول الكسرة حكم غير المنصرف وثالثها ان المعلوم
فيما سبق عدم دخول الكسرة فقط وههنا يعلم عدم دخول الكسرة والتنوين **قوله** اى يجوز
سواء كان ضرورة او غير ضرورة وتفسير قوله يجوز بقوله لا يمتنع لدفع السؤال المتوجه على
ظاهر العبارة وهو ان المصنف جعل الضرورة علة الجواز وهو غير جائز لان الضرورة يقتضى وجوب
الصرف دون جوازه ويمكن دفعه بجعل قوله للضرورة قيدا للصرف دون علة الجواز اى صرفه
للضرورة جائز التحقيق فان قلت صرفه للضرورة واجب لا جائز والاشكال باق على حاله قلت
لو كان الامر مثل ما ذكر لكان صرف كل غير المنصرف واجب التحقيق والتالى باطل فكذا المقدم
قوله وقيل المراد بالصرف الخ وفيه اشارة الى الضعف ووجه الضعف ان البحث بحث

غیر المنصرف فالاولی ذکر احکامه دون احکام غیره والحکم للمذکور من احکام غیره **قوله** والضمیر فی صرفه راجع الی الحکمة یمکن ارجاع الضمیر الی غیر المنصرف علی هذا التقدیر ای یجوز تغیر غیر المنصرف بادخال الکسرة والتنوین للضرورة او التناسب **قوله** مصدر مبنی للمفعول ای کون الاسم الخ انما جعل العدل والخروج مصدرین مبنیین للمفعول اما الاول فلان جعل کونه الاسم معدولا منه لا عنه اولی مما یفهم من لفظ العدل ظاهرا من معنی المصدر المبنی للفاعل واما الثانی فلان المعنی المصطلح هو کون الاسم مخرجا عن صیغته الاصلیة لا ما یفهم من الظ وما قیل من ان جعلهما مصدرین مبنیین للمفعول بصحة الحمل بین التعریف وبین المعرف الذی هو المعنی المصطلح لیس بشئ فان صحة الحمل بینهما لا یقتضی جعل المصدرین مبنیین للمفعول فان جعل الخروج فقط مصدرا مبنیا للمفعول کاف فی صحة الحمل **قوله** ولا یخفی ان صیغة المصدر لیست صیغة المشتقات فانه لا یقال ان الضرب صیغة ضرب ویضرب و ضارب ومضروب بخلاف ثلث ومثلث فانه یقال صیغة ثلاثة ثلاثة **قوله** خرجت المشتقات کلها ای خرجت خروج المشتقات کلها **قوله** وان المتبادر من خروجه الخ هذا دفع دخل مقدر وهو ان تعریف العدل یصدق علی خروج الاسماء المتجاوزة المحذوفة الآخر مع انه لیس بعدل فلم یکن التعریف مانعا وفی الجواب نظر لانه ان اردتم ببقاء المادة بقاء جمیع المادة فهو غیر صحیح لانه لم یصدق علی خروج ثلث ومثلث مع انه عدل وان اردتم به بقاء المادة فی الجملة فالاشکال باق علی حاله اجیب عنه بان المراد هو الاول لکن المراد بالمادة هو الحروف الاصلیة **قوله** وان خروجه عن صیغته الاصلیة الخ ای وان المتبادر من خروجه عن صیغته الاصلیة دخوله فی صیغة اخری **قوله** لخرجت عنه المغیرات القیاسیة مثل مرمی فانه داخل تحت اصل وقاعدة کما کانت الاولی اعنی

مرمی من داخلة تحتها اما دخول مرمی فلان الواو والیاء اذا اجتمعتا وکان سابقهما
ساکنا قلبت الواو یاء فمرمی داخلة تحت هذه القاعدة واما دخول مرمی فلان الاسم
المفعول من الثلاثی المجرد یکون علی وزن مفعول فمرمی داخلة تحت هذه القاعدة
قوله واما المغیرات الشاذة و هذا دفع دخل مقدر وهو ان التعریف یصدق علی
المغیرات الشاذة وانت خبیر بان مادة النقض خروج بعض المغیرات الشاذة فان الشاذ
ثلاثة اقسام احدها ما یوافق القیاس و یخالف الاستعمال وثانیها ما یخالف القیاس
و یوافق الاستعمال وثالثها ما یخالفهما وما هو مادة النقض هو القسمان الاخیران **قوله**
فلاحاجة فی تصحیح هذا التعریف الی ارتکاب تلک التکلفات وانت تعلم ان ما قال فی تصحیح
هذا التعریف ظ ومتبادر من العبارة وحمل العبارة علی المتبادر لیس بتکلف بل التکلف هو
العدول عن الظاهر والمتبادر الی خلافهما فقوله الی ارتکاب تلک التکلفات لیس بجید
قوله فاعتبروه فیها یعنی فاعتبروا العدل فی هذه الامثلة لا یقال ان عدم انصراف
هذه الامثلة موقوف علی العدل وما یفهم من العبارة هو انه موقوف علی عدم الانصراف
فلزم الدور لانا نقول ان العدل موقوف علی وجدان الامثلة المذکورة غیر منصرف
لا علی عدم انصرافها او نقول ان عدم الانصراف وان کان موقوفا علی العدل لکن
العدل لیس بموقوف علیه بل اعتباره موقوف علیه فسقط الدور **قوله** احدهما
وجود اصل الخ ای اعتبار وجود الاصل للاسم المعدول دون وجوده فی نفس الامر
فاندفع ما قیل من ان وجود الاصل للاسم المعدول فی نفس الامر غیر لازم بل یکفی اعتباره
قوله انه لا یتحقق الفرعیة بدون اعتبار ذلک الاخراج وانت خبیر بان تحقق
الفرعیة لا یتوقف علی اعتبار ذلک الاخراج فان الاسم لو خرج بنفسه ایضا عن ذلک

الاصل اذاخرج عنه بدون اعتبار الاخراج يتحقق الفرعية الا ان يجاب عنه ان الفرعية
لا يظهر تحققه عندنا بدون اعتبار ذلك الاخراج **قوله** فوجوده محقق بلا شك
وانت تعلم ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه لا يستلزم
تحقق وجوده بلا شك لجواز كونه غير ثابت الا ظنية **قوله** وفي بعضها لا دليل غير منع
الصرف اى وفي بعض الامثلة مثل عمر لا دليل على وجود الاصل غير منع الصرف وفيه نظر
لجواز كون مجموع وجدان عمر غير منصرف فى كلامهم وعدم وجدان السبب فيه غير
العلمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم صلاحية اعتبار فيه غير العدل دليلا
على وجود الاصل المعدول عنه ولا شك ان هذا المجموع غير منع الصرف فكيف يصح قوله
وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف **قوله** واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل الخ هذا دفع دخل مقدر وهو ان قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو بالتحقيق كون ذلك الاصل محققا او مقدرا لجواز كون الانقسام اليهما باعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل وحاصل الجواب انه لا يصح كون انقسام العدل اليهما
بسبب اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل اذ اعتبار الاخراج امر متحقق لا مقدر
فلا يصح الانقسام اليهما بسبب الاعتبار في شئ وهو منع قوله فلا دليل عليه الا منع
الصرف **قوله** والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا الخ وانت خبير بان كون
المعنى مكررا دون اللفظ وكون الاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ مكررا
ايضا لا يستلزم ان يكون اصل ثلث ومثلث لفظا مكررا لجواز كونهما شاذين ولو سلم
ان اصلهما لفظ مكرر لا يلزم ان يكون اصلهما ثلاثة ثلاثة اذ يجوز ان يكون اصلهما
ثلاثا ثلاثا على ان الظاهر ان اصلهما ثلث ثلث لان ثلث ومثلث مونث لوقوعهما صفة المونث

فی القرآن والظاهر ان یکون المونث معدولاً عن المونث **قوله** لان معناه فی الاصل

اشد تاخراً هذا لایدل علی المدعی اذ اسم التفضیل من المشتقات والدلیل لایدل علی

الاشتقاق فلا یدل علی المدعی وایضاً ان التاخر للشدید قد یکون معتبراً فی غیر اسم التفضیل

ایضاً **قوله** وقیاس اسم التفضیل ان یستعمل باللام الخ ان ارید بهذا القول ان قیاس

اسم التفضیل مطلقاً ای سواء کان مستعملاً فی معناه الاصلی او فی غیره ان یستعمل باللام

او الاضافة او کلمة من فممنوع لجواز کون هذا القیاس مخصوصاً باسم التفضیل المستعمل فی

معناه الاصلی وان ارید به ان قیاس اسم التفضیل المستعمل فی معناه الاصلی ان یستعمل

باللام او الاضافة او کلمة من فمسلم لکن لا یلزم منه ان یکون القیاس فی آخر ایضاً

ان یستعمل باللام او الاضافة او کلمة من لانه لم یستعمل فی معناه الاصلی فلا یلزم

ان یکون آخر معدولاً عن واحد منها واعلم ایضاً ان الدلیل لا یستلزم کون اخر معدولاً

عن احدهما اذ یجوز ان یکون شاذاً مخالفاً للقیاس **قوله** فقال بعضهم انه معدول

عما فیه اللام قیل لا یجوز ان یکون آخر معدولاً عما فیه اللام لانه نکرة لوقوعه صفة

لنکرة فی قوله تعالی من ایام اخر ولو کان معدولاً عما فیه اللام لوجب ان یکون معرفة

اذ القاعدة ان المعدول عنه اذا کان معرفة وجب ان یکون المعدول ایضاً معرفة

فلا یجوز ان یکون معدولاً عما فیه اللام **قوله** ای عن الآخر یحتمل ان یکون مذکر

اخری ویحتمل ایضاً ان یکون جمع اخری وهذا اولی فان الکلام فی اخر جمع اخری

وایراد اخری والآخر الذی هو مذکر اخری لیتبین ان آخر اسم التفضیل **قوله**

وجمع جمع جمعاء مونث اجمع الخ ان اردتم بقولکم وقیاس فعلاء افعل ان کانت

صفة ان یجمع علی فعل الخ ان قیاس فعلاء افعل ان کانت صفة ان یجمع او لا علی

مثل حمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع اولا على فعالى او فعلاوات ثم عدل
عن واحدة منها الى جمع فهو مم لجواز ان يجمع جمعاء اولا على جمع على خلاف القياس
وان اردت به ان قياس فعلاء افعل ان كانت صفة يدل على ان يجمع على فعل بسكون
العين وان كانت اسما يدل على ان يجمع على فعالى او فعلاوات فمسلم لكن لا يلزم منه
ان يكون جمع معدولا عن واحدة منها **قوله** فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منهما لا
تحقق العدل وانت خبير بان منع المقدم مم فلم يتفرع قوله فاحد السببين فيها العدل
التحقيقي على ما سبق **قوله** والاخر الصفة الاصلية هذا انما يصح اذا كان جمع جمع الجمعاء
الصفة واما اذا كان جمع جمع الجمعاء الاسم فلا وكونها جمع الجمعاء الصفة مم على ان
الشارح رح متردد بين كونها اسما وبين كونها صفة فيكون المدافع بين الكلامين
الا ان يجاب عنه بان جمعاء صفة في الاصل قطعا لكنها صارت اسما بالغلبة ومراد
الشارح رح لمن جمع انما جمع جمعاء التي لوحظت فيها الصفة الاصلية واما جمع جمعاء
التي لوحظت فيها الاسمية الحاصلة بالغلبة وهذا لا ينافي ان يعتبر الوصفية الاصلية
في جمع **قوله** وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية كان
ذكره لاثبات الصفة الاصلية في جمع واخواته مثل كتع وبصع وتبع **قوله** وعلى ما ذكرنا
اشارة الى قوله فاذا اعتبر اخراجها الخ ولك ان تجعل اشارة الى قوله ولكن لا بد في اعتبار
العدل من امرين الخ ولا يبعد كل البعد ان تجعله اشارة الى قوله واما المغيرات الشاذة فلا
نسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية **قوله** يكون الداعي الى تقديره الخ لا يقال ان هذا
مناف لما سبق عن هو قوله واعلم لانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث الخ اذ يفهم منه
ان الداعي الى تقديره امور ثلثة وهي وجدان عمر عن منصرف وعدم وجدانهم فيه سببا ظاهرا غير

العلمية وكون العدل فقط صالحا للاعتبار لانا نقول ان المذكور فيما سبق هو الداعي الى تقدير العدل واما المذكور فيما نحن فيه فهو الداعي الى تقدير الاصل المعدول عنه فاندفع المنافاة **قوله** اعتبر فيهما العدل فان قلت ان وجد انهما غير منصرفين وعدم وجدان السبب الظاهر غير العلمية لا يستلزم اعتبار العدل فيهما لان لا ينفي اعتبار السبب الاخر دون خصوص العدل قلنا ان هذا مبنى على ما افاده اولا من انه لم يصلح للاعتبار الا العدل **قوله** فقدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر وانت خبير بان توقف اعتبار العدل على وجود اصل وعدم وجدان الدليل فيهما على وجوده لا يستلزم ان تقدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر **قوله** واراد ببابها كل ما هو على فعال الخ فيه بحث اذ يجوز ان يكون مراد المص بهذا الباب كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة سواء كانت من ذوات الراء او من غيرها لا يقال ان هذا غير صحيح لان ما هو من ذوات الراء عند من قدر فيها العدل مبني ليس مما نحن فيه فان الكلام في المعرب لانا نقول كون الكلام في المعرب يقتضي ان لا يبحث عن المبني اصالة ولا يلزم منه ان لا يبحث عنه تبعية على انه لا يبحث عنه تبعية لانه تمثيل والتمثيل ليس بحث **قوله** فانهما مبنيان وليس الخ فان قيل قوله وليس فيهما الا سبباب العلمية والتانيث الخ يدل على ان تقدير العدل موجب للبناء وليس الامر كذلك فان العدل في نحو تميم متحقق مع انه معرب بالاتفاق قلنا ان اردتم بقولكم يدل على ان تقدير العدل موجب للبناء انه يدل على ان تقدير العدل موجب للبناء في مطلق الاسم فهو مم فان كون الاسم على وزن فعال وكونه من ذوات الراء من شروطه يعني ان تقدير العدل في الاسم بشرط كونه على وزن فعال وكونه من ذوات الراء موجب للبناء وان اردتم به انه يدل على ان تقدير العدل في باب حضار موجب للبناء فمسلم لكن قولكم وليس الامر كذلك مم لا يقال ان المص صرح حصر العدل في التحقيقي والتقديري

والعدل الذی فی باب حضار لیس بداخل فی شیٔ منهما اما عدم دخوله فی التحقیقی فلانه لابد فیه من دلیل غیر منع الصرف یدل علی وجود الاصل ولیس فی باب حضار الدلیل المذکور واما عدم دخوله فی التقدیری فلان الدلیل فیه علی وجود الاصل هو منع الصرف ولیس منع الصرف فی باب حضار لانه من المبنیات فیلزم احد الامرین اما عدم صحة التعریف واما عدم صحة الحصر لانا نقول ان المراد هو العدل الذی هو سبب بمنع الصرف دون مطلق العدل فاندفع المحذور **قوله** حملا علی نظائره الخ قیل هذا العدل ایضا لا یندرج فی شیٔ من القسمین فلزم المحذور المذکور والجواب عنه هو الجواب المذکور **قوله** لان الکلام فیما قد رفیه الخ ان اردتم به ان تعریف العدل باعتبار الاسم الذی قدر فیه العدل لتحصیل سبب منع الصرف فهو ممنوع لجواز ان یکون هذا التعریف لمطلق العدل کیف ولو کان التعریف العدل الخاص لزم ان لا یکون التعریف مانعا لصدقه علی العدل الذی لیس سببا لمنع الصرف مثل العدل الذی فی باب حضار وان اردتم ان تقسیم العدل الی قسمین باعتبار الاسم الذی قدر فیه العدل لتحصیل سبب منع الصرف فالکلام مثل ما مر لجواز کون التقسیم ایضا لمطلق العدل واما حمل الشارح العدلین علی المعنیین المذکورین لیس بمرضی للمصر وان اردتم به ان التمثیل باعتبار الاسم الذی قدر فیه العدل لتحصیل سبب منع الصرف فهو ایضا ممنوع اذ یجوز ان یکون التمثیل ایضا لمطلق العدل کما هو الظاهر فان تمثیله بباب قطام وتقیید لا بنی تمیم یدل علی ان هذا التمثیل علی سبیل الشعور لا علی سبیل الغفلة وذلک یدل علی ان التعریف والتقسیم والتمثیل لمطلق العدل سواء کان سببا لمنع الصرف او لا **قوله** سواء کانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع الخ وانت خبیر بان هذه الدلالة لا ینحصر فیهما لجواز کونها بحسب التضمن او بحسب الالتزام فان قلت ان الدلالة بحسب التضمن او بحسب الالتزام من

اقسام الدلالة بحسب الوضع فينحصر فيهما قلت ان هاتين الدلالتين من الدلالة العقلية
عند ارباب النحو وان كانتا من اقسام الوضعية عند ارباب المنطق فالمحذور باق على حاله
فلو قال او بحسب العقل مكان قوله او بحسب الاستعمال لكان اولى ليشمله الدلالة على التضمن
والالتزام والدلالة على الوصفية العرضية لان الوصفية العرضية اما داخل فيما وضع له و
اما خارج عنه ولازم له وعلى كلا التقديرين تكون الدلالة عليها عقلية **قوله** بالمانع من
الصرف في هذه الاسماء الخ وانت خبير بعدم تفرع قوله ووزن الفعل على ما سبق **قوله**
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال لا فائدة في صدر الكلام اذ لا شبهة
في منع صرفها عند استعمالها في معانيها الاصلية **قوله** على زعم وصفية متعلق بمنع
الذي لا بتركه وضعف **قوله** لتوهم اشتقاقه الخ ولقائل ان يقول ان الزعم ادراك الجانب
الراجح والتوهم اما ادراك الجانب المرجوح واما اعتقاد غير مطابق للواقع فان كان الاول
فالدليل لا يثبت المدعى لجواز ان يكون اشتقاقه افعى من الفعوة متوهما اي كيكون من قبيل
من المظنونات وان كان الثاني فالمقدمة ممنوعة لجواز ان يكون اعتقاد اشتقاقه مطابقا
للواقع اجيب عنه بارادة الشق الاول وجعل الزعم بمعنى ادراك المرجوح **قوله**
ووجه ضعف الخ فان قلت ان كون عدم الجزم بكونها اوصافا وجه الضعف ممنوع لجواز
ان لا يكون الجزم بكونها اوصافا وكان الظن بكونها اوصافا وجاز ان يكون الوصف المظنون
سببا لمنع الصرف بغير ضعف قلت ان المراد بالجزم ههنا هو الاعتقاد الشامل للظن **قوله**
لان الاعلام محفوظة الخ فان قيل ان الدليل لا يثبت المدعى لجواز ان يكون الاعلام غير
محفوظة عن التصرف اذا لم يكن الحفظ عن التصرف ممكنا فلا يلزم من كون الاعلام محفوظة
بقدر الامكان ضرورة وتانيثها لازما بمعنى عدم الانفكاك قلنا ان قولنا بقدر الامكان

فی جانب المدعی ایضا ملحوظة **قوله** ولان العلمية وضع ثان ای ولان وضعية
اکثر الاعلام وضع ثان حکما لان اکثر الاعلام قبل الوضع للمعنی العلمی موضوع للمعنی الغیر
العلمی **قوله** فی اشتراط العلمية فيه لك ان تناقش بانه اذا قيل فلان کفلان فی
فلان يكون مدخول فی وجه التشبيه ولا بد ان يكون وجه التشبيه وصفا للمشبه والمشبه
به ومحمولا عليهما حملا بالمواطات او بالاشتقاق وفيما نحن فيه لا يكون وجه الشبه
وصفا لهما ومحمولا عليهما لان الاشتراط اما مصدر فعل لازم او فعل متعد فان كان الاول
يكون وصف العلمية وان كان الثانی يكون وصفا للشارط وعلی التقديرين لا يكون وصفا لهما
ومحمولا عليهما فلا يصح قوله فی اشتراط العلمية فيه ويمكن ان يناقش بنوع آخر بان ضمير فيه
اما راجع الی التانيث اللفظی او الی المعنوی فان كان الاول لا يكون وجه الشبه وصفا للمعنوی
وان كان الثانی لا يكون وصفا للتانيث اللفظی وقد عرفت ان وجه الشبه لا بد ان يكون وصفا
للمشبه والمشبه به فلا يصح قوله فی اشتراط العلمية فيه فالاولی ان يقال فی الكون بحيث
يكون العلمية فيه شرطا اجيب عن الثانی بان الضمير راجع اليهما بتاويل المذكور **قوله** فانها
فی التانيث اللفظی الخ فان قلت ان العلمية شرط لوجوب منع صرف التانيث المعنوی ايضا لان
وجوب منع صرفه موقوف عليها ولا معنی بالشرط الا الموقوف عليه فلا يكون الفرق بين اللفظی
والمعنوی بهذا الاعتبار ولان وجوب منع صرف المعنوی موقوف علی جواز منع صرفه والجواز
موقوف علی العلمية فيكون وجوب منع صرفه موقوفا عليها فيكون العلمية شرطا لان المراد بالشرط
هو الموقوف عليه قلت ان المراد بقوله شرط لوجوب منع الصرف شرط مستلزم لوجوب منع
الصرف وبقوله ههنا لجوازه شرط مستلزم لجوازه **قوله** ليعرج الكلمة بثقل الخ اعلم ان
النحاة جعلوا الاسم الذی كان فيه سببان غير المنصرف ولم يدخلوا الجر والتنوين بناء علی

ان دار الاسم تسمون بالذات التي هي صاحب التعب والسببان تسمونا بالقرينين واشتد الثقل لهما وجعل السببين بسبب ثقلهما من ترا في منع الصرف اذا عرفت هذا فاعلم ان النحاة اذا لم يشترطوا احد الامور الثلثة في وجوب تاثير التانيث المعنوي لعوار منع صرف المؤنث المعنوي الاسم الذي هو الثلاثي الساكن الاوسط من غير عجمة واجبا واحتيار وجوب منع صرف هذا المؤنث غير مرضي للنحاة الا ان خفة سكون هذا المؤنث يعارض ثقل احد السببين وهو سبب التاثير في وجوب منع الصرف وتزاحمت تاثيره في وجوب منع الصرف واذا تزاحمت الخفة تاثيره في وجوب منع الصرف لم يبق تاثيره فيه واذا لم يبق تاثيره فيه فلا يكون منع صرفه واجبا **قوله** فهند يجوز صرفه نظرا الخ اعلم ان قوله يجوز يعني يمكن والشارح رح اراد بالامكان الامكان العام المقيد بجانب الوجود بدليل قوله ويجوز عدم صرفه لان معنى فهند يجوز صرفه على هذا التقدير هكذا ان هندا لا يجب عدم صرفه ولا يفهم من عبارة المصنف ان صرف هند واجب او غير واجب والشارح اراد ان يبين فقال ويجوز عدم صرفه واراد بالجواز في قوله ويجوز عدم صرفه الامكان المقيد بجانب العدم فيكون معناه لا يجب صرفه نظرا الى وجوب سببين فيه و ان اراد بقول المص ويجوز صرفه الامكان الخاص فلا يحتاج الى قول الشارح ويجوز عدم صرفه لان معناه على هذا التقدير فهند لا يجب عدم صرفه ولا يجب صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي والثاني نظرا الى وجود السببين فيه **قوله** وهي مؤنث معنوي الخ اي ان القدم مؤنث معنوي سماعي باعتبار استعماله في المعنى الجنسي لان العرب ابدا يستعمله في المعنى الجنسي ثم جعلوا تصغيرها مؤنثا ووصفها مؤنث والمعنى الجنسي المستعمل فيه لفظ القدم هو المعنى الذي عبر عنه في الفارسي بلفظ كف پاي **قوله** لان التانيث الاصلي زال الخ اعتبر من

عليه بان المراد بقولكم لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر اما الزوال باعتبار المعنى
الجنسي لعلميته للمذكر واما الزوال باعتبار المعنى العلمي فان كان الاول فمسلم وان كان الثاني
فلا يتم التعريب لان الجمع الاصلى قد زال في حضاجر بالمعنى العلمي ولا يضر صيغة منتهى الجموع
قوله اي التعريف الخ اى سببيته لمنع الصرف قوله ان يكون علمية اعلم ان ضمير
يكون اما راجع الى المعرفة والمراد بها التعريف واما راجع اليها والمراد ذات المعرفة بطريق
الاستخدام قوله اى يكون هذا النوع من جنس التعريف يعني التعريف العلمي اعترض عليه
بان هذا التفسير باللازم المباين لان معنى العلمية كون الشئ علما وهو اسم وضع لشئ معين مع
جميع مشخصاته ومعنى التعريف كون الشئ موضوعا لان يستعمل في شئ معين وهذا المعنى لا يحمل
على العلمية وكذا العكس لكن لازم لها باعتبار التحقق فيكون هذا التفسير تفسيرا باللازم المباين
وهو غير صحيح اجيب عنه بان هذا ليس تفسيرا لمعنى العلمية بل تفسير للمراد فيكون قول المص
علمية من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم بطريق المجاز قوله على ان يكون الياء
مصدرية اى ارادة هذا المعنى من لفظ علمية بطريق المجاز بناء على كون الياء مصدرية .
قوله يجعل غير المنصرف منصرفا الخ وانما قال هذا ليتناول المذهبين لان في
تنعيل غير المنصرف مذهبين وتعريف اللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا حقيقة
على مذهب ومنصرفا حكما على مذهب آخر قوله فلم يبق فيه الا التعريف العلمي فان
قلت هذا الحصر ممنوع لان تعريف الالفاظ التي وقعت تاكيدا معنوية ايضا باقية قلت
بان هذا التعريف داخل في التعريف العلمي لان هذه الالفاظ صارت علما لما وضع له عند
البعض وبان هذا التعريف داخل في تعريف اللامى او الاضافى لان تقدير قولنا جاءني
القوم اجمعون الاجمعون او اجمعهم قوله والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده

هذه الآن لو بقي اذا النظر الى جانب المتفرع عليه اما اذا النظر الى جانب المتفرع فالاولى
تقديم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني لان المتفرع على الانتفاء هو الصرف متفرع من
المتفرع على الوجود وهو منع صرف ششتر وابراهيم والاصل في الاسماء الصرف فتقديم
ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني اولى ولان المتفرع على الانتفاء هو الصرف وعلى الوجود
هو منع الصرف والاول وجودي والثاني عدمي والوجودي اصل فتقديم ما هو متفرع
على الانتفاء اولى **قوله** بما يذكر اى في التواريخ التي يذكر اسماء الانبياء عليهم السلام
قوله فانه مفرد محض لان معناه بالفارسية چيزيكه نسبت كرده شد تاستبشرها
وهذا المعنى معنى اللفظ المفرد **قوله** وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر لان معناه بالفارسية
شهرها **قوله** فان قلت لا حاجة الخ اعلم ان هذا القول احتمل ان يكون معارضة
وان يكون منع استلزام الدليل للمدعى وان يكون نقضا على التقدير الثاني لم يكن الجواب
صحيحا لان الجواب على تقديره يكون منعا للسند ومنع السند غير صحيح بطريق اداب المناظرة
قوله وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول فلم يقل
الجمع تحقيقا كان او تقديرا شرطه صيغة منتهى الجموع كما قال في العدل تحقيقا كثلث
ومثلث واخر وجمع وتقديرا لان تقدير العدل في بعض الاسماء بالاتفاق وتقدير
الجمع فيه ليس بالاتفاق بل مذهب البعض واكتفى فيما نحن فيه ولم يكتف في العدل بل
صرح الى اعتبار العدل التقديري تنبيها على ان كون الجمع التقديري معتبرا في منع الصرف
غير مرضي عنده **قوله** وهو الاكثر احتمل ان يكون معناه وهو اكثر المذاهب وان يكون
وهو اكثر الاقوال وان يكون هو اكثر قوة وترجيحا **قوله** وقيل هو اسم عربي الخ يمكن
الجواب عن هذا الاشكال بنوع آخر وهو ان سراويل اسم عربي ليس بجمع لا في الاصل و

فی الحال حمل علی مایوازنها من الجموع العربیة مع ان حمل العربی الذی هو لیس بجمع علی العربی
الذی هو الجمع اولی من حمل العجمی الذی لیس بجمع علی العربی الذی هو الجمع **قوله** رفعا وجرا
ای فی حالة الرفع والجر هذا علی تقدیر کون قول المص رفعا وجرا منصوبا علی الظرفیة ویحتمل
ان یکون نصبهما علی المصدریة ای یرفع ویجر رفعا وجرا کرفع وجر قاض وح یلزم تقدیر
المشبه به وهذا لم یتعرض الشارح هذا الاحتمال **قوله** لان الاسم غیر منصرف للجمعیة الخ
اعترض علیه بان الدلیل لا یثبت المدعی لان تحقق الجمعیة مع صیغة منتهی الجموع لا یستلزم
تحقق جمیع شروط الجمع فالاولی ان یقال للجمعیة مع صیغة منتهی الجموع بغیرهاء اجیب عنه
بان الاختلاف واقع فی کون صیغة منتهی الجموع فی نحو جوار فی حالتی الرفع والجر اما
فی کون صیغة نحو جوار بغیرهاء اتفاق ولهذا تعرض الشارح الی ذلک ولم یتعرض علی هذا فی
دلیل منع صرف نحو جوار فی حالة النصب **قوله** عوض عن الیاء الخ اعترض علیه بانه یلزم
من هذا التقریر کون التنوین زائدا علی خمسة والحال ان القوم حصروا التنوین علی خمسة
قوله فکیف یوثر فی المضاف الیه مایضاده اعنی منع الصرف یمکن ان یناقش بان ضمیر
یوثر اما راجع الی الاضافة واما راجع الی الترکیب فان کان الاول یفهم من العبارة ان المؤثر
فی منع الصرف هو الاضافة فی الترکیب الاضافی اذا صار علما وهو ممنوع لان السبب فی هذا الترکیب العلمیة
وضدین
لا الاضافة وعلی تقدیر التسلیم فقوله فکیف یوثر الخ ممنوع لان الشیٔ الواحد جاز ان یوثر
فی محلین مختلفین والحال تاثیره انما هو فی محل واحد وان کان الثانی فقوله فکیف یوثر الخ
ممنوع لان السببان جاز ان یؤثرا ضدین فی محلین مختلفین ویمکن ایضا ان یناقش بان منع
الصرف لا یکون الا فیما کان سبب منع الصرف فیه والترکیب انما یکون فی المرکب الذی صار
کلمة واحدة ویفهم من العبارة ان یکون منع الصرف فی غیر ما کان سبب منع الصرف فیه

ويمكن ان يناقش بان المراد بقولكم لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه اما ان الاضافة قبل العلمية يخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه او في وقت الاضافة فان كان الثاني فالمقدمة ممنوعة وان كان الاول فمسلم لكن قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه الخ ممنوع **قوله** فان التسمية بها انما هي لدلالتها الخ يعني ان الواضع اذا سمى بالمركب المشتمل على الاسناد انما قصد دلالته على قضية غريبة **قوله** الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف الخ لا يقال ان اسباب منع الصرف لا يكون الا صفة للاسم والالف والنون لا يكون صفة للاسم فلا يحسن قوله الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف لانا نقول اطلاق اسباب منع الصرف عليهما مسامحة ولهذا قال الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف ولم يقل الالف والنون من اسباب منع الصرف **قوله** في منع دخول تاء التانيث عليهما الضمير اما راجع الى الف التانيث واما راجع الى الالف والنون واما راجع الى كليهما والثالث باعتبار المعنى انسب لان وجه الشبه على هذا التقدير الثالث يكون وصفا للمشبه والمشبه به وعلى التقديرين الاولين لا يكون الا وصفا لاحدهما والحال ان وجه الشبه يكون وصفا لهما فالاولى على الشارح ان يترك قوله عليهما **قوله** ان كانتا في اسم اعلم ان الاسم يطلق على ثلثة معان الاول ما يقابل الفعل والحرف والثاني ما يطلق عليه العلم والثالث ما يقابل الصفة والاول والثاني غير صحيح اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية يصير غير صحيح لان سكران غير منصرف مع انه اسم لشيء غير علم والتقابل بينهما ليس بجيد واما الثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد مع انه يبقى الواسطة بين العلم والصفة لان الالف قد يكون في غير العلم والصفة **قوله** يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ولما اتجه الاعتراض على قول المصنف ان

كاتاتا فى صفة فانتفاء فعلانة بفتح الفاء وهو انه يلزم من قول المصرح ان تكون عريان بضم العين مونثه عريانة بضم العين غير منصرف لان الشرط وهو انتفاء فعلانة بفتح الفاء فى المشتر اراد ان يدفع هذا الاعتراض فقال يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه **قوله** لانه متى كان مؤنثه الخ اعترض عليه بان هذا الدليل لا يثبت المدعى لان المستلزم لانتفاء فعلانة جاز ان يكون غير وجود فعلى كعدم مجيء المؤنث المذكر كما فى رحمان فالاولى على صاحب القيل ان يقول شرطه احد الامرين وهو اما وجود فعلى واما الامر الذى يستلزم لانتفاء فعلانة اجيب عنه بان هذا الدليل دليل على صحة جعل وجود فعلى شرطا لا على كون وجود فعلى شرطا فى نفس الامر **قوله** اما ان يختص الخ لا يقال ان ضمير ان يختص راجع الى وزن الفعل الذى فسر الشيء بقوله وهو كون الاسم الخ وعلى هذا التقدير يكون الحكم الذى فى قوله شرطه ان يختص او يكون فى الفعل فاسد لان الكون المذكور لا يكون الا فى الفعل لانا نقول ان الضمير راجع الى وزن الفعل لكن المراد به ليس المعنى الذى فسره الشيء بل المراد المعنى الذى هو جزء من المعنى الذى ذكره الشيء وهو كون اللفظ مساويا لميزانه فى عدد الحروف والحركات والسكنات **قوله** بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الخ هذا التفسير لمجموع قوله ان يختص فى لغة العربية بالفعل وانما قال هذا ليدفع اعتراضان يتجهان على ظاهر عبارة المص احدهما ان وزن الفعل اذا كان مختصا بالفعل لم يوجد فى الاسم فلا يصح جعله سببا لمنع الصرف لان سبب منع الصرف فى الاسم لا يكون الا فى ذلك الاسم وثانيهما ان نحو بقم وشلم من الاسماء العجمية وكانا على وزن فعل والمص جعل هذا الوزن مختصا بالفعل لما يفهم من قوله كشمر وهذا الجعل لا يصح لوجود هذا الوزن فى غير الفعل وهو بقم وشلم

اما الدفاع الاول فظ واما الدفاع الثانی فلان بقم وشلم من الاسماء العجمیة قبل النقل
عن المعنی العجمی الی المعنی العربی واما بعد النقل عنه الیه لا لانا نقول ان لفظ العجمی اذا نقله
العرب عن المعنی العجمی الی المعنی العربی یصیر عربیا لانا نقول بان المقدمة فاسدة لان
لفظ قارون نقل العرب عن المعنی العجمی الی المعنی العربی ولم یذهب احد الی کونه لفظا عربیا
وایضا یمکن دفع الاعتراض الثانی بقوله فی اللغة العربیة اذا عرفت هذا فاعلم ان شمر من
التشمیر وهو بالفارسیة دامن برمیان زدن ویذر اذا کان فعلا بمعنی اشرف من
الاشراف وعثر من التعثر وهو بالفارسیة لغزیدن ومطلع شدن وخضم بمعنی اکل
وبقم اسم لصبغ معروف فی لغة العجم وجعل العرب اسما لموضع بطریق النقل وشلم
جعل العرب علما لموضع بالشام ومعناه العجمی غیر معلوم **قوله** بالاعتبار الذی
اعلم ان قوله قیاسا قید متعلق بقوله قابل ودافع لورود اربع اذا سمی به فی
قوله بالاعتبار قید آخر ومتعلق بقوله قابل ودافع لورود ابسوطرا **قوله** ای
کل اسم غیر منصرف الخ اعلم ان الشارح زاد لفظ الکل بناء علی ان الظان یکون فیه اللام
وما فیه علمیة مؤثرة الخ قاعدة من القواعد والقواعد انما تکون قضیة کلیة ف
لهذا زاد لفظ الکل لا یقال تفسیر ما فی قوله وما فیه علمیة بالاسم الغیر المنصرف لیس
بجامع بل تفسیره بالشیء کما هو الظاهر او بالکلمة صحیح فی هذا المقام لانا نقول ان
الشیء الذی کانت فیه العلمیة مؤثرة فی منع الصرف او الکلمة التی کانت فیها العلمیة
مؤثرة لا یکون الا الاسم الغیر المنصرف فی نفس الامر فلهذا فسر به او نقول ان
البحث فی الاسم الغیر المنصرف فیکون اللام فی لفظ ما فیها الاسم الغیر المنصرف ولهذا
فسره به **قوله** عما یجامع الفی التانیث ای احد الفی التانیث **قوله** وان کل

واحد الخ هذا دليل على كون قوله موثرة قيدا احترازيا عن العلمية التى تجامع الف التانيث
او صيغة منتهى الجموع اعترض عليه بانه ان عنيتم بقولكم فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف
ولا تاثير فيه للعلمية فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف فى صورة عدم اجتماع العلمية
بكل واحد منهما ولا تاثير فيه فى هذه الصورة فنسلم لكن التقريب غير تام وان عنيتم به
ان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف فى صورة اجتماع العلمية مع كل واحد من الف التانيث
وصيغة المنتهى الجموع ولا تاثير فيه فى هذه الصورة فهو ممنوع لجواز ان يكون العلمية
موثرة فى منع الصرف فى صورة اجتماعها بكل واحد من الف التانيث وصيغة منتهى الجموع
كما فى صورة عدم العلة التامة لان انعدام جزء واحد من العلة التامة علة لانعدام
المعلول كاف فيه قبل انعدام جزء آخر واذا اجتمع مع انعدام جزء آخر يصير مجموع الانعدامين
علة لانعدام المعلول **قوله** ان يأول العلم بواحد من الجماعة الخ اى بمفهوم صالح لان
يراد به واحد من الجماعة المسمى به كل واحد منها فيكون فى العبارة مساهمة اذا عرفت هذا
فاعلم ان لفظ العلم اذا كان موضوعا لشخص واحد فقط ويؤل هذا العلم بمفهوم صالح لان
يراد به شخص مسمى بذلك العلم وح يكون هذا المفهوم منحصرا فى هذا العلم الشخص المراد
فى نفس الامر وان كان اعم باعتبار التصور فيكون هذا العلم نكرة وليس داخلا فى التاويلين
المذكورين فى هذا الكتاب اما عدم الدخول فى التاويل الثانى فظ واما فى التاويل الاول
فلان هذا التاويل لم يكن تاويلا بواحد من الجماعة المسماة بالعلم لانه لا تعدد فى المسمى
فى العلم المذكور الخ **قوله** وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان هذا جواب عن
سوال مقدر تقريره ان القاعدة المذكورة منتقضة بالاسم الذى كان فيه العلمية و
العدل ووزن الفعل وكانت العلمية فيه موثرة بان هذا الاسم اذا نكر لم يصر منصرفا

بل غیر منصرف للعدل ووزن الفعل فاجاب المص بقوله وهما متضادان الخ ویمکن الجواب
عن هذا الاشکال بنوع آخر وهو ان المراد بکون العلمیة مؤثرة کونها مؤثرة بحیث اذا
اجتمعت بسبب آخر صار سببا آخر تاما لمنع الصرف والعلمیة فی المادة المذکورة لیست
مؤثرة بهذه الحیثیة لان سبب منع صرف هذا الاسم ان جعل العلمیة مع العدل والعلمیة
مع وزن الفعل والعلمیة مع العدل ووزن الفعل ای ان جعل کل واحد من هذه الامور
الثلاثة سببا تاما لمنع الصرف لزم ان یکون المعلول الواحد علة تامة اکثر من واحد
وهو غیر جائز وان جعل العلمیة مع العدل فقط او العلمیة مع وزن الفعل فقط والعلمیة
مع وزن الفعل والعدل لزم ان یکون الترجیح بلا مرجح علی التقدیرین الاولین وعدم
کون العلمیة مؤثرة بالطریق الذی ذکرنا علی التقدیر الثالث وان جعل العدل ووزن الفعل
فقط لزم ان یکون العلمیة غیر مؤثرة ویمکن ان یکون السؤال منع تفریع قول المص فاذا
نکر بقی بلا سبب او علی سبب واحد علی ما قبله وعلی هذا التقدیر لم یکن الجزء الثانی
جوابا **قوله** للمارة بالفارسیة بیابان **قوله** ان هذا ای ان کون اصمت بکسرتین
معدولا عن اصمت بضمتین او ان مجیء اصمت بکسرتین من صمت یصمت بضم العین امر غیر محقق
قوله وان کان معه من فلا ینصرف بلا خلاف لظهور الخ فقوله بلا خلاف قید للنفی ای
عدم انصراف افعل التفضیل المستعمل بمن بلا خلاف ای بالاتفاق ولا یتکل ان افعل التفضیل المستعمل
بمن داخل فی نحو احمر علی ما فسره الشارح رح فالحکم بعدم انصرافه بالاتفاق غیر صحیح نظرا الی التعریف
بیانه لانا نقول ان المراد بقوله ما کان معنی الوصفیة فیه قبل العلمیة ظاهرا انه کان معنی الوصفیة
باعتبار نفسه ومع قطع النظر عن الخارج قبل العلمیة وظهور الوصفیة فی افعل المذکور قبل العلمیة باعتبار
ومن التفضیلیة فان قیل ان القاعدة المذکورة وهی قول المص وما فیه علمیة مؤثرة اذا نکر صرف لم یکن کلیا

مع انه صرح بعض الافاضل على كليتها عند الاخفش قلنا ان القاعدة المذكورة كلية
عند الاخفش لان افعل التفضيل المذكور لم يندرج فى تحت موضوع القاعدة لان المراد
بما فى قوله وما فيه علمية الغير المنصرف الذى كان عاريا عن علامة الدلالة على الوصفية
فيكون القاعدة كلية عنده **قوله** باب حاتم الخ يمكن ان يناقش بانه يفهم من هذه
العبارة ان يكون بين الوصفية والعلمية تضاد وهو وهم لجواز ان يكون اللفظ الواحد باعتبار
وضع واحد متصفا بالعلمية والوصفية لكن التضاد انما يكون بين ارادة المعنى العلمى وبين ارادة
المعنى الوصفى على تقدير التسليم فبطلان اعتبار متضادين فى حكم واحد ممنوع لجواز ان يكون
شئ واحد اثر المجموع المتضادين او لكل منهما كما يكون فى التاثيرات الحقيقية اذا عرفت
هذا فاعلم ان المراد بقول المص من اعتبار المتضادين فى حكم واحد انه من اعتبار المتضادين
فى حال واحد فى حكم واحد وبهذا اندفع ما قيل من لزوم اعتبار المتضادين فى نحو
احمر فى حكم واحد لان اعتبار احد المتضادين فى حال العلمية والاخر فى حال التنكير **قوله**
قلنا تقدير احد الخ ورد هذا الجواب بان قوله تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد
آخر الخ مسلم لكن تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر لا يلزم من اعتبار الصفية
الزائلة فى نحو حاتم حال العلمية بل يلزم اعتبار الوصفية الزائلة فى نحو حاتم حال العلمية
قوله باللام اى بدخول لام التعريف اعلم ان الشارح جعل الظرف متعلقا بقوله يجر
وقدر المضاف وهو قوله دخول فعلى هذا التقدير يكون قوله او الاضافة اما عطفا
على اللام او على الدخول فعلى الاول يكون الدخول على صدر الاضافة معنى وهو غير
مستحسن لان المتبادر من الدخول الذكر فى الاول او اللحوق فى الاخر وكلاهما منتفيان
فى الاضافة وعلى التقدير الثانى يلزم العطف على المقدر والاولى ان يجعل الظرف متعلقا

بقوله بغير ولم يقدر المضاف وجعل قوله او الاضافة عطفا على اللام وجعل اللام سببا لانجرار غير المنصرف بالكسر بشرط الدخول او الاضافة سببا بشرط اللحوق و اذا عرفت هذا فاعلم ان تقديم الظرف على المتعلق لافادة الحصر الاضافي فلم يذهب الشارح الى جعل الظرف ظرفا مستقرا لان المتعلق ان قدر نكرة يلزم عدم المطابقة بين الصفة والموصوف لان المقدر يكون صفة لقوله وجميع الباب وهو معرفة و ان قدر معرفة يلزم تقدير المتعلق معرفة بلا دليل لان الظرف يقتضي المتعلق لا المتعلق المعرفة **قوله** لان عدم انصرافه انما الخ لا يقال هذا الدليل لو صح بجميع مقدماته لزم ان يكون باب غير المنصرف بدخول حرف الجر وبكونه مسندا اليه منصرفا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني حرف الجر والاسناد اليه الخ واللازم باطل فكذا الملزوم لانا نقول ان ضعف المشابهة بدخول حرف الجر والاسناد اليه ممنوع **قوله** والممنوع الخ جواب عن سوال مقدر تقريره ان باب غير المنصرف اذا كان بدخول اللام والاضافة غير منصرف فوجب ان لا يدخله الكسر كالتنوين لان عدم دخوله من خواص غير المنصرف وتقرير الجواب ان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وهذا المنع انما يكون لمشابهته الفعل في تحقق الفرعيتين وحيث ضعفت مشابهته الفعل لم يوثر الا في سقوطه **قوله** لان التعريف الخ اي لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ولو جعلت للمرفوعات مرجعا لزم ان يكون التعريف للافراد واعترض عليه بان قوله ولو جعلت المرفوعات الخ ممنوع لان الجمع ايضا ماهية لا افراد فيجوز ان يكون المرجع لفظ المرفوعات وكان التعريف تعريفا للماهية فالاولى ان يقال ولو جعل

المرفوعات مرجعاً لزم ان يكون التعريف غير جامع لعدم صدقه على زيد فى قوله ضرب زيد
مثلا ولزم عدم المطابقة بين المرجع والضمير من وجهين وان يقال جعل المرفوع مرجعا او
من جعل المرفوعات لان الخفاء فى الجمع انما يكون باعتبار واحده **قوله** اى اسم اشتمل
لا يقال ان الظاهر من لفظ ماهو الشئ فلم فسره بالاسم لانا نقول لو حمل لفظ ما على ظاهره لزم عدم
مانعية التعريف لصدقه على الحرف الاخير من الاسم المعرب مثلا يصدق على الراء الاخير
من لفظ زيد فى ضرب زيد اعترض عليه بان الظاهر من اشتمال الشئ على علم الفاعلية
اشتماله على علم فاعلية نفسه فيكون التعريف مانعا على تقدير حمل ما على ظاهره **قوله**
اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية اعلم ان المعنى يقتضى كون المرفوع مرجعا لان
المرفوع معرف والمقصود الاصلى معرفة المعرف واللفظ يقتضى كون ما اشتمل على علم الفاعلية
مرجعا لقرب الضمير منه وقدم الاول لان حمل الكلام على ما يقتضيه المعنى اولى من حمله
على ما يقتضيه اللفظ ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى المرفوعات بتاويل المذكور **قوله**
هى اصل الجمل لان المقصود من الجمل افادة نسبة امر الى امر وهى تقتضى الجهالة والجهالة
فى الفعلية اظهر منها فى الاسمية لان الفعلية تدل على التجدد والحدوث والاسمية تدل
على الدوام والثبوت فتكون الفعلية اصل الجمل ولان مناط الجمل على النسبة والنسبة جزء
الموضوع له اللفظ فى الجملة الفعلية فتكون اصل الجمل **قوله** فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
لا يقال ان هذا الحصر ممنوع لانه يحكم على فاعل المصدر بغير المشتق لانا نقول ان المراد بالمشتق
اعم منه ان يكون حقيقة او حكما فاندفع المحذور لان المصدر العامل هو المشتق حكما لانه
فى قوة ان مع الفعل **قوله** قلت المراد وجوب تقديم نوعه اه اى المراد وجوب تقديم
نوع الفعل او شبهه الذى اسند الى الاسم المخصوص بطريق مخصوص فى ضمن كل فرد مثلا

زيد فى ضرب زيد اسم مخصوص اسند اليه فعل مخصوص وهو ضرب بطريق مخصوص و
هو اسناده اليه دون اسناده الى ضميره وتقديم نوع هذا الفعل فى ضمن كل فرد مما اسند
الى زيد بهذا الطريق المخصوص واجب وليس نوع هذا الخبر وهو قوله فى الالواح متقوم
شبه الفعل مما يجب تقديمه على الرجل فى ضمن كل ما اسند اليه مثل اسناده فى الدار الى الرجل وهو اسناده الى
الرجل بدون اسناده الى ضميره **قوله** اى ما ينبغى ان يكون الفاعل بمعنى الراجح فى
الفاعل ان يلى الفعل اعلم ان كون الفاعل والفعل متتاليا يكون باعتبار ذات الفاعل وقد
يكون فى نفس الامر والشم اراد المعنى الثانى وزاد قوله ان لم يمنع مانع ولم يرد المعنى الاول
ولم يترك قوله ان لم يمنع لانه ان اراد المعنى الاول لم يحتج الى هذا القول لان الراجح فى
الفاعل باعتبار ذاته فى كل تركيب كان ان يلى الفعل لكن فى بعض التراكيب باعتبار التعقيد
يجب تاخيره لا يقال ان الاصل قد يكون بمعنى القاعدة وقد يكون بمعنى الموقوف عليه
فلم لم يفسر الشم قول المص باحد هذين المعنيين لانا نقول اما التفسير الاول فانه يقتضى
ان يكون تحقق الفاعل بعد المفعول خلاف القاعدة وشاذا وليس الامر كذلك واما التفسير
الثانى فلانه يقتضى عدم تحقق الفاعل بعد المفعول **قوله** جزى ربه الخ اعلم ان
ضمير ربه ان كان راجعا الى العدى يكون معنى الرب بالفارسية پروردنده وان كان راجعا
الى الجزاء يكون معناه الصاحب **قوله** وبانه لا يتم الخ فالاولى تقديم هذا الوجه
على الجواب **قوله** اى لا امر الدال الخ يفهم منه ان يكون معنى القرينة الملفوظة امرا دالا
على شىء لا بالوضع وان اراد بقوله لا بالوضع عدم مدخلية الوضع لزم ان لا امر الدال على شىء
بالالتزام قرينة واللازم بط فلا يتم التعريف وان اراد به تخصيص شىء لزم ان يكون الامر
الدال على شىء بالتضمن قرينة واللازم بط وايضا الدليل لم يثبت المدعى وهو صحة تفسير

القرينة بالامر الدال على شئ لا بالوضع **قوله** فلا يرد اه اى فاذا كان معنى القرينة كذا

فلا يرد **قوله** لانه من قبيل اه وذلك لان المقصر نفس ضاربية زيد في ضاربية عمرو في

لا يتم الا بعد ذكر زيد والقصر يتحقق قبل ذكره فيكون قصر الصفة قبل تمامها **قوله**

ومر ايضا خلاف المقصود لكن لم ينقلب الحصر المطلوب **قوله** وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل

في قوله الرافع للفاعل اشار الى جواب اعتراض وهو ان البحث بحث الفاعل وهو يقتضى بيان

احوال الفاعل وكون الفعل محذوفا من احواله فلم يكن بيانه في هذا المقام مناسبا فاجاب

بانه ان هذا البحث وان كان من احوال الفعل ظاهرا لكن يرجع الى بحث الفاعل بان الفاعل

اما فاعل محذوف فعله جوازا واما فاعل محذوف فعله وجوبا **قوله** واما قدر الفعل

دون الخبر اعلم ان فى مثل هذه الصورة اختلافا بين النحاة فذهب بعضهم الى ان المقدر

هو الفعل والاخرون الى ان المقدر هو الخبر والدليل على تقدير الفعل ما هو مذكور في الشرح

والدليل على تقدير الخبر ان تحقق الفعل عند المتكلم والسؤال عن جنس من قام به الفعل فالاولى

تقديم من قام به الفعل فيكون تقدير الخبر اولى وان السؤال جملة اسمية وكون الجواب

ايضا جملة اسمية اولى فتقدير الخبر اولى لانه يقال ان الدليل على تقدير الخبر اثنان وعلى تقدير

الفعل واحد فالشارح قدس سره لم اختار الثانى لانا نقول ان الدليلين على تقدير

الخبر مردودان بان السؤال وان كان جملة اسمية ظاهرا لكنه جملة فعلية حقيقة

لان معنى من قام اقام زيد ام قام عمرو او قام خالد وغير ذلك وبان تحقق القيام للمطلق

معلوم لكن تحقق القيام الخاص غير معلوم والسؤال عنه وايضا رد بان السؤال عمن قام

به الفعل انما يكون باعتبار ان الفعل قايم به فيكون السؤال عن الفعل القايم به **قوله**

ليبك على البناء للمفعول الخ وفى هذا البيت احتمالات آخر لم يتعرض الشارح احدها

اى قول الشاعر يزيد منادى محذوف حرف ندائه وقوله ضارع مفعول مالم يسم فاعله
وثانيهما ان قوله يزيد مفعول مالم يسم فاعله وقوله ضارع منادى محذوف حرف ندائه
وثالثهما ان قوله ضارع بدل الغلط من قوله يزيد **قوله** متعلق بضارع على يبكيه الخ
يفهم من ظاهر العبارة ان جعل اللام فى قول الشارح لخصومة بمعنى عن وجعله صلة
للعجز والذل الذى يفهم من ضارع وانما قلنا من ظاهر العبارة لاحتمال ان يجعل اللام
لام الاجل ويبين حاصل المعنى لا بيان معنى اللام اذا عرفت هذا فاعلم ان لخصومة
ان كان متعلقا بيبكى المقدر لم يكن المعنى المتفاهم من المصراع ملائما للمقام وذلك
لان المقام مقام تعريف الميت فان كان متعلقا بيبكى لزم ان يكون علة البكاء خصومة
الخصماء للباكى وهو ضارع ويكون ذات الباكى منظورا وملحوظا بالذات وذات المبكى
منظورا وملحوظا بالطفيل وان كان متعلقا بالضارع وكان اللام بمعنى عن او صلة
للعجز والذل الذى يفهم من ضارع او كان للاجل وكان مدخوله علة للعجز
يحتمل ان يكون علة البكاء هى فوت يزيد ويكون على هذا التقدير ذات الميت وهو
يزيد منظورا وملحوظا بالذات فيكون هذا ملائما للمقام دون ذلك **قوله** لانه
كان الخ هذا علة بكاء ضارع بسبب فوت يزيد قبل المختبط السائل فى الليل **قوله**
على غير قياس وانما قلنا هذا لان القياس ان يجمع مطيحة على مطايح وملقحة على ملاقح
قوله ومما متعلق بمختبط الى آخره اعلم ان من فى قوله مما للاجل ومدخوله علة
للسؤال بغير وسيلة الذى يفهم من قول الشاعر وهو مختبط اذا عرفت هذا فاعلم
ان قوله مما ان كان متعلقا بيبكى المقدر لم يكن المعنى ملائما للمقام لما قلناه فيما
سبق **قوله** لانه كان الخ هذا علة لبكاء مختبط بسبب فوت يزيد **قوله** فى

مثل قوله تعالی وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَاَجِرْهُ حَتّٰى يَسْمَعَ كَلَامَ اللّٰهِ معناه بالفارسی
اگر یکی از کافران پناه طلبد از تو پس پناه ده تو وی را تا که بشنود وی کلام الله را **قوله** لعدم
قیام ما یؤدی مؤداه اعلم ان الضمیرین فی قوله مؤداه وفی قوله فی مقامه راجعان الی قام
زید والضمیر فی یؤدی راجع الی ما فی قوله ما یؤدی والفاء فی قوله فیلزم بمعنی حتی وفی هذا
الکلام امر مختص رجل الی فیلزم فی الکلام استدراك بسبب ذکر المحل وف قیل بقیاس المحتج الیه
لم یثبت المدعی لجواز ان یکون علة وجوب الحذف غیر قیام ما یؤدی مؤداه فی مقامه **قوله**
لیکون الجواب مطابقا للسوال فی کونه جملة فعلیة ولیکون التعلیل فی الحذف **قوله** بل العاملان
اعلم ان بل فی هذا القول للتفسیر والشارح بهذا القول اشار الی ان المراد بالفعلان العاملان
او اشار الی ان بل العاملان مقدر لا یقال ان قول الشارح واقتصر علی الفعلین یابی عن الاحتمال الاول لانا نقول ان معناه
انه واقتصر علی الفعلین صورة ولا تفسیر لهما ان قلت یلزم علی التقدیر الثانی تعمیم بعد تخصیص لان
العاملان اعم من الفعلان قلت ان المراد بالعاملان هو العاملان الغیر الفعلان لان العام
اذا ذکر فی مقابلة الخاص یکون المراد من هذا العام غیر هذا الخاص قیل ان قول الشارح واقتصر
علی الفعلین یابی عن الاحتمال الثانی ایضا اجیب عنه بان المراد بالاقتصار علیهما الاقتصار علیهما لفظا **قوله**
علی اقل مراتب التنازع ای اقل مراتب التنازع الذی قام به التنازع **قوله** اذ هو یستحقه الخ
لا یقال هذا الدلیل لو صح بجمیع مقدماته لزم ان یکون الاسم الظاهر المتاخر عن الفعلین معمولا
للفعل الاول ولم یکن للفعل الثانی فیه مجال التنازع واللازم باطل فکذا الملزوم **قوله**
فی الفاعلیة اعم من ان یکون حقیقة او حکما لیشتمل المفعول ما لم یسم فاعله **قوله**
فی المفعولیة اعم ان یکون حقیقة او حکما لیشتمل المفعول بواسطة حرف الجر **قوله** وذلك
یکون علی وجهین ای مفهوم قوله وقد یکون تنازعهما فی الفاعلیة والمفعولیة **قوله** ولیس

ما ان ولیس احد الوجهین وهو مفهوم قوله ان یقتضی کل منهما فاعلیة اسم ظاهر ومفعولیة اسم ظاهر آخر **قوله** یلزم اجتماع الخ وذلک لان احد القسمین الاولین مفهوم قوله تنازع الفعلین فی الفاعلیة ای فی فاعلیة اسم واحد وثانیهما مفهوم قوله تنازع الفعلین فی المفعولیة ای فی مفعولیة اسم واحد ولایخفی انه یصدق علی هذا المفهوم تنازع الفعلین فی الفاعلیة ای فی فاعلیة اسم واحد وتنازع الفعلین فی مفعولیة اسم وتمثیل هذا المفهوم ان یقتضی کل منهما فاعلیة اسم ظاهر ومفعولیة اسم ظاهر آخر فیکون هذا المفهوم اجتماع القسمین الاولین **قوله** وثانیهما ان یقتضی احد الفعلین الخ بقی قسم ثالث لم یتعرض الشارح وهو ان یقتضی احد الفعلین فاعلیة والفعل الآخر مفعولیة لاسم ظاهر وان یقتضی کل منهما مفعولیة اسم ظاهر آخر مثل حسبنی وعلمت زیدا فاضلا فیکون تنازع الفعلین فی الفاعلیة والمفعولیة علی ثلاثة اوجه لا علی وجهین فقط کما یفهم من عبارة الشارح **قوله** وهو هذا القسم ای الوجه الثانی هو القسم الثالث المقابل للاولین **قوله** مختلفین لتخصیص هذه الصورة بالارادة فقوله هذه الصورة عبارة عن الوجه الثانی اعلم ان الباء فی قوله بالارادة دخل بالمختص فیکون المعنی المراد ههنا تخصیص الارادة بهذه الصورة **قوله** یعنی قد یکون تنازع الخ هذا علی تقدیر جعل قوله مختلفین حالا عن الفعلین ویمکن جعل مختلفین حالا للفاعلیة والمفعولیة وارادة الاختلاف فی المقتضائیة ویمکن جعله حالا عنهما وارادة الاختلاف فی المحل فیکون المعنی علی التقدیر الاول قد یکون تنازع الفعلین واقعا فی الفاعلیة والمفعولیة وعلی التقدیر الثانی قد یکون تنازع الفعلین واقعا فی الفاعلیة والمفعولیة حال کون الفاعلیة والمفعولیة مختلفین فی المقتضائیة وعلی التقدیر الثالث قد یکون تنازع الفعلین واقعا فی الفاعلیة والمفعولیة حال کون الفاعلیة والمفعولیة مختلفین فی المحل فقول المصنف مختلفین یکون علی التقدیر الثالث

لتخصیص الارادة بالوجه الاول من الوجهین المذکورین فی الشرح **قوله** وبناء به الاولی
ذکر هذا القول بعد قوله فیختار النحاة البصریون اعمال الفعل الثانی لقربه مع تجویز اعمال الاول
قوله لجواز الاضمار قبل الذکر اعلم ان الغرض من التفسیر ان کان منحصرا فی رفع الالتباس
وازالة الحیرة کما فی ضمیر الشان وضمیر نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع فی جواز الاضمار قبل
الذکر سواء کان فی العمدة او فی غیرها لان المفسر نص فی کونه مرجعا وان لم یکن منحصرا فیه
بل کان المفسر مذکورا لکونه فاعلا او مفعولا الی غیر ذلک فمنهم من منع وان کان فی العمدة
لان المفسر لا یتعین ان یکون مرجعا فلا یزول الحیرة به ومنهم من جوز فی العمدة کما فیما نحن فیه لانه
قد جاء بعد الضمیر ما یفسره فی الجملة وهو الاسم الواقع بعد الفعلین وان لم یکن نصا فیه والمراد بتفسیر
ما بعد الضمیر فی الجملة کونه مرجعا بطریق الاحتمال لا کونه مرجعا نصا **قوله** او اضماره بعد الظاهر ای اضمار
الفاعل بعد الظاهر للفعل الاول **قوله** کما فی صورة تاخیر الناصب ای کما روی عن الفراء اضمار الفاعل
بعد الظاهر فی صورة تاخیر الفعل الناصب یقول ضربنی واکرمت زیدا هو **قوله** وروایة للثانی غیر مشهورة
عنه هذا علی تقدیر حمل الشارح رحمه الله تعالی عبارة المتن ویمکن حملها علی الوجه الذی
یوافق احدی الروایتین المشهورتین عن الفراء وهما المذکوران فی الشرح بان معنی قول
المصنف وجاز خلافا للفراء ای جاز اعمال الفعل الثانی فقط مع اقتضاء الفعلین الفاعل
خلافا للفراء فانه لا یجوز اعمال الفعل الثانی فقط عنده بل یجب عنده تشریک الرافعین
فی الظاهر هذا علی روایة او ای جاز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء الفعلین الفاعل و
اضماره للاول فی الاولی خلافا للفراء فانه لا یجوز اضمار الفاعل للاول فی الاولی عنده
بل یجب اضمار الفاعل للاول بعد الظاهر هذا علی روایة اخری **قوله** فالظاهر الخ یفهم
من ظاهر العبارة جواز تنازع الفعلین فی المفعول الثانی علی تقدیر عدم ملاحظة المفعول

التا في اسناد الافعال اتصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة نسبته وافراده وليس الامر
كذلك فالاولى ان يقول والا فالظاهر انه لاتنازع بين الفعلين في المفعول الثاني **قوله** لان
لو اعترض على هذا الدليل بان كون الواو في قوله ولم اطلب للعطف ممنوع وان سلم فكون
قوله ولم اطلب معطوفا على قوله كفاني ممنوع لجواز كونه معطوفا على الجملة الشرطية وعلى تقدير
التسليم فكون قوله كفاني جزاء ممنوع لجواز كون مجموع المعطوف والمعطوف عليه جزاء وعلى
تقدير تسليم جميع مقدمات الدليل فلا يتم التقريب لان السعي هو الطلب على طريق الجد والمبالغة
والطلب هو الميل فيجوز ان يكون الشخص مائلا الى امر ولم يكن ساعيا وطالبا على الطريق الجد والمبالغة
فلم يكن ثبوت اصل الطلب منافيا لعدم الطلب على طريق الجد والمبالغة **قوله** والمجد بالفارسية
بزرگی **قوله** موثل بالفارسية پايدار ودايمی **قوله** كل مفعول الخ لا يقال ان ذكر
لفظ الكل في هذا المقام غير ملائم لان المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للماهية
ولفظ كل للاحاطة بالافراد فلا يلائم ذكره لانا نقول ان التعريف هو مدخول لفظ كل وهو مبهم
في هذا المقام لكن ادخله على المعرف تنبيها على ماهيته **قوله** للملابسة كونه الخ اعلم
ان ضمير كونه راجع الى الفاعل وقوله به متعلق بكل من الملابسة وبمتعلق على سبيل التنازع
اي للملابسة كون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول يعني ان كون الفاعل فاعلا لفعل متعلق
بالمفعول ملابس بالمفعول **قوله** لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما ان اريد
به كون المفعول الثاني مسندا الى الاول باعتبار وقوعه المفعول الثاني فهو ممنوع وان
اريد به كونه مسندا الى الاول باعتبار كون المفعولين مبتدأ وخبرا في الاصل فمسلم
لكن لزوم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما على تقدير
وقوعه مقام الفاعل ممنوع **قوله** في توقف تعقل الفعل عليه ما قيل ان الشارح قد بين

مع جعل توقف تعقل الفعل عليهما وجه التشبيه ولابد ان يكون وجه التشبيه موجودا
فی كل من المشبه والمشبه به وهذا التوقف لم يوجد فی شیٔ منهما فلا احسن ان يقال لشدة
شبهه بالفاعل فی كون الشئ موقوفا عليه لتعقل الفعل **قوله** فان الضرب مثلا الخ هذا
الدليل لا يثبت المدعی لجواز ان يكون عدم امكان تعقل الفعل بدون تعقل المفعول بسبب
كون تعقل المفعول لازما له اجيب عنه بان الشارح شبه عدم امكان تعقل الفعل بلا
مضروب بعدم امكان تعقل الفعل بلا ضارب وهو لا يكون الا بسبب كون تعقل الضارب موقوفا
عليه واذا كان عدم امكان تعقل الفعل بلا مضروب مثل عدم امكان تعقل الفعل بلا ضارب لزم ان
يكون تعقل المضروب ايضا موقوفا عليه **قوله** بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه
الصفة فان قيل المفعول المطلق يكون بهذه الصفة بل اقوی من المفعول به فی هذه الصفة
لان تعقل كل فعل اعم من ان يكون لازما او متعديا موقوف علی تعقل المفعول المطلق بخلاف
المفعول به فان تعقل مفهوم الفعل المجهول فقط موقوف علی تعقل المفعول به فان مفهوم
ضرب مثلا علی البناء للمفعول هو الزمان والحدث ونسبة هذا الحدث الی المفعول به من الفاعل
فيكون اقوی من المفعول به قلت ان المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص و
هو من حيث انه مقيد لم يكن موقوفا عليه لتعقل الفعل بخلاف المفعول به فانه يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصص فيكون باعتبار وقوعه مقام الفاعل موقوفا عليه لتعقل
الفعل بعد وقوعه مقام الفاعل **قوله** فی جواز وقوعه انما قال فی جواز وقوعه و
لم يقل فی وقوعه لئلا يتوهم استواء وقوع جميع ما سوی المفعول به مقام الفاعل
علی تقدير اجتماع جميع ما سوی المفعول به فی الكلام وهو باطل لان فی الكلام المذكور
لا يقع مقام الفاعل الا واحد من هذا الجميع **قوله** علی ما هو الاصل فيهما وهو كون

المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا به اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله على ما هو الاصل
متعلق بمحذوف وهو واقعين اي حال كون المبتدأ والخبر واقعين على ما هو الاصل فيهما
يعني ان كلا من المبتدأ والخبر اذا وقع على طريق الاصل يكون التلازم بينهما فاندفع ما
قيل من ان الصفة في اقائم الزيدان مبتدأ ولا خبر لها فلا تلازم بين المبتدأ والخبر
لان المبتدأ في هذا التركيب لا يقع على طريق الاصل ولو ترك قوله على ما هو الاصل فيهما
وجعل الخبر اعم من ان يكون خبرا حقيقة او ما يسد مسد الخبر لكان له وجه **قوله**
لفظا او تقديرا اعترض عليه بان الكلام في مرفوعات الاسم الحقيقي فيكون قول المص و
منها المبتدأ ومنها الاسم المرفوع المبتدأ ومعنى قوله فالمبتدأ هو الاسم المرفوع
المبتدأ هو والضمير راجع الى الاسم المرفوع المبتدأ لا الى المبتدأ فلا حاجة الى
تعميم الاسم من اللفظي والتقديري **قوله** اي الذي الخ وانما فسر بين الذي تنبيها
التعريف بزيد في قوله ضرب زيد ظاهرا وهذا التفسير اما باعتبار ان اللام مبطل معنى الجمعية
فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد
من هذا العام هو هذا الخاص اعلم ان المراد بسلب العموم رفع الايجاب الكلي وان المراد بعموم
السلب السلب الكلي **قوله** كقريشي كونه جاريا مجرى المشتق باعتبار كونه في قوة انه منسوب
الى قريش **قوله** خير عن عند الناس منكم معناه بالفارسية بهتر انيم ما نزد مردمان
از شما **قوله** قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم معناه بالفارسية آيا روى
ميگردانی تو از الهه ما اى ابراهيم **قوله** فانه اي خبر ليس الا اي فان الصفة خبر
ليس هذه الصفة بشيء الا خبرا **قوله** المجرد عن العوامل اللفظية اعلم ان الشارح جعل
اللام في قول المص المجرد لام العهد ولهذا فسر قوله بقوله المجرد عن العوامل اللفظية **قوله**

فلا يصدق على يضرب لا يقال ان هذا القول غير صحيح لانه يصدق على يضرب انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانا نقول ان المراد بقوله انه المجرد الخ هو انه الاسم المجرد المسند به الخ اعلم ان الشارح رحمه الله زاد قوله هو الاسم لاخراج يضرب ولا يبعد اخراج يضرب بجعل اللام عبارة عن اللفظ الصالح دخول العوامل اللفظية المتقومة للمعانى **قوله** اى ما يوقع به الاسناد اعلم ان الشارح جعل به متعلقة بالايقاع المضمر لا بالمسند وجعل الباء للسببية لان الضمير بدون الجار متعلق بقوله المسند به ومفعول ما لم يسم فاعله فلا حاجة الى الباء ويمكن ان يجعل اللام فى قول المصنف المسند عبارة عن الاسم وجعل الباء صلة له والضمير المجرور راجعا الى اللام المذكورة ولوحظ فى المسند ضمير راجعا الى اللام المذكورة واريد به المعنى اى الاسم الذى اسند معناه بهذا الاسم فان قيل هذا التعريف على تفسير الشارح ليس بمانع لانه يصدق على زيد فى زيد قائم انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ما يوقع بسببه الاسناد الخ قلنا المراد بالسبب السبب القريب ولفظ قائم فى زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد بالنسبة الى زيد لان الاصل تقديم المبتدء على الخبر لان معناه محكوم عليه **قوله** تجعل عطف على قوله تقول اى وللك ان تجعل **قوله** اذا لم يمنع مانع يفهم منه ان الشارح اراد بقوله ما ينبغى ان يكون المبتدء عليه فى نفس الامر وان اراد بهذا القول ان ما ينبغى ان تكون المبتدء عليه باعتبار ذاته ونظرا اليه فلا حاجة الى قوله اذا لم يمنع مانع **قوله** لان المبتدء ذات الخ اى لان مدلول المبتدء الذات ومدلول الخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها فالاولى ان يكون دالها متقدما على دالها فكان اصل المبتدء التقديم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدء الذات ومدلول الخبر حال من احوالها ان مدلول كل المبتدء الذات

ومدلول كل الخبر حال من احوالها فممنوع بل فاسد لان مدلول القسم الثاني من المبتدا
ليس بذات بل حال من الاحوال وان اريد به ان مدلول بعض المبتدء ذات ومدلول كل الخبر
حال من احوالها فمسلم لكن الدليل لا يثبت المدعى قلنا المراد به لان مدلول المبتدء ذات
غالبا ومدلول الخبر حال من احوالها غالبا ولان مدلول كل المبتدء في الكلام الذي وجد المبتدء والخبر
فيه ذاته ومدلول كل الخبر حال من الاحوال فاندفع النقض بالقسم الثاني من المبتدء لانه ليس في الكلام الذي
وجد فيه المبتدء والخبر ولان اصل المبتدء ان يكون ذاتا والخبر ان يكون حالا من الاحوال
واعترض على الجواب الثاني بانه لم يحسم مادة الاشكال بالكلية لان مدلول الخبر في قوله
المنطلق زيد ليس بحال من الاحوال فلم يصح قوله ولان مدلول كل المبتدء في الكلام الذي
الخ **قوله** اذ يستعمل في موضع الخ لان معنى هذا القول يراد من قول العرب شر اهر
ذا ناب فيكون مستعملا في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وهو معناه **قوله** واعلم ان
المهر هنا بيان صحة القصر وعدمها ارادوا من قولهم شر اهر ذا ناب لا بيان التخصيص
الذي صح وقوع النكرة بسببه مبتدء فيكون هذا البحث بحثا قريبا **قوله** بتشا
به معناه بالفارسية فال بد گرفته ميشود بآن آواز **قوله** وعلى الثاني لا يصح اي
لا يصح القصر اعترض عليه بان انحصار المهر في الشر في نفس الامر لا يستلزم عدم
صحة القصر لجواز ان يكون المخاطب معتقدا بكون الخير فقط مهرا للكلب بنباح غير معتاد
او يكون كل من الخير والشر مهرا للكلب بنباح غير معتاد وكان القصر في الشر ردا لاعتقاد
المخاطب **قوله** العجز بالفارسية ناتوانى **قوله** وعدل الى الرفع لنصب الدلالة على الدوام
اعلم ان في الدال على الدوام ثلث مذاهب فذهب بعضهم الى ان الدال هو نفس العدول
وبعضهم الى ان الدال هو الجملة الاسمية وبعضهم الى ان الدال هو الرفع المعدول

اليه **قوله** هذا هو المشهور اى عدم صحة النكرة مطلقا مبتدء وصحتها بعد التخصيص هو المشهور فيما بين النحاة **قوله** الركيكة بمعنى القبيحة الواهية بالفارسية سست **قوله** كوكب نه انقض الساعة معناه بالفارسية ستارهٔ افتاد درين ساعت **قوله** فلا بد في الجملة الواقعة الخ اعترض عليه بان السابق لا يقتضي لا بدية العائد في الجملة الواقعة خبرا بل يقتضي لا بدية العائد اعم من ان يكون في الجملة او في المبتدء فلم يتفرع قوله فلا بد في الجملة الواقعة خبرا الخ **قوله** نحو الحاقة الخ معناه بالفارسية ساعتي كه ثابت و واجب است آمدن او بيشك **قوله** اى الكرهو بالفارسية دوازده اشتروار **قوله** اى ماول وانما فسر بهذا لان المعهود لا يكون بعينه الجزء جملة وذلك لان تقدير زيد في الدار زيد حصل في الدار عند الاكثر فحذف حصل ولوحظ ضميره في تحت الدار فيكون المقدر جزء جملة لا جملة **قوله** بتقدير الفعل فيه اى بسبب تقدير الفعل العامل في الظرف **قوله** تصير جملة اى يصير الخبر جملة وهي الفعل المقدر مع فاعله **قوله** لكونه معرفة لا يقال ان جزء الدليل بانه لكونه معرفة والخبر يكون نكرة فقط يكون المقدمة ممنوعة وان جزء بانه لكونه معرفة والخبر يكون نكرة لما كانت معرفة فمسلم لكن الدليل لا يثبت المدعى لانا نقول نختار الشق الثاني ونجعل الدليل دليلا على صحة كون ابوك مبتدء لان من جعل ابوك مبتدء ادعى صحة كون ابوك مبتدء **قوله** في اصل التخصيص لا في قدره ولم ينقل الشارح ههنا ولا قرينة على كون احدهما مبتدء والآخر خبرا كما قال سابقا مع ان صحة قوله ويجب تقديمه موقوف عليه في هذه الصورة لظهوره **قوله** او بالبدل عطف على قوله بالفاعل **قوله** او بالفاعل عطف على قوله او بالبدل او على قوله بالفاعل على اختلاف المذهبين **قوله** واحترز به عن نحو اى واحترز

المصنف بقوله المفرد عن نحو زيد ابن ابوه ولقائل ان يقول ان اريد بقوله واذا تضمن الخبر انه اذا تضمن الخبر وجوبا خرج قولنا زيد ابن ابوه فلا يحتاج الى قوله المفرد لان المتضمن حقيقة هو ابن لا ابن ابوه وايضا خرج ايضا ما اريد بالكلام الذي في قوله ما له صدر الكلام الكلام الذي كان الخبر المتضمن ما له صدر الكلام احد طرفي هذا الكلام فيكون معنى العبارة اذا تضمن الخبر ما له صدر الكلام الذي كان الخبر المتضمن احد طرفي هذا الكلام فعلى هذا التقدير لا يحتاج الى قوله المفرد لان ابن ابوه ليس بخبر متضمن ما له صدر الكلام الذي كان هذا احد طرفي هذا الكلام لان ابن ابوه احد طرفي هذا الكلام الذي هو زيد ابن ابوه والاستفهام انما يقتضي صدر زيد ابن ابوه بل يقتضي صدارة ابن ابوه

قوله او كان الخبر بتقديمه الخ اعلم ان الشارح زاد قوله بتقديمه و قوله من حيث انه مبتدء لانه لو لم يزد كل من القولين لكان معنى العبارة او كان ذات الخبر مصححا لذات المبتدء مثل في الدار رجل وجب تقديمه وهذا فاسد من وجهين احدهما ان ذات الخبر ليس بمصحح لذات المبتدء لان ذات المبتدء في قوله في الدار رجل متحقق في ضمن رجل وان كان ذات في الدار مصححا لذات رجل لم يجز تحققه بدونه والتالي باطل فكذا المقدم وثانيهما ان الحكم بوجوب تقديم الخبر على المبتدء في هذه الصورة غير صحيح لان ذات الخبر على تقدير تاخير في الدار عن رجل متحقق ايضا ولو لم يزد قوله الاول لكان معنى العبارة او كان ذات الخبر مصححا للمبتدء من حيث انه مبتدء مثل في الدار رجل وجب تقديمه وهذا فاسد من وجهين احدهما ان في الدار على تقدير تاخيره عن رجل لم يكن مصححا لابتداء رجل مع ان ذات الخبر متحقق على هذا التقدير ايضا وثانيهما ان الحكم بوجوب تقديم الخبر على المبتدء في هذه الصورة غير صحيح لانه

ذات الخبر على تقدير التاخير متحقق ايضا ولو لم يرد قوله الثانی لکان معنى العبارة او كان
الخبر بتقديمه مصححا لذات المبتدء مثل فی الدار رجل وجب تقديمه وهذا فاسد لان
ذات المبتدء فی قوله فی الدار رجل محقق فی جاءنی رجل بدون تقديم الخبر وان كان
تقديم الخبر مصححا لذات المبتدء لم يجز تحققه بدونه والتالی باطل فكذا المقدم **قوله**
ای كان لمتعلق الخبر التابع فقوله التابع صفة لقوله متعلق لا لقوله الخبر قيل ان اريد
بالمتعلق بلا واسطة فلا يرد نحو على الله عبده متوكل لان لفظ الله متعلق بقولنا
على الله وهو اعنی الجار والمجرور متعلق بقولنا متوكل وهو خبر فيكون لفظ الله
متعلق الخبر وهو متوكل بواسطة فلا حاجة الى تقدير كثير وخلاف الظاهر كما
قدره الشارح قدس سره **قوله** اذ لو اخر لزم الاضمار الخ ان اريد به كليته
فممنوع لجواز ان يكون الضمير الكائن فی جانب المبتدء ضميرا منفصلا غير متقدم رتبة
وان اريد به جزئيته فلا يفيد ای لا يثبت الدليل المدعی فالاولى ان يجعل لفظة فی
لظرفية ما هو بمنزلة الكل لما هو بمنزلة الجزء فيندفع الاعتراض المذكور فی ذيل ان
اريد فلا يحتاج الى تقدير لفظ جانب فی كلام المصنف لان المضاف والمضاف الذی
هما بمنزلة الكل مبتدأ فيصح قوله او لمتعلق الخبر ضمير فی المبتدء بدون تقدير لفظ جانب
قوله المفتوحة الواقعة وانما قال هذا لدفع ما قيل وهو ان عندی فی قولنا عندی
انك قائم ليس بخبر للفظة ان بل خبرها لفظ قائم **قوله** اذ فی تاخيره خوف الخ ای
اذ فی تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة عند المخاطب فی تلفظ المتكلم ای باعتبار
تلفظه يعنی ان المتكلم اذا تلفظ ان بالفتح احتمل ان لا يسمع المخاطب فتحه وغفل عنه ا
وخيل ان المتكلم تلفظ ان بالكسر **قوله** لامكان الذهول ای الغفلة **قوله** لخفائها

اى لخفاء الفتحة فى اللفظ بالنسبة الى الضمة والكسرة **قوله** او فى الكتابة عطف على
قوله فى اللفظ اى اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة عند القارى بالمكسورة باعتبار
كتابة الكاتب **قوله** بل هو من توابعه يفهم من ظاهر العبارة ان التوابع عالم وعاقل
فى قولنا زيد عالم وعاقل وليس الامر كذلك فالاولى ان يقول الشارح قدس سره بل
المعطوف من توابع الخبر **قوله** او للحكم به اعلم انه اذا لم يذكر او للحكم به يرد على هذه
القاعدة نحو وما بكم من نعمة فمن الله من وجهين احدهما انه يفهم من سياق الكلام
لا من منطوقه ان صحة دخول الفاء فى الخبر على تقدير تضمن المبتدء معنى الشرط وفى غير
هذه الصورة لا يصح دخوله فيه وهو غير صحيح لان المبتدء فى نحو وما بكم من نعمة فمن
الله ليس يتضمن معنى الشرط والفاء داخل فى خبره وثانيهما ان القوم جعلوا هذا القول
مثالا للمبتدء الذى تضمن معنى الشرط ودخل الفاء فى خبره وهو غير صحيح لان معنى الشرط
هو سببية الاول للثانى ولما زاد او للحكم به فلا يرد **قوله** واما اذا لم يقصد الى آخره اى
واما اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى بل يقصد عدم الدلالة عليه فلم يجب دخوله بل
يجب عدمه **قوله** يزيل ان تلك المشابهة وهى سببية الاول للثانى او للحكم به
قوله لانهما يخرجان الكلام هذا الدليل لا يثبت المدعى **قوله** انما هو من بين الحروف
الخ اى انما هو لبيان ما هو مانع بالاتفاق من بين الحروف المشبهة لا لبيان ما هو مانع مطلقا
قوله لانها لا تخرج الخ اعترض عليه بوجوه احدها ان استلزام الدليل المدعى ممنوع
لجواز ان يكون المانع امرا اخر وثانيهما ان هذا الدليل لو صح بجميع مقدماته لزم ان يكون
عدم منع الافعال الناقصة وافعال القلوب اصح والتالى باطل فكذا المقدم وثالثها ان
دليلكم لو دل على مدعاكم لكن لنا دليلا دل على خلاف مدعاكم وهو ان المكسورة

لم تدخل على الشرط والجزاء فلا تدخل على ما هو مشابه للشرط والجزاء ودخول الفاء فى الخبر لا يكون الا فى تركيب كان المبتدء والخبر مشابهان للشرط والجزاء واذا كان كذلك فلا يدخل الفاء فى خبر ان المكسورة فكانت مانعة عن دخول الفاء فى خبرها **قوله** قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم بالفارسية بدرستى كه جماعتى كه كافر شده اند ونزديك بمردن رسيده اند وحال انكه آن جماعت كافر اند پس قبول كرده نميشود توبه ايشان **قوله** ما سبق خبر لقوله فمما يدل **قوله** قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه بالفارسية بدانيد شمايان كه بدرستى كه آن چيزى كه غنيمت گرفته ايد شمايان از هر چيزيكه باشد پس بدرستى كه مر خدا يراست از پنج حصه يك حصه او **قوله** فوالله ما فارقتكم البيت بالفارسية پس سوگند بخدا كه جدائى نكرده ام از شما در حالت بودن من دشمن گزنده مر شما را وليكن آن چيزيكه قضا كرده شده است پس زود است كه موجود ميشود **قوله** اذا قطع النعت بالرفع اعلم ان قطع النعت بالرفع لا يكون الا لاهتمام قصد المدح كما فى المثال المذكور او الذم كما فى نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اذا قرء الرجيم بالضم او بقصد الترحم كما فى مررت بالرجل المسكين وحصول الاهتمام لقصد الامور المذكورة فى صورة قطع النعت بالرفع لان فيه تغير المالوف وفيه زيادة التنبيه وايقاظ السامع للاصغاء فيكون الاصغاء للسامع كما ينبغى فاذا حصل الاصغاء للسامع كما ينبغى حصل مقصود المتكلم فى ذهنه كما ينبغى فيكون قطع النعت بالرفع للاهتمام لمدح او ذم او ترحم فيحصل الاهتمام **قوله** فلو ظهر المبتدء لم يتبين اى لم يتبين انه فى الاصل وصف ثم غير لانه لم يبق فى صورة الوصف على تقدير ظهور المبتدء فى اللفظ فلم ينتقل ذهن

السامع الى انه فى الاصل وصف ثم غير واما على تقدير وجوب الحذف فيبقى التركيب
فى صورة الوصف فيشتغل ذهن السامع الى انه فى الاصل وصف ثم غير **قوله**
على الله حسب الصحيح وانما قال هذا لان فيه جدلا فانه قيل ان اذا ظرف مكان خبر
عن السبع فيكون معناه بالفارسية بيرون آمدم پس درجاى بيرون آمدن
من سبع بود وقيل ظرف زمان خبر لما بعده بتقدير مضاف اى فى وقت خروج
حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة اى العين **قوله**
وذلك اى حذف الخبر فيما التزم فى موضعه غيره فى اربعة ابواب **قوله** اولها المبتدأ
لا يقال ان قوله المبتدأ غير محمول على اولها لان الضمير راجع الى ابواب وهى عبارة عن
التركيب لانا نقول ان قوله ابواب عبارة عن المبتدأ اى اول من انواع المبتدأ الاربع
قوله هذا اذا كان الخبر عاما لا يقال ان هذه المقدمة ممنوعة لجواز ان يكون
الخبر العام مثل الامكان ثم لا يجب الحذف لعدم القرينة لانا نقول ان المراد بهذه المقدمة
جزئية لا كلية **قوله** واما اذا كان خاصا فلا يجب الحذف هذه المقدمة ثم جواز
وجود القرينة الدالة على حذف الخبر الخاص غير لهلا والتزام جوابا لولا مقامه فى
وجب الحذف **قوله** وفيه تكلفات كثيرة قال الشارح رحمه وهى حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ايضا ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهره بعين كان الناقصة
الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة ومن
قيام الحال مقام الظرف انتهى قال المحشى قدس سره انما عدلوا عنه الخ اى عن ظاهر
معنى الناقصة لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع معرفة
مرة ولان الواو فى الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت

خبر العالم يلزم الواو ولان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا تشبيها
لها بالحال قوله اذا كان عن الفاعل اي اذا كان عن الضمير الذي هو عبارة عن
فاعل للصدر بناء فيه ماقيل هوان قائما في يلابسني قائما حال عن المفعول لا
عن الفاعل فلا يصح قوله اذا كان عن الفاعل قوله راشدا مهديا بالفارسية
راه راست نموده بشده قوله من غير شبه منسوب اي غير شبيه شبيه مسند
قوله كل رجل وضيعته قال الشارح قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة
العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مقتضيها اعني الصنعة قوله
اي ما اقسم به وانما فسر قوله قسمي به لانه لا يصح حمله على قوله لعمرك قوله
عملت اي عملت هذه الحروف رفعا ونصبا والذي في تحت عملت فاعل رفعا قوله لايراث
بالفارسية اثر بخشيدن ورسانيدن قوله او معنى ايراث الاثر معنى انسحاب معانيها
الى معاني المسند والمسند اليه مثلا معنى ان في قوله ان زيدا يقوم ابوه منسحب الى معنى
زيد لان معنى المجموع ابوه قائم لانه اكد النسبة بين زيد وبين يقوم ابوه لا بين يقوم وابوه
ومعنى الانسحاب بالفارسية وبخيتن قوله في اقسامه من كونه الخ واعترض عليه
بان المراد بقوله من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة وبقوله من كونه واحدا ومتعددا
انكان المعنى المصدري فلا يصح جعل شئ من هذه الاكوان من الاقسام وان كان المراد به
ذات المفرد والجملة والواحد والمتعدد فالفرق بين المفرد والجملة وبين الواحد والمتعدد
غير ظاهر فكيف يحكم بكون الاولين من الاقسام والاخرين من الاحكام والاولى ترك
قوله في اقسامه وفي احكامه وفي شرائطه قوله ان من البيان لسحرا بالفارسية
بدرستي كه از جمله بيان است هرآئينه سحر في الجملة والبيان المنطق الفصيح المعرب

عمافی الضمیر **قوله** وان من الشعر لحکمة بالفارسیة بدرستی کہ از جملہ کلام منظوم
ومقفا است ہر آئینہ حکمة وهی صناعة نظریة یستفید منها الانسان بتحصیل ما
علیه الوجود فی نفسه وماعلیه الواجب مماینبغی ان یکتسب بنیلة **قوله** وذلك
لتوسعهم لان کل حدث لابد ان یکون فی زمان او مکان فصار الظرف مع الشئ کالقریب
المحرم للشخص یدخل حیث لایدخل غیره من الاجنبی فاجری الجار والمجرور مجرا المناسبة
للظرف اذ کل ظرف فی تقدیر جار ومجرور **قوله** لا الکائنة لنفی الجنس لایقال ان الشارح
قدر متعلق الظرف معرفا باللام وهذا التقدیر بلا دلیل لان الظرف لایدل الا علی
تقدیر اصل المتعلق لا المعرف لانا نقول ان غرض الشرح بیان حاصل المعنی لابیان تقدیم
المتعلق ولانا نقول ان جزالة المعنی المعرف یقتضی کون المتعلق صفة للفظة لا والصفة
یقتضی کون هذا المتعلق معرفا لان لفظة لا التی فی هذا الترکیب علم لا التی وقعت فی
الترکیب واستعملت فی معانیها فلا یکون هذا التقدیر بلا دلیل فان قیل یلزم علی
الشارح حذف الموصول مع بعض الصلة وهی فی سعة الکلام غیر جائز لان الالف
واللام فی اسم الفاعل بمعنی الذی او التی واسم الفاعل بمعنی الفعل واذا حذف
متعلق الظرف نقل ضمیره عنه الی تحت الظرف قلنا اللزوم هذا علی تقدیر کون غرض
الشارح بیان التقدیر وهو ممنوع ولو سلم فکون الالف واللام فی اسم الفاعل الذی
بمعنی الذی والتی ممنوع لجواز ان یکون دالا علی الدوام والثبات لا علی التجدد فی الحدث
قوله لان غلام رجل الخ لان ظریفا فی هذا المثال المعدول الیه مرفوع وغلام
رجل معرب ومنصوب ولا یجوز ارتفاع صفته علی ما هو الظاهر فقوله علی ما هو الظاهر متعلق بقوله لا یجوز
انما قال هذا لجواز ارتفاع صفته حملا علی المحل **قوله** لان الظرافة تطلق

على الملكة التي يكون مُبتدء على صدور الالفاظ التي لا تخلو عن لطافة وايهام ويطلق على هذه الالفاظ ايضا وان اريد الاول فالمقدمة مسلمة لكن الظرافة بهذا المعنى غير مشهور وان اريد الثاني فالمقدمة ممنوعة **قوله** وانما اتى به لئلا يلزم الخ لا يقال على تقدير الاتيان به يلزم الكذب لان كلا منهما خبر على حدة فيكون محمولا على حدة فيلزم الكذب لانا نقول ان الخبر وان كان متعددا باعتبار اللفظ لكنه باعتبار المعنى خبر واحد فلا يكون كل منهما محمولا على حدة فلا يلزم الكذب و ان كان متعددا **قوله** وليكون مثالا اى ليكون المجموع مثالا واحتمل ان يكون الضمير راجعا الى التركيب المذكور اى وليكون التركيب المذكور وهو قوله لا غلام رجل ظريف فيها مثالا لمرعى الخبر **قوله** فانه للنفي مطلقا يعني ان لا مستعملة في نفي الحال وفي نفي الاستقبال وفي نفي الماضي ولا يعني ان لا مستعملة في جميع الازمان بطريق الدوام **قوله** من صد عن نيرانها معناه بالفارسية آنكسى كه رو ميگرداند از آتش جنگ كو گرداند كه من روى نميگردانم بسبب آنكه من ابن قيسم نيست مرا از جنگ **قوله** وقدمها عطف على قوله لما فرغ **قوله** فقال هذا الفاء للتفسير او للتعقيب بتقدير اراد ان يقدمها فاندفع ما قيل وهو ان قول المصنف المنصوبات الخ غير تقديم المنصوبات على المجرورات لا امر آخر صادر عن المصنف بعد التقديم فلا يصح قوله فقال المنصوبات ما اشتمل الخ **قوله** سمى به لصحة الخ والمراد بالمفعول ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي فاندفع الاعتراض باحد وجهين ان اطلاق المفعول باعتبار المعنى الاصطلاحي بلا قيد صحيح على المفعول به وثانيهما ان اطلاق المفعول باعتبار المعنى الاصطلاحي بلا قيد غير صحيح على المفعول المطلق

قوله اسم ما فعله اعلم ان المراد بالاسم اما العلم واما المقابل للفعل والحرف و
اما اللفظ الدال فان كان الاول خرج جميع ما صدق عليه المعرف عن التعريف و
ان كان الثانی خرج فقلا فی قتلت قتلا اذا اردت به الضرب الشدید بطریق المجاز
مع انه مفعول مطلق فلا یکون التعریف جامعا وان کان الثالث فلا یخفی ان المراد اما
الدال بالمطابقة واما الاعم منه فان کان الاول انتقض التعریف بالقتل المذکور جمعا
وان کان الثانی انتقض التعریف بالضارب فی نحو ضربت ضاربا اذا استعمل فی الکل
اجیب عنه باختیار الشق الثانی من الشق الثالث ویجعل ما عبارة عن الشیء الذی
کان مستعملا فیه **قوله** والمراد بفعل الفاعل الخ لا یقال ان هذا تفسیر الفعل
المتعدی باللازم وتفسیر الشیء بالمباین اما الاول فظاهر واما الثانی فلان
فعل الفاعل ایاه صفة للفعل بالقیاس الی المفعول وقیام الشیء بالفاعل صفة التزوع
بالقیاس الی الفاعل لانا نقول ان هذا لیس بتفسیر بل بیان ان المعنی المراد من
اللفظ هذا المعنی بطریق المجاز فان قلت فعلی هذا لا یصدق التعریف علی نباتا
فی انبت الله نباتا لان النبات لا یقوم بالله بل بالنبت وعلی کلاما فی کلم الله کلاما
علی مذهب المعتزلة لان الکلام علی مذهبهم قائم باللوح المحفوظ او بالرسول او بجبریل
قلت اما الجواب عن الاول ان النبات فی الترکیب المذکور مجاز ان یکون بمعنی الانبات و
علی تقدیر عدم کونه بمعنی الانبات فلا نسلم ان العامل فی النبات هو انبت بل المقدر
وهو نبت ای انبته الله فنبت نباتا والمراد بالفعل الذی فی قوله الذی هو علم فعل مذکور
هو العامل فی الاسم الذی هو مفعول مطلق فیکون معنی التعریف اسم ما فعله
فاعل فعل مذکور عامل فی ذلک الاسم وعن الثانی ان الکلام
ای المفعول المطلق

فی الترکیب المذکور قائم بالله علی مذهب اهل الحق والمصنف من اهل الحق والتعریف
تعریف علی مذهبه فاندفع المحذوران **قوله** جسیم جسامة بالفارسیة بزرگ
شد بزرگیش فی یعنی قوی هیکل شد قوی هیکل شدنی **قوله** شرف شرفا
یعنی بلند مرتبه شد بلند مرتبه شدنی **قوله** وهو اعم من ان یکون مذکورا
حقیقة یعنی ان الفعل الاصطلاحی المذکور اعم من ان یکون مذکورا حقیقة اعترض
علیه بان قوله حقیقة اما متعلق بقوله مذکورا واما خبر بعد خبر لقوله ان یکون
فان کان الاول یکون التعمیم باعتبار کونه مذکورا فخرج عن التعریف ضربا فی
قوله ضارب ضربا مع انه مفعول مطلق وان کان الثانی یکون التعمیم باعتبار
کونه فعلا اصطلاحیا فخرج عن التعریف المفعول المطلق الذی کان عامله
معنی رأسه سواء کان فعلا او اسما اجیب عنه بان حقیقة متعلق بقوله مذکورا او
خبر بعد خبر لقوله ان یکون علی سبیل التنازع فیکون معناه ان الفعل الاصطلاحی
المذکور اعم من ان یکون فعلا اصطلاحیا حقیقة ومذکورا بعینه حقیقة **قوله**
کما اذا کان مذکورا بعینه ای نحو هذا کما اذا کان مذکورا بخصوصه **قوله** او
حکما عطف علی قوله حقیقة ای من ان یکون مذکورا حکما ای من ان یکون
الفعل الاصطلاحی المذکور مذکورا حکما وهو اعم من ان یکون کل من کونه فعلا
اصطلاحیا ومن کونه مذکورا حکما او الاول حکما والثانی حقیقة او بالعکس
فمثال الاحتمال الثالث بقوله نحو ضرب الرقاب تقدیره فاضربوا ضرب الرقاب بالفارسی
بزنید شمایان زدن گردن زدنیها یعنی گردن زنید شمایان والاحتمال الثانی
بقوله نحو ضارب ضربا ولم یمثل الاحتمال الاول **قوله** ولیس المراد به

الخ لما يفهم من ظاهر العبارة ان يكون معنى الاسم ومعنى الفعل امرا واحدا و
ليس الامر لذلك فنقح الشارح رحمه الله بقوله وليس المراد به **قوله** بل
المراد الخ اعترض عليه بان التعريف على هذا التقدير لا يتناول المفعول المطلق
الذي للنوع او العدد وعلى نباتا في قوله انبت الله نباتا لان معنى الفعل لا يشتمل معنى
المفعول المطلق في الصورة المذكورة واجيب عن الاول والثاني بان المراد بقوله
معناه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمينا وعن الثالث بان العامل في النبات المذكور
هو الفعل المقدر وهو نبتت لا المذكور وهو انبت **قوله** فانه وان كان الخ اي
فانه وان كان مفهوم التاديب في هذا التركيب مما فعله فاعل الفعل المذكور
باعتبار فرده يعني ان مفهومه في هذا التركيب مما فعل فرده لكن مفهوم التاديب
ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وهو الضرب المطلق والزمان والنسبة الى فاعل ما لا
باعتبار نفسه ولا باعتبار فرده اي لا يشتمل عليه لا باعتبار نفسه ولا باعتبار فرده
اذا عرفت هذا فاعلم ان النسبة بين مفهوم الضرب ومفهوم التاديب عموم من
وجه لصدق الاول على الضرب الذي صدر عن الفاعل لان يرتكب المضروب امرا
غير مشروع ولصدق الثاني على النصيحة وتصدقهما على الضرب الذي صدر عن الفاعل
لاجل التاديب وفي التركيب المذكور فعل فاعل الفعل المذكور الضرب الذي صدق
عليه مفهوم الضرب وهو جزئي مفهوم ضرب ومفهوم التاديب قال الشيخ الرضي التاديب
في التركيب المذكور بمعنى التاديب وعلى هذا التقدير يخرج بقوله ما فعله فاعل فعل
مذكور **قوله** كما في قولك كرهت كراهتي لا يقال ان التعريف يصدق على
كراهة في كرهت كراهة التي هي مذكور باعتبار الثاني لانها اسم شيء هو كراهة

المطلق فعله باعتبار مفهومه المراد في هذا التركيب فاعل فعل مذكور وهو كرهت ويكون
معناه وهو كراهة المطلق والزمان والنسبة مشتملا على معنى الكراهة في التركيب المذكور
وهو كراهة للمطلق لانا نقول ان المراد باشتماله اياه لا باعتبار الذي وقع في التركيب فيكون
التعريف بان المفعول هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور كائن بمعنى ذلك الاسم يعني
ان معنى الفعل يشتمل على معنى ذلك الاسم اشتمال الكل على الجزء بالاعتبار الذي وقع على
ذلك الاسم في التركيب فلا يصدق على كراهة المذكور لان معنى الفعل مشتمل
معنى ذلك الاسم اشتمال الكل على الجزء بالاعتبار الذي وقع في التركيب فانه مشتمل
باعتبار آخر **قوله** ان لم يكن في مفهومه الخ اي ان لم يكن في مفهوم المفعول المطلق
زيادة على الحدث الذي يفهم من الفعل واندفع ما قيل من ان العبارة تدل على
ان كل ما يفهم من الفعل يفهم من المفعول المطلق الذي للتاكيد لكن لم يفهم زيادة
وهو فاسد لان الزمان والنسبة يفهم من الفعل ولا يفهم من المفعول المطلق الذي
للتاكيد **قوله** لانه دال على الماهية الخ اي لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على البعض ويعني ان التعري عن الدلالة على البعض يشترط لتحقق المفعول المطلق
للتاكيد ولو ثني او جمع لم يكن المفعول المطلق للتاكيد بل للنوع او العدد وعلى
ما قررنا اندفع النقض المشهور وهو ان دليلكم لو صح بجميع مقدماته
لزم عدم صحة تثنية رجل وجمعه واللازم باطل فكذا الملزوم لان التعري ليس
بشرط في تحقق ماهية رجل **قوله** اما بحسب المادة الخ اعلم ان مقصود المصنف
بالمغايرة المغايرة باعتبار المادة او باعتبار الباب والشارح رحمه الله اشار اليهما و
اما المغايرة باعتبار الصورة فليس بمقصود لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله

باعتبار السورة فلا يصح قوله وقد يكون بغير لفظه **قوله** فخير اسم تفضيل الخ اعلم
ان الشارح جعل خيرا مقصودا بالتمثيل واراد ان يبين اعتبار مصدرية فقال فخير
اسم تفضيل الخ يمكن ان يناقش بان المقصود بالتمثيل هو قد يحذف وفاعبارة
المصنف وهو قوله وقد يحذف الفعل اعم من ان يحذف الفعل فقط او يحذف الفعل
مع المفعول المطلق وهذا من قبيل الثاني ويمكن دفع المناقشة بان الظاهر من هذه العبارة
ان يحذف الفعل بدون المفعول المطلق والشارح اراد ان يصحح الكلام على ظاهره فقال
فخير اسم تفضيل الخ لان المفعول المطلق في قوله وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق على التقديرين اعم من ان يكون حقيقة او مجازا وبيان قوله ومصدرية
باعتبار الموصوف ان الصفة والموصوف عبارتان عن شئ واحد هو فرد لكل من الموصوف
والصفة فاذا كان كذلك فصح اطلاق المصدر على صفة المصدر مجازا **قوله** لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وذلك لان اسم التفضيل اذا اضيف الى شئ
ما يكون المفضل والمراد منه من جنس المضاف اليه ومن افراد مفهومه فاذا كان كذلك
فصح اطلاق المصدر على الخير المضاف الى مقدم **قوله** اي جمع على البناء
للمفعول **قوله** فانه لم يوجد الخ اعترض عليه بان هذا الدليل لو صح بجميع مقدماته
لزم ان يكون الافعال العاملة في المصادر التي وجب حذفها قياسا محذوفا سماعا
لان هذا الدليل جار وبان قوله وهذا معنى وجوب الحذف ممنوع لان معنى وجوب الحذف
ضرورة عدم الذكر وعدم جواز الذكر وبان قوله وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا ممنوع وكيف لان الافعال المذكورة لا يلزم ان تكون محذوفة وجوبا سماعا
اجيب عنه بتغيير الدليل بان الافعال العاملة في هذه المصادر لم توجد في كلام

ولم یجز ذکرها سماعا الخ فهما یعرف بها وهذا معنی وجوب الحذف سماعا **قوله**
قیل علیه ای علی المصنف او علی الدلیل **قوله** موضع ما وقع لا یقال ان جعل ما فی
ما وقع عبارة عن الموضع وتقدیر العائد وهو فیه اولی من تقدیر موضع وجعل ما
فی ما وقع عبارة عن مفعول مطلق لان فی الاول حذف فضلة وفی الثانی حذف عمدة
لانا نقول حذف العمدة وان لزم علی التقدیر الثانی لکن ارجاع الضمیر فی وقع الی ما وقع
علی ما هو مقتضی ظاهر العبارة فکان الثانی اولی **قوله** لا یکون خبرا عنه بلا تاویل
او مبالغة وانما قلنا بلا تاویل او مبالغة لان سیرا فی قولنا ما انت الا سیرا مثلا جاز
ان یکون خبرا عن انت بتاویله بمعنی السائر او للمبالغة کما فی رجل عدل لا یقال
ان بحثنا فی بیان موضع المفعول المطلق الذی وجب حذف فعله الناصب له والمفعول
المطلق لا یکون خبرا عن شیء فلا یحتاج الی قوله لا یکون خبرا عنه بل یکون موهما
لوقوع المفعول المطلق خبرا عن شیء لانا نقول المراد بالمفعول المطلق فی هذا المقام المصدر
الذی وقع مفعولا مطلقا فی ترکیب من التراکیب ولانا نقول المراد بقوله لا یکون خبرا
عنه وهو ان لا یصلح ان یکون خبرا عنه بلا تاویل او مبالغة **قوله** وانما وصف الاسم
الخ اعترض علیه بان الشارح فسر ما فی ما وقع بالمفعول المطلق فخرج سیری فی قولنا ما
سیری الا سیر شدید بقوله ما وقع فلا یحتاج الی توصیف الاسم بقوله لا یکون خبرا
عنه اجیب عنه بان الشارح وان فسر بالمفعول المطلق لکن اراد به المصدر الذی وقع
مفعولا مطلقا فی ترکیب من التراکیب فلم یخرج السیر المذکور بقوله ما وقع فیحتاج المص
الی توصیف المذکور **قوله** فلا یرد نحو دکت الارض دکا دکا لان المفعول المطلق
وان وقع مکررا لکن لم یقع فی موضع الخبر عن الاسم لان الاسم المقتضی للخبر لم یوجد فی هذا الترکیب

معناه بالفارسية شكسته شد زمين شكسته شد فى دنيا از شكسته شدنى **قوله**
وانما اورد مثالين الخ يمكن ان يقال لايراد المثالين وجهان آخران احدهما ان فى ايراده
المثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخ ينقسم الى المفعول المطلق الذى حذف
عامله معه والى المفعول المطلق الذى حذف عامله فقط وثانيهما ان فى ايرادهما
تنبيها على ان الاسم المذكور ينقسم الى المفعول المطلق حقيقة والى المفعول المطلق مجازا
قوله ومنها الى قوله تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة اعترض عليه بان كلا من قوله
منا وفداء مفعول مطلق وجب حذف عامله قياسا وليس كل منهما تفصيلا لاثر مضمون
جملة فلا يصح التمثيل بهما اجيب عنه بان المثال مجموعهما لا كل واحد منهما واطلاق
المفعول المطلق على مجموعهما صحيح لانه اسم جنس واطلاق اسم الجنس على القليل و
الكثير صحيح وبان قوله تفصيلا منصوب على نزع الخافض اى وقع للتفصيل اعم من ان
يكون لمضمونه التفصيل او وقع مع انضمام امر آخر للتفصيل **قوله** لاثر مضمون الجملة
الخ لا يقال ان الاثر مذكور فى العبارة قبل مضمون الجملة فالاولى ان يبينه اولا لانا نقول
ان معرفة المضاف من حيث انه مضاف موقوف على معرفة المضاف اليه فلهذا بين الشارح
المضاف اليه اولا **قوله** وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة اعترض عليه بانه يفهم
من هذه العبارة ان المفعول المطلق اذا وقع بيانا للاشخاص من آحاد جنسه او لانواعه
التى هى بعض انواعه او لانواعه المحتملة عند المتكلم ما لم تكن محتملة فى نفس الامر لا
يكون فعله الناصب له واجب الحذف وليس الامر كذلك فالاولى ان يفسر الشارح قوله
تفصيلا لقوله تفصيلا لاثر بما فسر به فى بعض الشروح من ان تفصيل الاثر هو بيان افراد
الاثر وهو اعم من ان يكون بيان جميع الاشخاص او بعضها او جميع الانواع او بعضها

او بعض الاشخاص و بعض الانواع واعم من ان يكون تلك الافراد افرادا فى نفس الامر او
باعتبار المتكلم **قوله** اى لان يشبه به امر آخر لا يقال ان تفسير قوله بقولنا لان يشبه
المفعول المطلق بامر آخر وجعل المثال صوتا محذوفا جائز لان تقدير قوله مررت به
فاذا له صوت الخ مررت به فاذا له صوت يصوت صوتا صوت حمار فلم لم يفسر لانا نقول
ان الظاهر من هذه العبارة ان يحذف الفعل بدون المفعول المطلق والشارح اراد ان يحمل
كلام المص على ظاهره فيفسره بقوله لان يشبه به امر آخر ولان المفعول المطلق فى قوله وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او مجازا
ومحذوفا مع الفعل او لا **قوله** لان الزهد هو بمعنى العبادة او فعل ما هو خلاف الرغبة
قوله من صات الشى صوتا بمعنى آواز انما قال هذا لان الصوت جاء بمعنى الذى هو
ليس بمعنى المصدر وهو بالفارسية آواز والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولا مطلقا فلا
يصح التمثيل به على هذا التقدير فلهذا قال من صات الشى بمعنى آواز انما مثل هذه القاعدة
بمثالين لان الاول لفظ جاء بمعنى المصدر والثانى لم يجئ بمعنى المصدر لكن استعمل
فى معنى المصدر مجازا **قوله** لان مضمونه الاعتراف لانه فى الاصل خبر ثم جعل فى عرف
الفقهاء لانشاء الاعتراف **قوله** ولو بالاعتبار هذا اما متعلق بقوله انما يؤكد
نفسه وذاته فح يكون تقديره ولو ان تاكيده بالاعتبار اى انما يؤكد نفسه وذاته و
لو تغاير هذا المفعول المطلق موكدا باعتبار واما متعلق بقوله يغايره فح تقديره ولو كان
بالاعتبار او لو تغير بالاعتبار ومعنى الاول لا يؤكد امرا يغاير المفعول المطلق بالذات ى
لو كان هذا الامر يغايره بالاعتبار ومعنى الثانى لا يؤكد امرا يغايره ولو يعتبر المغايرة
بالاعتبار يعنى ان هذا المفعول المطلق مع اعتبار المغايرة الاعتبارية بين الموكد والموكد

لا يكون امرا مغايرا للمفعول المطلق بالاعتبار اعترض على صحة الاحتمال بان عدم تأكيد مثل المفعول
المطلق امرا مغايرة بالاعتبار ممنوع لان المؤكد من حيث انه منصوص عليه بلفظ الاعتراف مغاير
للمؤكد من حيث انه يفهم من قوله له علي الف درهم فلا يصح قوله لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار
على هذا الاحتمال المذكور **قوله** مضمون جملة والمراد بمضمون الجملة ههنا ما يفهم من
الجملة ولم يكن الجملة موضوعة له **قوله** لئلا يقع متعلق بقوله بالكل اي ليصح هذا التعبير
قوله ولابد في تتميم هذه آه ولقائل ان يقول لا حاجة في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة لان كرتين في قوله تعالى ليس بمفعول مطلق حقيقة بل صفة المفعول المطلق
وهو رجعا وكلامنا في المفعول المطلق الحقيقي وقد يدفع هذا الجواب بانه يلزم من هذا الجواب
ان صفة المفعول المطلق المحذوف اذا وقع على صيغة التثنية وكان للتكرير لم يكن عامله محذوفا
وليس الامر كذلك مع ان المصنف صرح في شرحه بان المراد بالمفعول به ههنا اعم من ان
يكون حقيقة او مجازا من تتمة التعريف وح يكون معناه ومنها ما وقع مثنى الذي هو مثل
لبيك وسعديك **قوله** تكلف لان الظاهر من امثلة القاعدة ان لا تكون داخلة في
القاعدة ولان مثال هذه القاعدة لو جعل داخلا فيها لزم ان يكون مخالفا للقواعد
السابقة ولان المراد بالمماثلة ان كان من جميع الوجوه لزم ان يكون وجوب حذف العامل
موقوفا على الاضافة بالمفعول وعلى كون ذلك المفعول ضميرا مخاطبا مذكرا مفردا
وهو باطل **قوله** من لب بالمكان اي من لب في قوله من لب بالمكان **قوله** ولا
يقولون آه اي ولا يصح ان يقولوا في مررت بزيد ان المرور واقع عليه فاندفع ما قيل ان
من عدم الالصاق لا يلزم عدم وقوع المرور عليه لجواز صحة الالصاق والقول اي اطلقوا
وقالوا ان المرور واقع عليه **قوله** فانه لا يقال اي فانه لا يصح ان يقال **قوله**

والمفعول المطلق آه فيكون التعريف بان المفعول به اسم ما وقع عليه فعل الفاعل الذى
كان مغايرا له اعترض عليه بان التعريف ليس بمانع لانه يصدق على نباتا فى انبت الله
نباتا وبان المراد بالمغايرة ان كان اعم من الحقيقى والاعتبارى فيصدق التعريف على المفعول
المطلق كله وان كان المراد بالمغايرة الحقيقى فالتعريف ليس بجامع لانه لم يصدق على كراهة
فى كرهت كراهة اذا لوحظت بحيث وقع عليه فعل الفاعل مع انه مفعول به نظرا الى هذه
الملاحظة **قوله** فخرج به مثل زيد آه لا يقال لا يخرج لانه يصدق على زيد فى ضرب
زيد انه اسم ما وقع عليه فعل الفاعل الحكمى الذى اعتبر اسناده اليه وكان ذلك الفعل
مغايرا له لانا نقول ان المراد اذا كان بما ذكر الشارح اياه لفهم المغايرة بين الفاعل و
بين ما وقع عليه فعل الفاعل وبهذه المغايرة المفهومة خرج زيدا فى ضرب زيد **قوله**
فان زيدا آه والاولى ان يقال فان زيدا قد تعلق به بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده
الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم ليندفع ما قيل من انه يفهم من السابق هو تفسير وقوع
فعل الفاعل عليه بتعلقه به بلا واسطة حرف ان قوله بلا واسطة حرف داخل فى مفهوم
قول المص هو ما وقع عليه فعل الفاعل ويفهم من قوله فان زيدا آه انه خارج عنه **قوله**
متقدما اما حال عن ضمير يعمل واما حال عن ضمير فيه والاول اولى لان الحال ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول به وعلى التقدير الاول يكون الحال حالا عن الفاعل الحقيقى وعلى التقدير
الثانى لا يكون حالا عن الفاعل الحقيقى ولا عن المفعول به الحقيقى بل يكون حالا عن المفعول
به الحكمى وايضا تقديم قوله متقدما على قوله او متاخرا يويده الاول **قوله** ومن تكرم
يكرمك بالفارسية آن كسى را كه اكرام ميكنى تو اكرام ميكنند آنكس ترا **قوله** هذا اذا
لم يكن اى المذكور هو تقديم المفعول به جوازا وتقديمه وجوبا اذا لم يكن آه **قوله** من البين

ای نگهدار مالك بالفارسية از نیکی است اینکه منع کنی تو زبانت را وفی هذا التركيب
لا یجوز تقديم المفعول به على فعله لان ان المصدرية اذا دخل على المضارع يصير فی تاویل
المصدر فيصير جانب الفعلية ضعيفا فلا يعمل فيما قبله فلم يجز تقديمه عليه **قوله**
لوجوب الحذف فی باب الاغراء وهو بالفارسية تیز ساختن مثاله اخاك اخاك ای الزم
اخاك اخاك بالفارسية ملازمت كن برادرت را برادرت را **قوله** والمنصوب
على المدح ای لوجوب الحذف فی باب المنصوب على قصد الاهتمام بالمدح وهو كل اسم كان
فی الاصل صفة ثم غیر ونصب بتقدیر اعنی لقصد الاهتمام بالمدح مثاله الحمد لله الحميد
بالفارسية ستوده شده بتقدیره الحمد لله اعنی الحميد اعلم ان الحميد كان فی الاصل
صفة للفظ الله ثم غیر ونصب لقصد الاهتمام بالمدح وحصول الاهتمام فی هذا التغير لانه
فيه تغير المالوف وفيه زيادة تنبيه وايقاظ السامع للاصغاء فيكون الاصغاء للسامع كما
ينبغی فيكون حصول مقصود المتكلم فی ذهنه كما ينبغی فی هذا التغير فيكون هذا التغير
للاهتمام بالمدح ولو اظهر الفعل المحذوف لم يتبين انه فی الاصل وصف ثم غیر لانه لم يبق
صورة الوصف على تقدير الظهور فی اللفظ فلم ينتقل ذهن السامع الى انه فی الاصل وصف ثم غیر
واما على تقدير وجوب الحذف فبقی التركيب فی صورة الوصف فينتقل ذهن السامع الى انه فی
الاصل وصف ثم غیر وقس على هذا قول الشارح او الذم او الترحم مثال الاول اتانی زيد الفاسق
الخبيث ای اعنی الخبيث والثانی مررت بزيد المسكين ای اعنی المسكين **قوله** بل الكثرة
مباحثها الخ ان اريد به ان الكثرة مباحث مجموع الامور المذكورة من حيث انها مجموع
فمسلم لكن التقريب لا يتم لان المراد اذا ترك احد الامور الاربعة المذكورة وذكر احد الغير
المذكورة مقامه يكون المباحث المذكورة كثيرة بالنسبة الى الغير المذكورة وان اريد به

نکتۃ مباحث کل من الامور المذکورۃ بالنسبۃ الی کل من الامور الغیر المذکورۃ ثم **قوله**
ای اترک امراً ونفسہ انکان الواو للعطف یکون لازم معناہ بالفارسیۃ گمی بزنواز این مرد وانکان
بمعنی مع یکون لازم معناہ بالفارسیۃ کوتاہ کن دست را از زدن این مرد و زبانت را از نضیحت
کردن این مرد و از دشنام دادن این مرد **قوله** او اھلا لا اجانب ھذا اشارۃ الی جواز
کون الاھل فی ھذا الترکیب فی مقابلۃ الاجانب ای الاقارب فیکون معناہ علی ھذا التقدیر بالفارسیۃ
آمدی تو خویشاوندان را و نامدی تو بیگانہا را فیکون التنوین فی اھل علی ھذا التقدیر عوضا
عن المضاف الیہ ای اھلک **قوله** وطئت سھلا من البلاد لاحزنا بالفارسیۃ کرفتی تو جای
نرم را از شھرھا نجای درشت را **قوله** وھو المطلوب اقبالہ اعترض علیہ بان الالف واللام
فی قولہ وھو المطلوب عبارۃ عن الاسم او عن الشئ وعلی التقدیر الاول لا یکون التعریف جامعا
لعدم صدقہ علی شئ من افراد المعرف لان الوجہ والقلب لا یکونان للفظ واما علی التقدیر الثانی
فلا یکون التعریف مانعا وجامعا اما الاول فلصدقہ علی ذات زید فی ما زید مثلا واما الثانی فلعدم
صدقہ علی شئ من افراد المعرف لما ذکرناہ اجیب عنہ باختیار الشق الاول بان البحث اجروا احکام
المعنی المطابقی للفظ او باختیار الشق الثانی بان المضاف محذوف بعد قولہ وھو ای ھو اسم المطلوب ای
ھو اسم الذی طلب اقبالہ او بعد قولہ اقبال فی اقبالہ ای اقبال مدلولہ **قوله** او حکما فان قلت
ان امثال یا سماء ویا جبال ویا ارض لیست بمنادی حقیقۃ بل اطلاق المنادی علیھا بطریق
المجاز فلا یصدق المعرف علیھا لان المعرف ھو المنادی الحقیقی فوجب ترک قولہ او حکما لیصیر
التعریف مانعا اجیب عنہ بان قولہ ان امثال یا سماء ویا جبال ویا ارض لیست بمنادی حقیقۃ
ممنوع وعلی تقدیر التسلیم فکلامنا فی المفعول بہ الذی وجب حذف عاملہ قیاسا والتراکیب المذکورۃ
من المفاعیل بھا التی وجب حذف عاملھا قیاسا فیکون للمنادی المعرف فی قول المصنف الثانی المنادی

اعم من ان یکون حقیقة او حکما ورد الجواب الواقع علی تقدیر التسلیم بان مراد المص من قوله
وجوبا فی اربعة مواضع لیس بحصر فلا حاجة الی تعمیم المنادی فی قوله الثانی المنادی من
الحقیقی والحکمی فیکون المنادی الحقیقی معرفا **قوله** من له صلاحیة النداء ای من له
صلاحیة کونه مطلوب الاقبال حقیقة فلا یلزم من صدق الدلیل کون یا جبال ویا ارض ویا سماء
منادی حکما فی الاصطلاح لجواز ان یکون الشیء مطلوب الاقبال حکما ویکون منادی حقیقة
فی الاصطلاح کما ان المنوی یکون ما یتلفظ به حکما ویکون لفظا حقیقة **قوله** فهی فی
حکم من یطلب اقباله ای من یطلب اقباله حقیقة **قوله** لمجرد التفجع مر بالفارسیة درد
اجوهردن **قوله** فخرج بهذا القید وهو المطلوب اقباله **قوله** وفیه تحکم ای فی اخراج المندوب
بقوله المطلوب اقباله وادخال مثل یا سماء ویا ارض ویا جبال بتعمیم هذا القول من الحقیقی والحکمی
تحکم او فی عدم ادخال المندوب بتعمیم هذا القول وادخال امثال یا سماء ویا ارض ویا جبال تحکم
قوله تعال امر من باب التفاعل معناه بالفارسیة بیا تو **قوله** تفصیل للطلب ای طلبا
لفظیا هذا اشارة الی ان قوله لفظا او تقدیرا یکون صفة للمفعول المطلق المحذوف وههنا
احتمالات اخر لم یذکر الشارح وهی ان یکون تفصیلا للمطلوب بان یکون المطلوب لفظیا او تقدیریا
وان یکون تفصیلا للنائب ای النائب لفظیا او تقدیریا وان یکون تفصیلا للحرف وان یکون
تفصیلا للاستغاثة لفظیة بان یکون المستغاث لفظیا او تقدیریة بان یکون المستغاث
تقدیریا **قوله** او للمنادی بان یکون حالا من ضمیر اقباله **قوله** ینتصب عند المبرد بحرف
النداء لسده مسد الفعل ای انتصاب المنادی عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل
اعترض علیه بانه ان اردتم بهذا القول ان انتصاب المنادی بحرف النداء بطریق المجاز فمسلم
واما وقوع المخالفة بین سیبویه والمبرد فممنوع لان الظاهر ان سیبویه یجوز هذا المجاز فلا یمنع بان

الفرق بین مذهبی سیبویہ والمبرد فی انتصاب المنادی وان اردتم بہ ان انتصابہ بحرف النداء نیابۃ
فنمنع انہ یلزم علی المبرد کل ساد مسد کل عامل عمل مثلہ و ینتقض بالان کثیرا من ساد مسد الشئ
لم یعمل اصلا **قولہ** فعند سیبویہ جزا الجملۃ الخ اعلم ان المضاف فی ھذا الترکیب اسم تثنیۃ
بالالف الساقط من اللفظ دون الکتابۃ فقولہ ای الفعل والفاعل تفسیر للجزآن وقولہ مقدرا
خبر الجزآن **قولہ** احد جزئی الجملۃ ای الفعل والفاعل مقدر اعلم ان قولہ ای الفعل تفسیر احد
جزئی الجملۃ وقولہ والفاعل مقدر کلام علی حدۃ لا من تتمۃ التفسیر **قولہ** لقلتھا بالنسبۃ
الی النصب ای لقلتھا باعتبار المحل فان محلھا الثانی مفرد معرفۃ ومستغاث بخلاف محل النصب
فانھا ثلثۃ واذا کانت قلیلۃ یکون بالنسبۃ الی محل النصب بمنزلۃ الجزء من الکل والجزء مقدم فالاولی
ان یقدم فقدم او نقول واذا کانت قلیلۃ یکون بالنسبۃ الی النصب غیر شائع ومشھور فالاھتمام
بشانہ اولی واھم فقدمھا علی النصب وقد حرر ھذا الدلیل بنوع آخر ای لقلتھا باعتبار التحقق
والاستعمال واذا کانت قلیلۃ یکون بالنسبۃ الی النصب غیر شائع ومشھور فالاھتمام بشانہ
اولی وقدمھا علی النصب **قولہ** فی غیر صورۃ النداء وانما قال ھذا لدفع الاعتراض الذی
یتوجہ علی المتن علی تقدیر عدم ذکرہ فی غیر صورۃ النداء ویمکن تقریرہ بوجوہ ثلثۃ احدھا
انہ یلزم ان البناء والاعراب اجتمعا فی اسم واحد وثانیھا انہ یلزم ان یکون کل من الضمۃ و
الواو والالف رفعا فی المنادی المفرد المعرفۃ وثالثھا انہ یلزم ان یکون المنادی المفرد المعرفۃ للبناء
مرفوعا وھو باطل لان شیئا من المنادی لا یکون مرفوعا **قولہ** او الفعل مسند عطف بحسب
المعنی اذ کانہ قال الفعل مسند الی ضمیر المنادی او الفعل مسند الی الجار والمجرور فیکون معنی العبارۃ
ھکذا او یبنی المنادی علی الضمۃ والالف والواو التی ھی مرفوع بھا ای الرفع واقع بھا وقد نوقش
علی ھذا الاحتمال لفظا ومعنی اما لفظا فلکون یرفع مسندا الی الجار والمجرور غیر ظ واما معنی

فلعدم حصول المقصود لان المقصود بيان بناء المنادى المفرد المعرفة الغير المثنى والجمع المذكر
السالم بالضمة والمثنى بالالف والجمع المذكر السالم بالواو وهو لا يحصل لان المنادى المفرد المعرفة
المثنى اذا جعل مبنيا على الضمة يصدق عليه انه بنى على ما يرفع به اى بنى على الشئ الذى وقع
الرفع به **قوله** وارجاع الخ اللام فى قوله لسوق الكلام لام الصلة وكون هذا الاحتمال
غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكن هذا الاحتمال خال عن التكلف
الذى فى رجع الضمير الى المنادى واعترض على هذا الاحتمال بان المقصود
لا يحصل لان معنى العبارة على هذا الاحتمال هكذا ويبنى المنادى
على الشئ الذى يرفع الاسم به والمقصود بيان بناء المفرد المعرفة الغير المثنى والجمع المذكر السالم
بالضمة والمثنى بالالف والجمع المذكر السالم بالواو وهو لا يحصل لان المنادى المفرد المعرفة
المثنى اذا جعل مبنيا بالضمة يصدق عليه انه بنى المنادى على ما يرفع الاسم به **قوله**
ولكونه اى كون المنادى **قوله** وذلك لان يازيد الخ وذلك اشارة الى قوله ووقوعه
مع الكاف الاسمية المشابهة الخ او الى مجموع قوله ووقوعه وقوله كونه مثلها بتاويل المذكور
قوله انما قلنا ذلك اى وانما قلنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية **قوله**
لان الاسم لا يبنى الخ لا يقال هذا الحصر باطل لان الاسم يبنى لعدم كونه مركبا مع انه غير مشابه
بالفعل والحرف على مذهب المص لانا نقول ان المراد بالاسم الاسم الذى ركب مع الغير او نقول
ان الحصر اضافى يعنى لان الاسم لا يبنى لا لمشابهة الحرف لا لمشابهة الاسم المبنى **قوله** اذ خلت
على المستغاث اى على المستغاث به لان المنادى قد يكون مستغاثا به ولا يكون مستغاثا له فحذف
به ثم يقال مستغاثا كما ان اللفظ قد يكون مشتركا فيه ولا يكون مشتركا فحذف فيه وقيل
مشتركا **قوله** يا لزيد هذا المنادى مستغاث والمستغاث له محذوف اى يا لزيد

للضعيف والاثنان متعلقان بامر واحد وهو اخص معناه بالفارسية مخصوص گردانيدم براى زيد بخواندن وبجانب شدن از جهت اينكه بفرياد رسى تو اين مرد ضعيف را **قوله** يا للمظلوم تقديره يا قوم للمظلوم معناه ادعوكم لهذا الضعيف لتنظروا فيه وتغيثوا اياه وقولنا تغيثوا من الاغاثة وهو بالفارسية بفرياد رسيدن فلا تو فيق بان الشارح رحمه لو اورد بدل هذا المثال مثالا آخر لكان اولى لان الذهن يتبادر الى كونه مستغاثا له على تقدير فتح اللام ولا يتبادر الى كونه مستغاثا **قوله** وان عطفت الخ لان المخاطب احتمل ان يجعل المجموع معطوفا على المجموع ويجعل عمروا مستغاثا له على تقدير كسر اللام يلتبس فلا بد من فتحها لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له عند المخاطب **قوله** على ما هو الاصل فيه اى على الجر او الحركة التى هو الاصل فى المنادى المستغاث باللام هذا اذا اريد بقوله انما اعرب المنادى انه انما اعطى المنادى اعرابا واما اذا اريد به انه انما جعل المنادى معربا بان يكون مبناه بناء على المجرورية التى هو الاصل فى المنادى لانه فى الاصل معرب منصوب والبناء عارض او بناء على المجرورية التى هى الاصل فى المنادى المستغاث باللام لان اللام اللام الجارة **قوله** نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه فتقول له تعال حتى تراك فانك عجب الشان ولا يعرفك كل احد هكذا قال الشيخ عبد القاهر وقس على هذا معنى قولهم يا للدواهى وقيل بنوع آخر وهو ان هذا التعجب من عظم الدواهى ومن كثرة الماء ويكون دعاء للماء كانك ترى منه ما يعجبك فتقول تعال يا ماء فهذا اوفيك حتى ترى فانك عجيب الشان ولا يعرفك كل احد فى هذا الموضع وقس على هذا معنى قولهم يا للدواهى **قوله** يا لزيد لاقتلنك معناه احضرك بالدعاء يا زيد تعال لاقتلنك **قوله** كان المهدد الخ اعلم ان ضمير ليحضر وضمير منه وضمير خصوصيته راجع الى المهدد بفتح الدال وضمير فينتقم وضمير ويستريح راجع الى المهدد بكسر الدال فيكون معنى قولهم يا لزيد لاقتلنك

على هذا التقدير استغيث لك يا زيد من الم الخصومة لا تنلك ولم تنل الخصومة لئلا اقتلك وقيل
في جعل اللام للاستغاثة تكلف **قوله** وكان المتعجب الخ فقوله فيقضى من القضاء او من
الانقضاء وضميره راجع الى المتعجب فيكون معنى قولهم يا للماء على هذا التقدير استغيث بك يا
ماء منك اغتنى ولحضره لا اقضى منك التعجب واخلص من التعجب فيكون للمستغاث والمستغاث له
شيئا واحدا وهو الماء **قوله** يا قوم اوياء هولاء اعجبوا للماء معناه ادعوكم يا قوم لاجل الماء
لتنظروا فيه وتعجبوا منه وقس على هذا معنى قولهم يا قوم للدواهي **قوله** لاشتماله ما يقتضي
وهو تباين المستغاث بالمستغاث له او وقوع مدخول اللام موقع الكاف **قوله** لاقتضاء
الالف فتح ما قبلها لا يقال هذا الدليل لا يثبت المدعى لجواز ان يقتضي الالف فتح ما قبلها وكان الاسم
الذي لحق باخره الالف معربا مثل جاء العصا لانا نقول ان هذا الدليل ليس دليلا على كون المنادي
مبنيا بل دليلا على كون بنائه على الفتح او لا نقول ان هذا الدليل دليل على كون المنادي مبنيا على
الفتح لكن بضم مقدمة مطوية تقديره لان المنادي المفرد المعرفة التي لحق باخره الالف لا استثناء
مشابه لكاف الحرفية التي في ذلك مشابهة موثرة للبناء ولاقتضاء الالف فتح ما قبلها وكل اسم
كذلك فهو مبني على الفتح فتبين ان هذا المنادي مبني على الفتح **قوله** لان اللام يقتضي الجر
الخ ان اردتم به ان اللام يقتضي الجر اللفظي فمم وان اردتم به ان اللام يقتضي الجر اعم من ان يكون لفظا
او تقديرا فمسلم لكن قولكم فيظهر اثرهما متناف ممنوع **قوله** او تقديرا وانما قيد به لان المنادي
المفرد المعرفة والمستغاث ايضا منصوب محلا فلا فائدة في قوله ما سواهما **قوله** وما
غيره مغير عن حاله فقوله ما نافية وغير فعل ماض وضمير المنصوب راجع الى ما في قوله ما سوى
وضمير حاله ايضا راجع الى ما وقوله مغير فاعل والمراد بالحال ههنا النصب والمغير في المنادي
المفرد المعرفة هو المشابهة وفي المستغاث باللام هو اللام لانه يقتضي الفتح **قوله**

قوله او شبه مضاف ای اما ان لا یکون مفردا بان یکون شبه مضاف فهذا القسم قسم ثان
وهذا توقیت لنصب رجلا فیکون معنی قوله یا رجلا مقولا لغیر معین انه یقال یا رجلا بالف حال
کون لفظ رجلا مع قطع النظر عن نصبه ومقولا لغیر معین قوله لا تقیید له ای لا یقید رجل بهذا
القید فیکون معنی قوله یا رجلا مقولا لغیر معین بانه یقال یا رجلا بالنصب حال کون رجلا الذی
هو بالنصب مقولا لغیر معین یفهم منه ان رجلا بالنصب فی یا رجلا جاز ان یکون مقولا لمعین و
لغیر معین وکان قوله لغیر معین قیدا احترازیا قوله یا حسنا وجهه ظریفا قال قدس
سره فی الحاشیة وانما قیدناه بقوله ظریفا لیکون نصا فی کونه نکرة لم یقصد به معین فانه لو قصد
به معین یقال یا حسنا وجهه الظریف قوله اذ حینئذ للتعلیل وحینئذ للظرف قوله
هذه العبارة یعنی نفس یا طالعا جبلا اعم من ان یراد به معین او غیر معین وباعتبار الارادة
بها معینا یکون مثالا للقسم الثانی وباعتبار الارادة بها غیر معین یکون مثالا للقسم الرابع قوله
لیدخل متعلق بقوله انما جعلنا قوله ولم یجر عطف علی قوله لم یجر فی قوله لما لم یجر ای لما
لم یجر فیما هو الخ وهذا المعطوف والمعطوف علیه لف وصرح عطف علی قوله فصل وهذا المعطوف والمعطوف
علیه نشر علی ترتیب لفه قوله وقد یجوز هذا من التجویز لا من الجواز قوله وکان من الحروف
المشبهة لا من الافعال الناقصة قوله علی تقدیر مباشرة حرف النداء المباشرة بمعنی المقارنة
قوله المقدم علی الخلیل ای المقدم باعتبار الزمان لا باعتبار الرتبة قوله وابو العباس هو
المبرد الخ قیل علیه بان الامر علی العکس اولی لان اللام فی المعرف باللام الذی جاز نزعه ان
للتعریف فلم یجز اجتماع حرف النداء معه واما اللام الذی لا یجوز نزعه فلا یکون للتعریف فیجوز
اجتماع حرف النداء معه فیکون منادی مستقلا قوله لانها اذا وقعت الخ اعترض علیه
بان هذا الدلیل لو صح بجمیع مقدماته لزم ان یکون توابع المنادی المبنی علی ما یرفع به اذا کانت

مضافة اضافة لفظية او شبيه بمضاف نحو يا لان كلا منهما اذا وقع منادى ينصب فنصبه اذا
وقع توابع اولى لان حرف النداء لا يباشره واللازم باطل فكذا الملزوم **قوله** ولا يجري الحكم
الخ اى ولا يجري المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا بالاضافة الحقيقية **قوله**
لانه لا يمتنع الخ اى لانه لا يمتنع دخول يا على المنادى بالاضافة الحقيقية ويمتنع دخوله على المعطوف
المذكور ولا يجري على المعطوف المذكور مضافا بالاضافة الحقيقية **قوله** غير مقيد بحال سوا
الاحوال والمراد بالاحوال ههنا كونهما مفردين وكونهما مضافين وكونهما مشاركين وكونهما نكرتين **قوله**
مجرد عن التاء الخ اى مجردا عن التاء او ملحوقا بالتاء فالضمير راجع الى التاء باعتبار كونه عبارة
عن حرف وحرف التاء فى ضاربة مثلا فقوله او ملحوق بها اما تقديرا او تفسيرا وعلى التقديرين
ايا ما يكون معنى العبارة والعلم الموصوف بمادة ذلك اللفظ اعم من ان يكون مجردا عن التاء
او ملحوقا بها **قوله** بلا تخلل واسطة الخ والمراد بالواسطة اما ان يكون صفة او
غير صفة فان كان الاول فكونه متبادرا الى الفهم مسلم وان كان الثاني يلزم جريان الحكم
فى مثل يا زيد الظريف ابن عمرو واللازم باطل فالملزوم مثله **قوله** اى اذا اريد الخ انما
زاد رحمه الله لفظ اريد لانه يفهم من ظاهر عبارة المتن ان توابع المعرف باللام امر مقول لفظ
يا ايها الرجل المراد والامر ليس كذلك والمقصود من هذه العبارة تعليم المبتدى طريق نداء
المعرف باللام والملائم به عبارة الشارح لا ظاهر عبارة المصنف **قوله** وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة الخ فيكون المعنى على هذا التقدير وتوابع المنادى المبنى المفردة من التاكيد والصفة
التى هى غير صفة المنادى المبهم والمعرف باللام ويمكن ان يراد بالتوابع فى قوله وتوابع المنادى
التوابع التى لم تكن مقصودة بالنداء وان يراد بالمنادى الذى كان مقصودا وعلى التقديرين
لم يكن الصفة المذكورة بمنزلة المستثنى بالقيدين المفهومين من ظاهر عبارة المتن **قوله**

وجواز الوجهين هما الحمل على اللفظ والحمل على المحل **قوله** بناء على قاعدة اى بناء على تحقق تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام فى لفظ الله **قوله** ولعدم جريان متعلق بقوله حكوا **قوله** من اجلك يا التى تيمت قلبى ❊ وانت بخيلة بالوصل عنى بالفارسية از جهت عشق خود ت اى آنكه خوار ساختى تو دل مرا وحال آنكه بخيل كنندهٔ تو در حالتى كه نگاه دارندهٔ تو وصل را از من فقوله عنى متعلق بقوله بخيلة على تضمين معنى الامساك فيه **قوله** لان لامها الخ هذا دليل على عدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى الخ **قوله** تركيب تكرر فيه الخ فقوله صورة اما متعلق بقوله المنادى المفرد المعرفة واما متعلق بقوله تكرر من حيث انه مسند الى قوله المنادى المفرد المعرفة ولم يكن الثانى فى المثال المذكور منادى مفرد امعرفة حقيقة بل كان مضافا عند سيبويه وعند المبرد بل كان مفرد امعرفة صورة عندهما كما يكون تكرار الصورة على احتمال ويكون المنادى منادى مفرد امعرفة على احتمال آخر **قوله** والسيرا فى اجاز الضم مكان النصب اى النصب الذى اجازه المبرد وسيبويه اعلم ان تيم الاول عند السيبويه والمبرد منادى مضاف حقيقة ومفرد معرفة صورة وعند السيرافى منادى مفرد معرفة حقيقة وصورة فلهذا لم يجعل منصوبا بل جعل مفتوحا اتباعا النصب الثانى **قوله** ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم لانه مفرد معرفة حقيقة وصورة عند السيرافى **قوله** كما فى يا زيد ابن عمرو اى كما فى زيد ابن عمرو فى قولنا يا زيد ابن عمرو **قوله** وهذان الوجهان اى سقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء الفا **قوله** ليتخلص اى ليتخلص المتكلم عن النداء حال كونه متوجها الى المقصود **قوله** فخفف يا غلام فى قوله يا غلام فى مفعول لم يسم فاعله والعامل فيه خفف على البناء المجهول **قوله** وهما اى هذان الوجهان اى اسقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء الفا **قوله** لمناسبة الياء يعنى ان الكسرة حركة مناسبة للحرف

للمبدل منه فيكون في البدل مشابهة من المبدل منه **قوله** لا بالنظر الى الابن ايضا
يعني ان هذا الاختصاص كما يكون بالنظر الى الام والعم لا يكون بالنظر الى الابن اي لا يكون
هذا الاختصاص بالنظر الى مجموعهما اعني هما الام في المثال الاول والعم في المثال الثاني
وثانيهما الابن وكذا الماصح قولهم بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة والتالي باطل والمقدم
مثله **قوله** لكثرة الاستعمال اي جعل كل من المعطوف والمعطوف عليه دليلا لا يكون المراد
لكثرة الاستعمال كثرة الاستعمال بالنسبة الى باب غادي **قوله** ولما كان من خصائص
الخ اعترض عليه بان كون الترخيم من خصائص المنادى باطل لانه يوجد في غيره كما اشار المصنف
اليه بقوله وفي غيره ضرورة **قوله** اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى فان قيل بين هذه العبارة
وبين قوله بان دعت اليه ضرورة في الطريق الاولى تدافع لانه يقتضي وقوع الترخيم في المنادى
لاجل الضرورة الشعرية التي هي غير مجرد التخفيف وهذه العبارة يقتضي عدم وقوع الضرورة
علة الترخيم قلنا معنى قوله لمجرد التخفيف ان مجرد التخفيف لو كان علة الترخيم لصح في كل
الموضع الذي رخم آخر المنادى للضرورة صلح الترخيم فيه لمجرد التخفيف مع قطع النظر عن الضرورة
قوله اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول الخ يفهم من ظاهر العبارة ان ارجاع ضمير
شرطه الى الترخيم المطلق على التقدير الاول والى ترخيم المنادى على التقدير الثاني غير جائز و
ليس الامر كذلك لان ارجاعه اليهما على كل من التقديرين جائز **قوله** ولزيادته على
الثلثة لم يلزم نقص الاسم الخ اي نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وهو كونه على ثلثة احرف
ولما عن ثبة فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به **قوله** ولم يبالوا ببقائه نحو ثبة بضم الثاء
و معنى لم يبالوا بالفارسية باك نداشتند عربيان و معنى ثبة بالفارسية گروه و جماعة
قوله فان الياء والنون فيهما اي فان الياء في ثمانية والنون في مرجانة **قوله**

من الوسامة اى الحسن اى من الوسامة التى بمعنى الحسن بضم الحاء وسكون السين وسوبالفارسية

خوبى **قوله** من باب عمار بتشديد الميم والمراد به كل اسم كان فى آخره حرف صحيح قبله

مدة **قوله** فى حكم الصحيح فى الاصالة او فى صحة اجراء الاعراب عليه **قوله** حركة

ما قبلها الخ فخرج بحو سنور وعليق وهو بنت يتعلق بالشجر **قوله** لان عنو ثبون جمع ثبة

بضم الثاء وهى بالفارسية گروه از گوسفند **قوله** وقلون جمع قلة وهى الخشبة

الصغيرة التى يضربها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يعنى گلى دنڈا ١٣١ **قوله** لئلا يرد المثل السائر اى

المشهور اعتراض عليه بان اخر المنادى اذا كان حرفا صحيحا غيراصلى قبله مدة اصلية

ثم حرف واحد فيرد المثل السائر **قوله** وبلت عن النقد قال قدس سره النقد صغار

الغنم انتهى قال فى الصراح نقد بفتحتين نوعى از گوسفند كوتاه دست و پاى زشت روى

قوله ويعلم من بيانه الخ وانما قال هذا اشارة الى ان المراد بقوله وان كان مركبا انه وان كان مركبا

غير اضافى وغير جملة **قوله** فى التفجع بالفارسية دريغ خوردن **قوله** والويل

بالفارسية عذاب **قوله** ممتاز اما حال او تمييز **قوله** اى مثل حكم واعطاء يد

لفظ المثل لمقتضى المحمل **قوله** اذ الميم اصلها الضم يعنى ان الميم فى الاصل بالضم

قوله مخاطبين اثنين وانما قال اثنين لئلا يقرع القارى مخاطبين بكسر الباء **قوله**

من قسم للندبة المتفجع عليه عندنا الخ انما قال هذا لئلا ينتقض الحكم بمثل واحسرتاه وامصيبتاه

ووا ويلاه **قوله** والتفجع عليه اى ليعذر النادب بمعرفته فى التفجع عليه **قوله** و

يعرف به فعل مجهول عطف على النقل اى ذما اشتهر بهذا اللفظ مبنى وبسبب خاص يعرف هذا

المندوب بهذا اللفظ **قوله** وحكى يونس الخ اعلم ان الحاق الالف بآخر صفة المندوب فى

فى هذا المثال على تقدير كون الياء فى جمجمتى مشددة احدهما ياء التثنية وثانيهما ياء التكلم المضاف

اليه واما اذا كانت مخففة فلا يكون الحاق الالف باخر الصفة بل يكون باخر المضاف اليه فلا يكون
هذا المثال مقويا ليونس **قوله** لان نداءه لم يكثر اعترض عليه بانكم ان اردتم بقولكم لان
نداءه لم يكثر الخ ان نداء اسم الجنس كثير في نفس الامر لكن لم يكثر مثل كثرة نداء العلم فسلم
لكن قولكم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى ممنوع وان اردتم
ان نداء اسم الجنس لم يكثر في نفس الامر فممنوع واعترض ايضا بان هذا الدليل لو صح
بجميع مقدماته لزم عدم جواز حذف حرف النداء اذا كان مقارنا مع اي اذا وصف بذي
اللام او بالموصوف بذي اللام واذا كان مقارنا مع المضاف الى اي معرفة كانت او نكرة و
اذا كان مقارنا مع الموصولات لجريان الدليل واللازم باطل فكذا الملزوم **قوله**
لانه كاسم الجنس في الابهام هذا الدليل لو صح بجميع مقدماته لزم عدم جواز حذف
حرف النداء اذا كان مقارنا مع الموصولات لجريان الدليل واللازم باطل فكذا الملزوم **قوله**
والحذف ينافيه ان اراد به ان الحذف بلا قائم مقامه ينافيه فمسلم لكن الدليل لا يثبت
المدعى وان اراد به ان الحذف اعم من ان يكون مع قائم مقامه او بلا قائم مقامه ينافيه
فممنوع **قوله** سواء كان اي سواء كان جواز الحذف **قوله** والمضاف الى اي معرفة
عطف على قوله العلم اي فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء **قوله**
والموصولات عطف على قوله العلم على مذهب وعلى قوله المضاف الى اي معرفة كانت على مذهب
قوله شذ وذا اي حذفا شاذا **قوله** وفي اقتدا من اهتدى يقتدي
قوله قيل هي رقية بالفارسية افسون **قوله** اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة
في القرى الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن الكروان
طائر طويل العنق **قوله** فلا تخلى بالفارسية كذاشته نمي شوي تو هذا اذا كان

باسی خلاص بی شوی مع هذا اذا کان مغلوبا **قوله** کل اسم بعده الخ اعلم ان لفظة
کل ههنا لیس فی موقعه لان التعریف انما یکون للجنس و بالجنس لا للافراد و بالافراد و
المحدود بالحقیقة ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر و الحد مدخول کل هو اسم بعده فعل
او شبهه مشتغل عنه بضمیره الخ لکن لما دخل علیه کل افاد الحد مساواة المحدود
علی کل حد فیکون مانعا و ابطل عدم انحصار المحدود فیها العدم ذکر غیرها فیکون جامعا
فیحصل حد جامع و مانع و یکون جمعه و منعه کالمنصوص علیه و قول المص عنه متعلق
بالاشتغال بتضمین معنی الفراغ کما یفهم من عبارة الشارح و هی قوله و حاصله الخ او لان
الاشتغال بمعنی الاعراض فح لا حاجة لارتکاب التضمین **قوله** بسبب ذلک الاشتغال
لا بسبب آخر یعنی بسبب الفراغ لا یکون الا بسبب ذلک الاشتغال **قوله** لو سلط التسلیط بالفا
برکما شئت **قوله** بمناسبه بالترادف او اللزوم و لو قال بمناسبة بالترادف او اللزوم
او بان یکون معنی الفعل او شبهه بالنسبة الیه معنی مجازیا لکان اولی **قوله** و بقی الفراغ
عن العمل الی آخره اعترض علیه بان هذا القید یخرج ایضا نحو زیدا ضربته فان المانع من عمل
ضربته فی زید لیس مجرد اشتغال بضمیره فان عمل الفعل المقدر و نصبه ایاه ایضا مانع **قوله**
و رفعه ایاه عطف تفسیری لقوله عمل معنی الابتداء **قوله** و ههنا صورة رابع قیل ههنا
صور خمس و الاربعة هی المذکورة فی الشرح و اشتغاله بالضمیر مع تقدیر ما یناسب الفعل
یکون معناه بالنسبة الیه مجازیا **قوله** و یختار فی الاسم المذکور ای فی الاسم الواقع
فی مکان الاضمار علی شریطة التفسیر لا فی الاسم الذی بعده فعل او شبهه مشتغل
عنه بضمیره او متعلقه لو سلط علیه هو او مناسبه لنصبه لان فی ذلک الاسم لا یجوز
الا النصب **قوله** و یرجح بمجهول ضمیره راجع الی الرفع **قوله** یرجح الرفع بسبب مثله

عن الحذف تقديره يرجح جواب الشرط وهو اما مجهول او معلوم وعلى التقدير الاول يكون الياء
فى قوله تبلدت له للسببية على التقدير الثانى يكون قوله الرفع مفعولا والباء للتعدية انا
ومدخولها فاعل قوله مع انما كنيت اى مع ان قرينة الرفع كائنة قوله اذهى
عاملة فى المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل ويمكن جعل كل من المعطوف والمعطوف
عليه ذيلا برأسه قوله يعنى موضع وقوع الخ المتبع تفسيرها فى قوله ما قبله لا
والمراد به التركيب اى وجه اختيار النصب فى الاسم المذكور فى تركيب وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى
قوله لكن الامر حيث هو مفسر فى هذه الحال الخ اى لكن لا خوف التباس ما هو مفسر فى حال
النصب من حيث هو مفسر فى هذه الحال اى فى حال النصب بل خوف التباس ما هو مفسر
فى حال النصب من حيث هو خبر فى حال الرفع فمعنى عبارة المص هكذا لكن خوف لبس ذات
المفسر من حيث هو خبر فى حال الرفع بالصفة وبهذا التحقيق اندفع ما توهم من ظاهر
عبارة المص وهو كون ما هو خوف الالتباس بالصفة فى حال الرفع متصفا بالمفسرية فى هذه
الحال قوله فلا التباس لما مر اى فلا التباس على تقدير الرفع انما هو بين خبرية
قوله لا بينه وصفة التفسير اى لا بين ما هو مفسر على تقدير النصب وصفة التفسير
وبين صفته قوله فان التركيب وهو قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر لا يحتمل
كون خلقناه مفسرا وكونه صفة معا لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب الاول و
ان نصب لا يحتمل الثانى قوله ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه الخ فان قيل يفهم منه
ان الاسم المذكور لو رفع وجعل خلقناه خبرا يكون المعنى مغايرا للمعنى الذى هو على تقدير
جعل خلقناه صفة لكل شئ وليس الامر كذلك لان المراد بالشئ هنا المعنى الذى هو المشهور
بين الحكماء وهو ما اخبر عنه وهذا المعنى يتناول الممكن والممتنع والواجب اما المعنى الذى هو

المشهور بين اهل السنة وهذا المعنى يختص بالوجود وعلى التقديرين فلابد من تخصيص الشئ بالمخلوق والا لم يصح الحكم اما على التقدير الاول فلدخول الممتنعات فيه واما على التقدير الثاني فلدخول الواجب وصفاته فيه واذا خصص بالمخلوق فالمعنى المفهوم على تقدير الرفع يكون مقصودا سواء جعل قوله خلقناه خبرا او صفة فلم يكن المعنى على تقدير الخبرية مغايرا له على تقدير الوصفية لان المعنى على تقدير التخصيص وجعل خلقناه صفة كل مخلوق مخلوق لنا بقدر فلم يصح قوله مع مخالفته المعنى المقصود قلنا ولئن سلم قوله وعلى التقديرين فلابد من تخصيص الشئ بالمخلوق ولكن قوله لان المعنى على تقدير التخصيص وجعل خلقناه صفة الى آخره مم بل المعنى كل مخلوق لنا بقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود لا يقال ان نحوفا لبس المفسر بالصفة في الاية المذكورة على تقدير الرفع لم يرجح النصب لا على تقدير النصب يلزم كون الواجب وصفاته مخلوقا لله تعالى ويلزم من كون صفات الواجب مخلوقة له كونه محلا للحوادث وهما منحان للرفع لانا نقول ان اردتم ان لزوم الامرين المذكورين على تقدير النصب لا يكون الا على تقدير عدم تخصيص الشئ بالمخلوق او بما سوى الواجب وصفاته لم يفد عليكم لانهما يلزمان على تقدير الرفع ايضا وان اردتم ان لزومهما على تقدير النصب يكون على تقدير تخصيصه باحد الامرين المذكورين فلا نسلم

قوله فانه يوهم كون الخ اى فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى وهو غير صحيح اعترض عليه بان بطلانه مم لان الواجب وصفاته من الاشياء الموجودة مع انه غير مخلوقة لله تعالى اجيب عنه بان قوله كما هو مذهب المعتزلة الخ قيد لقوله بعض الاشياء الموجودة اى فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الا خيارية

للعباد غير مخلوقة لله تعالى **قوله** والا لم يصح العطف على الصغرى اى وان لم يكن قوله عنده اوفى الدار ونحو ذلك مقدرا وفى هذا التركيب لم يصح العطف على الصغرى **قوله** لعدم الضمير اى لعدم الرابط وقد عرفت ان الرابط لازم فى الخبر اذا كان جملة وفيما نحن فيه اذا عطفت الجملة على الصغرى يصير الجملة خبرا **قوله** قلنا هذا باعتبار المنتهى الخ نوقش بان هذه القرينة لا تعارض السلامة عن الحذف **قوله** فانه وان صدق الخ اى فان زيدا من حيث انه وقع قبل قوله ذهب به مع قطع النظر عن الاعراب **قوله** يكون تقديره زيدا دلالة او حال حكون تقديره بلا دبس زيد الذهاب به بالفارسية مالدبس است زيد را برده شده زيد وهذا المعنى لازم لمعنى ذهب به **قوله** الى ان يحلوا لا خراجه اى الى ان يتكلفوا **قوله** مرتبط بمعنى الشرط مرتبط بمدخوله بمعنى الشرط **قوله** للدلالة على سببية الجزاء ولا معنى بالاحتياط الا هذا الدلالة **قوله** لتسليط الفعل المذكور بعده الخ وفيه بحث لان امتناع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله لا يستلزم تعيين الرفع فى الاسم المذكور وانما يستلزم تعيين الرفع اذا كان تسليطه للبناء ايضا متعلقا بهم **قوله** او الزانية مبتدأ محذوف المضاف لان المبتدأ بالحقيقة هو المضاف ولما حذف واقيم المضاف اليه مقامه سمى مبتدأ بطريق المجاز **قوله** الرابع من تلك الخ قيل ان قوله التحذير لم يكن محمولا على قوله الرابع من تلك اجيب بان مجموع وجوب حذف ناصب المفعول به صفة للتحذير وان كان الوجوب صفة للحذف والحذف صفة للناصب فيكون التحذير موصوفا بمجموع وجوب حذف ناصب المفعول به وفعلا وموصوفا له فيكون محمولا عليه وبان المحمول محذوف اى الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها موضع وقع المفعول به فيه للتحذير **قوله** لضيق الوقت عن ذكره اعترض عليه بان

الشارح رہ جعل ضیق الوقت نکتة توجیه للحذف وهو خلاف ما فهم من علم المعانی وهو کونه

نکتة مرجحة للحذف وبانه لو کان نکتة موجبة للحذف لزم ان یکون نکتة موجبة لحذف المبتدا

فی قولنا غزال فی وقت الضیق تقدیره هذا غزال واللازم باطل فکذا الملزوم **قوله**

وهو فی اللغة تجزیة شیء ای کل من التجزیة والتبعیض معنی التجزیة لا مجموعهما وفی ارجاع الضمیر

لا یخلو عن استخدام لان المراد بالتجزیة فی قوله الرابع التجزیة بالمعنی الاصطلاحی وفی ضمیرة ارجاع

الضمیر اما لفظه او معناه اللغوی **قوله** بالمفعولیة فائدة هذا القول غیر ظ لان الاسم الذی

عمل فیه النصب بتقدیر اتق ولم یکن هذا الاسم تحذیرا غیر ظ **قوله** ای حذر الخ اعلم

ان قول المص تحذیرا یحتمل ان یکون حالا وح یکون العامل العمل الذی دل علیه قول المص هو معمول

ویحتمل ان یکون مفعولا له وکان العامل فیه لفظ تقدیری فی قوله بتقدیر اتق **قوله** فان قلت

فعلی هذا الخ لان صفة الشیء وخبره او معطوفا علیهما اذا کان جملة فلا بد من ضمیر فقول المص او

ذکر المحذر منه جملة معطوفة علی جملة اخری هو ذکرا وحذر المقدر الذی هو صفة لقول المص معمول

فلا بد من ضمیر **قوله** قلنا نعم الخ تقدیره انه نعم لا بد من ضمیر اذا لم یکن العائد غیر الضمیر

لکن المص وضع فی المعطوف المظهر موضع المضمر فهو کما فی قوله تعالی الحاقة الخ **قوله**

اذ تقدیر الکلام الخ هذا دلیل علی وضع المظهر فی موضع المضمر ای تقدیر الکلام او معمول بتقدیر

اتق ذکره مکررا لان المص وضع المظهر الذی هو لفظ المحذر منه موضع الضمیر العائد الی المعمول فیکون

قوله ذکر المحذر منه صفة لقوله معمول ای او معمول ذکر المحذر منه مکررا **قوله**

اشعارا الخ هذا دلیل علی وضع المظهر موضع المضمر ای لاجل الاشعار بان المعمول فی هذه المرتبة

محذر منه لا محذر **قوله** بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك یعنی ان کلا من هذین

معنی قوله ایاک والاسد لا مجموعهما وقس علی هذا قوله وبعد نفسك الا **قوله** وعلی

التقدير الخ لما على التقدير الاول وهو كون معناهما بعد نفسك من الاسد وبعد نفسك من
حذف الارتب فظ واما على التقدير الثاني وهو كون معناهما بعد الاسد من نفسك وبعد حذف
الارنب عن نفسك فان المراد بتحذير الاسد والحذف من نفسك تنزيها منهما لاغتنامهما
اسهبا وان كان من خوف من فوهما محذرا منه ظاهرا **قوله** لانه لا يقال اتقيت زيدا من
الاسد لان معنى الاتقاء بالفارسية پرهيز يدن يا پرهيزانيدن **قوله** ونح هو من التنحي
بالفارسية بر گردانيدن او نج بالجيم وهو من التنجية بالفارسية رهانيدن **قوله**
وتقدير بعد في مثال النوع الخ اي في مثال النوع الثاني المذكور في المتن وهو الطريق الطريق
قوله وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك الخ اي فيصح ان يقدر بعد الخ
لا يقال ان قولنا نفسك نفسك محذر منه لان تقديره اتق نفسك نفسك فلا يصح تقدير بعد فيه
ولا يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك لانا نقول نصحح تقدير بعد نفسك وصحة القول
بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك بالنظر الى المآل والمثال المذكور وان كان محذرا منه في الحال
لكنه بالنظر الى المآل محذر لان اتقاء الشيء من نفسه والتحذير ليس الا اتقاء بها الشخص في ضرر
والمحذر منه في الحقيقة هو الضرر والمحذر هي النفس بالمآل فيكون المعنى وفي بعض افراد النوع
الثاني بالنظر الى المآل فيكون المعنى بعد نفسك مما يؤذيك بالنظر الى المآل اذا عرفت هذا فاعلم
ان قول المصنف وذكر المحذر منه مكررا اعم من ان يكون محذرا منه في الحال او في المآل او
في الحال والمآل **قوله** في قسمي النوع الاول لا يقال لم يفهم قسمان للنوع الاول فلا يصح
قوله في قسمي النوع الاول لانا نقول يفهم قسمان للنوع الاول في ضمن مثاله احدهما التحذير الذي
يكون ما بعده اسم صريح وثانيهما التحذير الذي لا يكون بعده اسم صريح اولانا نقول ان المراد
بقوله في قسمي النوع الاول انه في مثالي النوع الاول **قوله** لان حذف حرف الجر عن ان وان

المفتوحتين وذلك لان ان حرف موصولة طويلة ذيلها بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها
في تاويل اسم واحد فلا يقال لفظا ما هو بالحقيقة اسم واحد فايجاز وافية التخفيف قياسا
بحذف حرف الجر هاهنا لا ان المشددة حرف طويلة باسمها وخبرها لكونها مع الجملة التي بعدها
في تاويل اسم واحد فلا يقال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد فاجاز وافية التخفيف قياسا بحذف
حرف الجر **قوله** المفعول فيه ما فعل فيه فعل الخ لا يقال بان التعريف ليس بمانع ولا جامع لانا
نقول في التعريف المضاف محذوف قبل ما الموصول او قبل ضمير فيه او نقول في التعريف مجاز ان
اجري احكام المعنى على اللفظ **قوله** او مطابقة اذا كان العامل مصدرا لا يقال يفهم
من العبارة ان العامل اذا كان مصدرا يكون الحدث مذكورا بالمطابقة وليس الامر كذلك لان
العامل اذا كان مصدرا يكون للتاكيد او العدد او النوع فلم يكن الحدث مذكورا مطابقة
بل تضمنا لانا نقول ان المراد ان العامل اذا كان مصدرا يكون الحدث مذكورا بالمطابقة في الجملة
لا يقال فعلى هذا التقدير خرج المفعول فيه الذي كان عامله مصدرا وكان الحدث مذكورا في
ضمنه تضمنا لانا نقول ان امثال هذه المادة من المفعول فيه الذي فعل فيه الحدث المذكور
تضمنا في ضمن شبه الفعل **قوله** نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه الخ اعترض عليه بان المراد
يكون الحدث معقولا فيه من زمان او مكان قيامه بالفاعل الحقيقي او الحكمي في ذلك الزمان
او المكان بحيث يصح اسناده اليه لئلا يرد على التعريف مثل مات زيد يوم الجمعة واذا كان كذلك
لم يخرج نحو يوم الجمعة يوم طيب بقوله مذكورا لان فعل الطيب مذكور في التركيب المذكور وفعل
الفعل في يوم الجمعة لان قيام الطيب يوم الجمعة لا يكون الا فيه فلا يصح قوله لانه ليس بمذكور
قوله لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة بالفارسية حاضر شدم روز جمعه را باين معنى
كه مقارن شدم روز جمعه را باين معنى كه عالم شدم روز جمعه را همچه ان كه گفته مي شود

که حاضر شدم نماز جمعہ را و حاضر شدم جنگ را **قوله** ای المفعول فیه ما فعل فیه

الخ ای المفعول فیه ما فعل فیه فعل مذکور و ذکر من حیث انه فعل فیه فعل **قوله**

ولا یخفی الخ قیل علیه انه یجوز ان یکون الشیٔ الذی فعل فیه فعل مذکور من حیث انه فعل

فیه فعل مذکور لکن لم یکن ذلک مذکورا من هذه الحیثیة **قوله** اذا التلفظ بها

یوجب الجوار الخ اعترض علیه بانه ان ارید الجر اللفظ فممنوع وان ارید الجر اعم من ان یکون ملفوظا

او مقدرا فمسلم لکن التقریب لا یتم **قوله** اذ لا یمکن حمله علی الزمان المبهم فان قیل من

عدم امکان حمل المکان المحدود علی الزمان المبهم لم یلزم عدم قبوله تقدیر فی لجواز قبوله

تقدیر فی بسبب حمله علی المکان المبهم او الزمان المعین کما یحمل علی المکان المبهم لفظ عند ولدی

وشبههما ولفظ مکان **قوله** وفسر المبهم من المکان بالجهات الست فیه نظر لان کل

واحد من فوق وتحت وامام وخلف ویمین وشمال من المکان المبهم الذی قبل تقدیر فی

ولم یصدق علی شیٔ منها الجهات الست فیکون التفسیر بالاخص فینبغی ان یفسر بالجهة

التی انحصرت فی الجهات الست **قوله** وما فی معناها مثل الشمال بفتح الشین والعلو

والسفل والجنب **قوله** حمل علیه ای علی المبهم المفسر بالجهات الست الخ اعلم ان مراد المص

بقوله وظروف المکان ان کان مبهما المکان اعم من الجهات الست وعند ولدی وشبههما یکون

ضمیر علیه راجعا الی المکان المبهم المفسر بالجهات وان کان مساویا بالجهات الست فلا حاجة

الی رجاع الضمیر الی المبهم المفسر بالجهات الست بل ارجاعه الی المکان المبهم کاف **قوله**

وان کان متعینا اشارة الی جواز کون لفظ مکان غیر معین لان المکان اذا اضیف الی الشخص و

کانت الاضافة للعهد الخارجی یکون معینا واذا اضیف الی الشخص وکانت الاضافة للعهد الذهنی

لم یکن معینا بل مبهما واعلم ان الابهام مقابل للتعیین لا للتعریف **قوله** لان الفعل لا یطلب

الخ هذا الوضع لزم ان لا يكون الدار مفعولا فيه على تقدير استعماله بفى واللازم بط وكذا
الملزوم **قوله** ومما يويد ذلك الخ هذا الوضع لزم ان لا يكون البلد فى قولنا دخلت
الدار فى البلد مفعولا فيه واللازم بط فكذا الملزوم بيان الملازمة ان كل فعل نسب الى
مكان خاص لم توقعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره بانه اذا ضربت زيدا فى الدار
التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته
فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى البلد ليس كذلك لانه اذا قال الداخل فى الاقليم دخلت
فى البلد لا يصح ان يقول دخلت فى الاقليم فنسبة الدخول الى البلد ليس كنسبة الافعال
الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون البلد مفعولا فيه **قوله** مما فعل مطلقا او به
الخ اى فعل فعلا مطلقا او به الخ **قوله** اى ملفوظا لا يقال ان هذا التفسير لا يصح
لان الحدث لا يكون ملفوظا الا حقيقة ولا مجازا لانا نقول اسناد الملفوظ الى الحدث صحيح
بطريق المجاز باعتبار الدلالة بشبهة الاتصال بين الدال والمدلول **قوله** فان قلت
هو من كان معه فى ضربته تاديبا اى من كان فى ذاته فى ضربته تاديبا **قوله** قلنا المراد
الخ لا يقال ان هذا التعريف يصدق على المادة المذكورة ايضا لانه يصدق عليه ان ما فعل
لاجله حدث من كان معه فى التركيب الذى هو فيه لانا نقول المراد بقولنا هو فيه انه مع
خصوصه فيه فالتاديب اى فى اعجبنى التاديب فى صدق عليه انه الحدث من كان مع ذاته
فى ضربته تاديبا لكن لم يصدق عليه ان الحدث من كان مع خصوصه فى التركيب فيكون حاصل
معنى التعريف ما فعل لاجله حدث من كان مع خصوصه فى التركيب فيكون حاصل معنى قول
المجيب هو من كان معه فى التركيب الذى هو فيه انه من كان مع خصوصه فى التركيب **قوله**
فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه لا يقال ان الضرب الذى هو فى قوله

الضرب المطلق والتاديب الذى هو فرد من التاديب المطلق المرادين من قولنا ضربته تاديبا
متحدان بالذات فلم يصح قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه لانا نقول
انهما وان كانا متحدين بالذات لكنهما مختلفان بالاعتبار وهذا كاف بين السبب والمسبب
وبين المترتب والمرتب عليه اولانا نقول اراد مترتبا ما يتضمنه التاديب اعنى التادب لنفسه
قال الشارح الرضى العلة الحاصلة بالتاديب انما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركته الفعل المعلل فى الفاعل وفى الزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم تنتصب
عند النحاة **قوله** وقد تخرج عن هذا الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب
قوله لانها اذا اظهرت لزم الجر انما اراد به لزم الجر اللفظى فممنوع وان اراد به
لزم الجر فى الجملة اى اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا فلا يتم التقريب **قوله** فلا يقدر غيرها
لانه لو قدر غير اللام فيتبادر الذهن الى تقدير اللام ويسبقه **قوله** كقوله تعالى انا لو
لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله معنى الخاشع بالفارسية
دگرگون شونده ومعنى المتصدع پراگنده شونده **قوله** وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا بالفارسية پس بسبب ظلمى كه صادر شده است از آن جماعتى كه در آمدند اندر
دين يهودى حرام گردانيديم ما **قوله** او زمان الخ اى او زمانا للضرب والتاديب الفردين
للضرب والتاديب المطلقين والمرادين فى هذا التركيب واحد **قوله** اذ لا مغايرة بينهما
الا باعتبار اذ الحدث الصادر عن الفاعل باعتبار انه مؤلم يسمى ضربا وباعتبار انه سبب
لانتفاء المضروب باختلاف جنسه ولمحافظته حد كل شئ يسمى تاديبا اذا عرفت هذا
فاعلم ان مفهوم الضرب والتاديب متغايران لان الضرب حدث صادر عن الاعضاء التى
هى غير اللسان فكان مولما للمضروب والتاديب حدث صادر عن الشخص سواء صدر عن لسانه

او غيره وكان سببه لاتصاف المفعول خلاف جنسه والمحافظة حد كل شئ فالتاديب يصدق

على الشتم والنصيحة دون الضرب **قوله** بلا واسطة تعلق المصدرية اى بلا واسطة

شئ تتعلق المصدرية بالفعل **قوله** اى الذى فعل الخ هذا تفسير للمعنى اللغوى قيل و

لو قال بعد قوله وقوع الفعل عليه او المفعول فيه فى وقوع الفعل فيه او المفعول له مصاحباله

فى كون الحدث مفعولا لاجله لكان اشمل لدخول الشئ الذى يكون المفعول فيه مصاحبا له

فى وقوع الفعل فيه والمفعول له مصاحباله فى كون الحدث مفعولا لاجله فى تفسير المعنى اللغوى

لان المفعول معه يطلق عليها لغة **قوله** فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالفارسية هر آئينه

بتحقيق كه پاره پاره و بخش بخش شد ميانه شما **قوله** ان هذا الراى شريف جدا

اى هذا الرای رای شريف جدا بالفارسية بدرستيكه اين بيناى دل بينائى دليست بزرگست بزرگ

بوجه نى **قوله** وقيل الوجه ان يجعل الخ اى وقيل الوجه فى نصب معه ان يجعل قوله

المفعول معه من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان قال الشارح قدس سره فى الحاشية

العير الحمار الوحشى والاهلى والنزوان الوثوب منه قدس سره فى الحاشية فى تفسير الوثوب

برجستن **قوله** فعلى هذا سمعناه اى معنى قوله المفعول معه **قوله** وافادته اياها

اى ذكره بعد الواو لاجل افادته المصاحبة **قوله** استوى الماء والخشبة اى ساوى

الماء والخشبة فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة

ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته **قوله** لو تركت الناقة على صيغة

الماضى المجهول وانما قلنا هذا لانه لو قرء تركت على بناء المعلوم لم يكن قوله وفصيلها مفعولا

معه لان العطف واجب على هذا التقدير كما وجب فى قولنا ضربت زيدا وعمرا **قوله** فناسب

معنى المعية لان فى المعية زيادة اجتماع **قوله** لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان

بل حصل في هذا المثال الوصل والعطف وانما يعدل عنه ههنا على المراد من المباحثة وفي المثال المعروض
لا يمكن التخصيص بالنسبة الى الصاحبة لكون النسبة في المثال الذي هو الاصل فيه اظهر فان قلت
ان عطفها في المثال المذكور ليس مشعرا لا معنى وكلام ما فيه فلا حاجة الى قوله لم يجز قلنا
كان الكلام فيما لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك شئ العطف **قوله** بل يمتنع اي
عدم العطف كان ضروريا **قوله** لان المعنى ما يمتنع متعلق بمفهوم الكلام السابق
كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا بضرورية الفصل في هذه الامثلة **قوله** وما
يماثله وهو ما يفعل وما يصنع بالياء بنقطتين من تحت **قوله** اي من حيث هو فاعل
او مفعول به هذا متعلق بالمشتق اي ما يليق هيئة الفاعل والمفعول به باعتبار انها في الفاعل
والمفعول المعنوي **قوله** فانما تدل على هيئة الخ اي فان صيغة الفاعل والمفعول به
تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا يعني تدل على هيئة ذات الفاعل والمفعول سواء
كان متصفا بالفاعلية والمفعولية او لا يكون متصفا بهما باعتبار ان هذه الهيئة في الفاعل
والمفعول المعنوي وذلك لان الرجل في جاءني الرجل العالم موصوف اي لا بالعالم مع انه في فعل
الهيئة اليه **قوله** من نحوي الكلام بالفارسية معنى نحو **قوله** والمراد بالفاعل
والمفعول الخ المراد بالفاعل او المفعول اللفظي والمعنوي اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فلم يكن المبتدأ داخلا في الفاعل والمفعول اللفظي او المعنوي كما في شرحها الشارح فلم يكن
قائما في زيد في الدار قائما حالا عن زيد بل عن الضمير الذي في الظرف **قوله** مثل ضربت
ثم ضرب سعيد فان الضرب مفعول به لفظا وحكما اما لفظا فلان الضرب مفعول به
ضربت الضرب بمعنى احدثت الضرب لكن العامل فيه هو ضربت دون احدثت والمراد بكون
اللفظ معمولا لفظا هو ان يكون معمولا باعتبار لفظ الكلام يعني لا العامل يقيام في مكانه

يسما قامه المضاف اليه مقامه او كان جزء المضاف اليه كان الامر ملفوظا او مقدرا الا حكما فلان
كون الضرب مفعولا به ليس نظرا الى ظاهر الكلام لان الضرب نظرا الى الظاهر مفعول مطلق بل بسبب
تاويله بضربا ما جزئيت **قوله** بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا بالفارسية بلكه تابع مى شويم
ملة ابراهيم را در حالت بودن ابراهيم راست دين **قوله** تعالى مصبحين اى داخلين في الصباح
قوله مثل ضربت زيدا قائما الخ لا يقال ان الشارح لم يات بمثال للمفعول اللفظى الذى كان مفعولا معنى
حكما ويكون الحال حالا عنه لانا نقول ان الشارح اتى بمثالين احدهما **قوله** قوله تعالى بل نتبع ملة
ابرهيم حنيفا وثانيهما قوله تعالى وان ياكل لحم اخيه ميتا **قوله** وهذا زيد قائما في
ان جعل قائما حالا عن فاعل اشير او انبه المفهومين من فحوى الكلام يكون حالا عن الفاعل الذى كان
فاعليته معنى فاندفع ما قيل من ان المص والشارح لم ياتيا بمثال للفاعل الذى كان فاعليته معنى
قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اى شبه الفعل العامل في الحال او شبه الفعل
مطلقا ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه فقوله من تركيبه احتراز عن الحروف المشبهة بالافعال
فانها لم تكن عاملة في الحال وان كانت مشبهة للفعل هذا على الاحتمال الاول او فانها لم تكن داخلة
في شبه الفعل هذا على الاحتمال الثاني **قوله** وليتك عندنا مقيما في هذا التركيب يحتمل
ان يكون العامل في الحال متعلق الظرف وان اورد مثال لا يحتمل كون متعلق الظرف عاملا فيه لكان
اولى **قوله** لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بالحال يحصل
بالنكرة والتعريف زائد على الغرض اعترض عليه بوجوه احدها ان دليلكم لو صح بجميع مقدماته
لزم كون الحال نكرة محضة شرطا للحال لجريان الدليل واللازم بط لوقوع النكرة المختصة حالا
فكذا الملزوم وثانيها ان دليلكم لو صح بجميع مقدماته لزم كون المفعول نكرة شرطا له لجريان
الدليل واللازم بط وثالثها ان قوله والنكرة اصل مستدرك **قوله** وان يكون صاحبها

قوله ان يكون معرفة بقوله بالضم وصاحبها عطف على بالضمير المرفوع فى قوله وشرطها

قوله استوار كرده شده عن قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا الحكيم بالفارسية

قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر وانما قال هذا لان البعض من المفسرين جعل حالا

عن امر ح لم يكن المثال مطابقا للمثل **قوله** او واقعة عطف على قوله موصوفة او على

قوله نكرة وعلى الاول يكون المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه واقعة وعلى الثانى يكون

المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة **قوله** او بعد النفى يمكن ان يناقش

بان هذا القول عطف على قوله فى حيز الاستفهام فيكون المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة

واقعة بعد الا واحدهما ما يكون ذو الحال فيه واقعة بعد الا وعلى التقديرين لم يكن ذو الحال واقعا

بعد الا ويمكن الجواب عنه بانا لا نسلم كونه عطفا على قوله فى حيز الاستفهام لجواز عطفه على

قوله يكون ذو الحال باعتبار متعلقه وهو يكون الحال اى احدهما ما يكون الحال فيه بعد الا وعلى

تقدير التسليم يكون ذو الحال بعد الا حالا بمعنى قوله ما جاء رجل الا راكبا ما جاء

رجل فى شئ من الاحوال الا جاء رجل حال كونه راكبا **قوله** او مقدما عليه الحال

عطف على قوله نكرة وقوله الحال مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مقدما اى احدهما ما يكون

ذو الحال فيه مقدما عليه الحال **قوله** المنيبة صفة لقوله غالبية **قوله** تعالى

الشرطية خبران فى قوله ان غالبية **قوله** ويحتاج عطف على يتسم او يقال **قوله**

ويجعل عطف على قوله ويحتاج او على قوله يقال **قوله** وارسلها العراك ولم

يذدها فقوله لم يذد من ذاد يذود والنغص من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده اذا عرفت هذا

فاعلم ان المراد بالدخال ان كان نفس المداخلة يكون معنى البيت بالفارسية برانگيخت حمار وحشى

مراتن را ومزاحم نشد الاحمار وحشى مراتن را در آب خوردن در حالة بدن اتن مزاحم

یکدیگر را ومنع نکرد حمار وحشی مراتن را از زحمت دادن یکدیگر را و نترسیدن حمار وحشی
بر تمام ناشدن شرب بعضی از اتن مر آب را که بسبب مداخلت است یعنی نترسیدن حمار
وحشی بر سیرابی ناشدن بعضی از اتن که آن سیراب ناشدن بسبب مداخلة است فیکون
اضافة النغص من قبیل اضافة المسبب الی السبب علی هذا التقدیر وان کان المعنی اللغوی یکون
معنی البیت بالفارسیة برانگیخت حمار وحشی مراتن را ومزاحم نشد حمار وحشی مراتن را
در آب خوردن در حالت بودن اتن زحمت کنندہ یکدیگر را ومنع نکرد حمار وحشی مراتن
را از زحمت رسانیدن یکدیگر را ونترسید حمار وحشی بر تمام ناشدن شرب بعض
از ان اتن مر آب را که مثل تمام ناشدن شرب بعض از شتر مر آب را که مستلزم است
یا سبب مر مداخلت را فیکون اضافة النغص من قبیل اضافة السبب او الملزوم الی المسبب
او اللازم **قوله** والتخلیة بالفارسیة خالی کردن را یعنی مزاحم ناشدن حمار وحشی
مراتن را در آب خوردن **قوله** بین المرسل وما یرید المراد بالمرسل هو الاتن و صاحب
یرید یرجع الی المرسل بفتح السین وهو الاتن و مفعول یرید محذوف ای ما یرید المرسل
ایاه وما فی ما یرید عبارة عن موضع یشرب منه الحیوان الماء یعنی جای آب خوردن **قوله**
من العطن بالفارسیة جای شتر خوابانیدن **قوله** لیشرب منه ما عساه لم یکن شرب
منه بالفارسیة از جهت خوردن شتر از حوض آب را که نزدیک بود که آن شتر ناخورده
بیشتر از آب **قوله** مثل فعلته جهدك والتاء فی فعلته تاء الخطاب قال الشارح
فی الحاشیة الجهد ههنا بضم الجیم والجهد بفتح الجیم وضمها الاجتهاد و قال الفراء هو
بفتح الجیم المشقة وبضمها الطاقة **قوله** ویجهد جهدك فیکون معنی فعلته
جهدك علی هذا التقدیر کردی تو آن کار را در حالتی که سعی میکردی تو سعی کردنی

یا در حالتی که مشقت میکشیدی تو مشقت کشیدنی یا در حالتی که طاقت بر آوردی
تو طاقت آوردنی **قوله** وجتهدا فیکون معنی قوله فعلته جهدك على هذا
التقدیر کردی تو آن کار را در حالت بودن تو وسعی کننده یا مشقت کشنده یا طاقت
آرنده **قوله** لانهما فی المعنی مبتدأ وخبر لان ذو الحال والحال فی المعنی مبتدأ
وخبر والمبتدأ النکرة المحضة اذا لم یکن فیها شائبة تخصیص بما سوی التقدیم
وجب تقدیم الخبر على المبتدأ فوجب تقدیم الحال على صاحبها المنکر اعترض علیه بان کونهما
فی المعنی مبتدأ وخبر لا یقتضی اشتراکهما بالمبتدأ والخبر فی الاحکام کلها لان للمبتدأ النکرة
المخصصة بالصفة المفهومة من التنوین لم یجب تقدیم خبره علیه واما اذا وقع مثل النکرة
المذکورة ذو الحال یجب تقدیم الحال علیه لئلا یلتبس بالصفة ویمکن تقریر الاعتراض
نقضا بان دلیلکم لو صح بجمیع مقدماته لزم عدم وجوب تقدیم الحال على ذی الحال فی
المادة المذکورة والتالی باطل فالمقدم مثله وفی المادة التی کانت النکرة فیها حالا وکان
وقوع هذه النکرة مبتدأ صحیحا بدون التخصیص مثل کوکب انقض الساعة اذا وقع حاله
فی مثل انقض الساعة کوکبا والتالی باطل فکذا المقدم **قوله** ولئلا یلتبس بالصفة
فی النصب لا یقال بان هذا الدلیل لو صح بجمیع مقدماته لزم وجوب تقدیم الحال المشترکة بین
النکرة والمعرفة مثل رأیت رجلا وزیدا راکبین لجریان الدلیل لانا نقول لا نسلم جریان
الدلیل ولا یصح جریان الدلیل ولا یصح وقوع الحال المذکورة صفة لذی الحال المذکورة
وهو واحد منهما نکرة والآخر معرفة وهو ممنوع **قوله** ای الحال فیما عدا مثل الخ لا یقال ان العامل
فی الحال فی مثل زید قائما العمرو قاعدا هو متعلق الجار والمجرور وهو مقدر فلا یکون
معنویا فلا حاجة الی قوله فیما عدا مثل زید قائما العمرو قاعدا لانا نقول ان العامل فی

مثل هذا الحتمل ان يكون الفعل المستنبط من كاف التشبيه وبالنظر الى هذا الاحتمال احتجنا الى هذا القول **قوله** وعلى هذا اى فعلى تقدير عدم دخول ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل فى العامل المعنوى ودخوله فى الفعل او شبهه معنى الكلام الخ **قوله** ويحتمل ان يكون الخ وههنا احتمال آخر سوى ما قال الشارح وهو انه بخلاف ما اذا كان الحال ظرفا فانه جاز ان يتقدم على العامل المعنوى اجيب عنه بان هذا الاحتمال مندرج فى الاحتمال الثانى لان معنى قوله ويحتمل الخ اى ويحتمل ان يكون معناه ان الحال التى هى غير الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف اعم من ان يكون حالا او غير حال فانه مقدم على العامل المعنوى **قوله** هذا لم يكن الخ اى مجموع الاحتمالين اذا لم يكن الخ **قوله** واما اذا جعلته داخلا الخ قيل ان عدم كون الاحتمال الاول مرادا ممنوع لان معنى عبارة المص على تقدير جعل الظرف داخلا فى العامل المعنوى بان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى الذى غير الظرف اتفاقا بخلاف ما اذا كان العامل المعنوى ظرفا ففيه خلاف بين الاخفش وسيبويه **قوله** استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس بالفارسية نفرستاديم ترا اى محمد از براى آدميان مگر در حالت بودن با آدميان همه يعنى از براى همه آدميان فرستاديم **قوله** والتاء للمبالغة فيكون معنى كافة على هذا التقدير بالفارسية منع كننده **قوله** اى ارسالة كافة بالفارسية فرستادنى كه منع كننده است آن فرستادن مر آدميان را **قوله** وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية ثم يكون مفعولا له اى وما ارسلناك الا للمنع للناس اعلم ان الكاذبة بمعنى الكذب والعافية بمعنى الرفع كما يقال عافاه الله عافية بمعنى رفعه الله رفعا **قوله** ومع هذا اى مع وجود وقوع الجامد حالا من غير تاويل بالمشتق فلا اشكال الخ **قوله** حوصة بالفارسية ترشى **قوله** بالبسر بكسر السين وفتحها

وعلى التقدير الاول اعترض عليه بان البسر غل لا ما عليه أجيب بان النخل ملتبس بمعنى ان النخل يصير ما عليه بسرا او ما عليه بمعنى انه صار بسرا اذ البسر بهذا المعنى لازم للبسر بالمعنى الاول **قوله** ارطب اى ومن ارطب النخل **قوله** وتتمم بسرا تركيبا اضافى والمضاف اليه على سبيل الحكاية **قوله** باعتبارين مختلفين متعلق بتلك **قوله** اقيم المظهر مقامه اى اقيم المظهر الذى هو اسم الاشارة مقام الضمير فى كون الحال بعده بلا فاصلة فاندفع ما قيل وهو ان الضمير فى تحت ارطب واسم الاشارة قبله فلا يقام المظهر مقامه **قوله** ومع هذا اى مع كون الضمير المستكن كالعدم **قوله** بان يقال الخ **فقوله** وانتم يسمع لم يكن داخلا فى معمول القول **قوله** فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية اى فلا يصح تقييد الاشارة بحالة البسرية لان صحة تقييد عامل الحال بها واجب فى الاحوال المتنقلة **قوله** ولانه يصح الخ هذا الدليل لا يثبت المدعى لان صحة اعمال اطيب فى قولنا تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا لا يستلزم صحة اعماله فى قولنا هذا بسرا اطيب منه رطبا لان فى التركيب الاول ضرورة وفى الثانى لا ضرورة لوجود امر آخر صح اعماله وهو اشير المستنبط من اسم الاشارة **قوله** لدلالتها على الهيئة الخ هذا الدليل لو صح بجميع مقدماته لزم ان يصح وقوع المفردة والجمل الانشائية حالا واللازم باطل وكذا الملزوم اجيب عنه بتحرير الدليل بهما لا تدل على الهيئة بالمفردات وكونها كالمفردات الواقعة حالا وصحة الحكم بها على الشئ **قوله** متلبسة بالواو واحتمل ان يكون قوله بالواو متعلقا بقولنا مرتبطا **قوله** لقوة الاسمية فى الاستقلال لعدم جزئية النسبة التى هى مناط عدم الاستقلال من طرفى الاسمية لعدم اشتمال بعض الاسمية على الحدث وهو يقتضى الارتباط بما دون الفعلية فان كلها يشمل الحدث **قوله**

قوله عليه السلام كنت نبيًّا وآدم بين الماء والطين لا يقال ان الحال في هذا الحديث لم يبين هيئة الفاعل والمفعول به فلا يكون التعريف جامعا لانا نقول ان هذه الحال قد تكون باعتبار متعلق الموصوف والمعرف وهو الحال باعتبار نفس ذي الحال او لانا نقول ان هذه الحال تبين هيئة الفاعل فانه يفهم من هذه الحال كونه موصوفا بان لا آدم بين الماء والطين وهو هيئة الفاعل **قوله** تقول هو الحق لا شك فيه فقوله لا شك فيه مثال الحال المؤكدة بدون الواو **قوله** من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير كما ان الاكتفاء بالضمير ضعيف في الاسمية **قوله** لفظ لغة متعلق بقوله المقربة ومنصوب على التمييز يعني كون لفظ قد مقربة زمان الماضي الى الحال باعتبار اللغة يعني ان قد موضوعة لتقريب زمان الماضي الى الحال الذي هو زمان التكلم ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله الى الحال اي الحال اللغوي وهو زمان التكلم لا الحال الاصطلاحي **قوله** ليدل بها متعلق بقوله من دخول لفظ قد اي ليدل الماضي المثبت بسبب لفظ قد **قوله** الى زمان صدور الفعل من ذي الحال ولو قال زمان قيام الفعل من ذي الحال لكان اشمل ليدخل فيه مات زيد موتا **قوله** تجوزا اي مجازا وانما قال مجازا لان دلالة الماضي المثبت بسبب لفظ قد على قرب زمان الماضي الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز **قوله** لان المتبادر الخ هذا دليل على كون الماضي المذكور دالا على قرب المذكور بطريق المجاز **قوله** ان مضيه الخ اي كون الماضي المثبت دالا على زمان الماضي انما هو بالنسبة الى زمان العامل **قوله** وهذا اختلاف الخ اي لا بدية دخول لفظ قد على الماضي المثبت اذا وقع حالا اختلاف مذهب الكوفيين **قوله** سواء كانت متعلق بقول المصنف لا بد في الماضي المثبت من قد اي لا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد سواء كانت ظاهرة او مقدرة **قوله** قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بالفارسية

آمدند ایشان با شتاب و حال آنکه تنگ بود سینهای آن جماعت **قوله** او لقوله

تعالی حصرت صدورهم بقوله بقوما حصرت صدورهم فیکون معنی الآیة علی هذا التقدیر

الفارسیة آمدند ایشان با شتاب در حالتی که بودند ایشان قومی که تنگ بود سینهای

ایشان **قوله** والمبرد یجعله جملة دعائیة ای والمبرد جعل قوله تعالی حصرت صدورهم

جملة دعائیة فلا یکون له علی هذا التقدیر محل من الاعراب فیکون معنی الآیة علی هذا التقدیر آمدند

ایشان با شتاب تنگ باد سینهای ایشان **قوله** لاستمرار النهی بلا خفاء ای لکون النهی مستمرا

بلا امر واطلع للنهی بانقراضه **قوله** ای بلی نجمعها قادرین بالفارسیة آری جمع میکنیم

استخوانهارا در حالة بودن ما توانا بر جمع کردن **قوله** بفتح الهمزة او ضمها وعلی التقدیرین

یکون الصیغة مضارعا متکلما **قوله** من حققت الامر بتخفیف القاف الاول هذا

علی تقدیر کون الصیغة بفتح الهمزة **قوله** او من احققت الامر بمعنی اللحق بعینه

هذا علی تقدیر کون الصیغة بضم الهمزة **قوله** او بمعنی اثبته علی الماضی المتکلم

المعلوم من باب الافعال **قوله** ای تحققت ابوته لك هذا تفسیر لقول المصنف وهو زید

ابوك عطوفا دون قول الشارح انه لا یقال هذا التفسیر مخالف للاول وهو احقه لانا نقول

ان کلا التفسیرین بمعنی واحد کما اشار الیه بقوله من حققت الامر بمعنی تحققته وصرت منه

علی یقین ومن احققت الامر بهذا المعنی بعینه **قوله** وصرت منها علی یقین تفسیر

لقوله تحققت ابوته لك **قوله** او اشتهاك کذلك عطوفا عطف علی قوله تحققت ابوته

یعنی تقدیر زید ابوك عطوفا اما تحققت ابوته لك او اشتهاك کذلك فقوله کذلك کنایه

عن قوله لك فی قوله تحققت ابوته لك فیکون معناه واشتهاك عطوفا **قوله**

التمییز ای الاسم الذی انما فسر لفظ ما بالاسم لان الشیء الذی یرفع الابهام عن ذات

مذكورة او مقدرة لا يكون الا اسما لان المعرف لو لم يفسر بالاسم وترك على عمومه انتقض التعريف جمعا ومنعا لا يقال ان كون الشئ الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة اسما في نفس الامر لا يكون سببا لصرف الالفاظ التي في التعريفات عن ظواهرها اذ الالفاظ المذكورة في التعريفات يجب حملها على ظواهرها اذا لم يكن ما يوجب صرفها عنها وهو في هذا المقام منتف فلا يصح التفسير بالاسم لانا نقول ان تفسير الشئ بالشئ نوعان احدهما ان يكون المفسر معتبرا بجميع خصوصياته وثانيهما ان يكون معتبرا بخصوصية والاول في التعريفات بدون ما يوجب غير صحيح واما الثاني فصحيح لان المفسر على تقدير الثاني يكون عين المفسر **قوله** فان المبدل منه في حكم التنحية وهي بمعنى الترك اعترض عليه بانكم ان اردتم بقولكم ان المبدل منه في حكم التنحية ان كل المبدل منه في حكم التنحية فممنوع قال صاحب الكشاف في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ان صراط المستقيم مبدل منه مع انه ليس في حكم التنحية بل المقصود بالنسبة اصالة وان اردتم به ان بعضه في حكم التنحية فمسلم لكن الدليل لم يفيد وعلى تقدير تسليم مرادكم وهو ان كل المبدل منه في حكم التنحية فقولكم والاحتراز به عن البدل ثم لان المفهوم من قول المص يرفع الخ انه يرفع الابهام عن شئ اعم من ان يكون هذا الشئ في حكم التنحية او مقصودا بالاصالة فان قيل ان المراد بقوله يرفع الابهام انه يرفع الابهام عن شئ رفعا مقصودا بالاصالة فيكون قوله يرفع الابهام للاحتراز عن البدل قلنا ان هذا المعنى غير مفهوم من العبارة المذكورة وحمل الالفاظ في التعريفات على ظواهرها واجب ما لم يكن قرينة صارفة عن حملها على ظواهرها ووجود القرينة غير ظ **قوله** فهو ليس برفع الابهام عن شئ متفرع على ما قبله اذا عرفت هذا فاعلم ان الباء في قوله برفع زائدة ومدخولها بمعنى الرافع فالضمير راجع الى البدل **قوله** بل هو ترك مبهم وايراد معين اي بل البدل ترك مبهم وايراد معين لا يقال ان هذه العبارة غير صحيحة لان البدل ليس ترك مبهم وايراد معين لانا نقول

ان لنا ابان للغرض من ذكر الدال لترك مبهم وايراد معين اولا نا نقول ان المراد ان ذكر الدال لا
يستلزم ترك مبهم وايراد معين **قوله** اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له فان قيل فعلى هذا التفسير يلزم عدم جامعية التعريف لان زيتا فى قولنا رطل زيتا
تمييز مع انه لم يرفع الابهام الثابت فى المعنى الموضوع له لان الرطل موضوع لنصف من ولا شك
ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل او اكثر منه فلا ابهام فيه قلنا المراد بقوله فى
المعنى الموضوع له فى المعنى الموضوع له سواء كان موضوعا له بوضع نوعى او شخصى او قلنا المراد
به انه فى جنس المعنى الموضوع له باعتبار تعلق الحكم به مثلا اذا قلنا عندى رطل لم يعلم السامع
ان الرطل الذى حكم عليه بقولنا عندى اى جنس من الاجناس ولذا قلنا زيتا يعلم ان المحكوم
عليه من جنس الزيت لا غير اعلم ان اضافة الجنس الى المعنى الموضوع له بادنى ملابسة لان
الجنس الذى رفع ابهامه فرد من افراد الموضوع له فى بعض المواد كما فى رطل زيتا وعلما دارا
ومنطوق فرد الموضوع له فى بعض آخر كما قفيزان برا لان القفيز موضوع لمفهوم كلى هو
بالفارسية بلفظ پیمانه ومبين نوع فرد الموضوع له فى بعض آخر كما فى ذراع ثوبا
لان لفظ ذراع موضوع لمفهوم كلى صدق على الخشبة ومحل فرد الموضوع له فى بعض
آخر كما فى عشرون درهما لان عشرون موضوع لوحدات معينة قامت بالمعدود المعين
ولما كان المراد بقولنا فى المعنى الموضوع له فى جنس الموضوع له كان المراد بقولنا من حيث
انه موضوع له من حيث انه جنس الموضوع له اعترض على هذا التقدير بانه لما المراد بقوله
من حيث انه موضوع له لا طائل تحته لكون التعريف مانعا وجامعا بدونه فالاولى ان يفسر
قول المصنف المستقر بقوله اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له وترك قوله من حيث
انه موضوع له **قوله** فان المستقر الخ وجه صحة تفسير المستقر بما فسره به

قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل ان اريد به ان كل مطلق منصرف الى الكامل فمم وعلى تقدير التسليم كون الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فردا كاملا ممنوع ان اريد ان بعضه منصرف الى الكامل فسلم لكن لم يفد **قوله** لكنه غير مستقر بحسب الوضع اى لكن الابهام غير ثابت راسخ فى جنس المعنى الموضوع واما الابهام فثابت فى نفس المعنى الموضوع له المراد باعتبار تعدد الموضوع له وناش فى الاستعمال باعتباره هذا على تقدير كون مراد الشارح بقوله فى المعنى الموضوع له انه فى جنس الموضوع له واما على تقدير كون مراد الشارح به انه فى المعنى الموضوع له سواء كان موضوعا له بوضع نوعى او شخصى فيكون التفسير هكذا اى لكن الابهام غير ثابت راسخ فى المعنى الموضوع له بل نشاء فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له **قوله** وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات الخ اعترض عليه بانه لم يقع الاحتراز بقوله المستقر عن اوصاف المبهمات اذا كانت موضوعة لمفهوم كلى لان بينها وبين الرطل مثلا ليس بفرق لان المفهوم الكلى الذى وضعت المبهمات له ومفهوم الرطل والعشرين معان معينة لا تستدعى تميزا واما فى المراد بالمبهمات وهو جزئى من جزئيات مفهومها وفى المراد بالرطل هو الموزون المخصوص وفى المراد بالعشرين هو المعدود المخصوص ابهام ولم يظهر الفرق بين هذه الابهامات بل لا فرق بينهما ولهذا اخرج صاحب المتوسط صفة المبهمات بتفسير ما باسم النكرة فلم يكن قول المص المستقر احترازا عن صفات المبهمات **قوله** عن ذات اعلم ان الظ منها هو الافراد لكن التميز قد يرفع الابهام عن غير افراد الموضوع له كما فى رطل زيتا مثلا لان الابهام فيما يوزن به فالمراد بقوله عن ذات الجنس اعم من ان يكون فرد الموضوع له اولا كما اشار الشارح بقوله الا من حيث ذاته اى جنسه و هذه الاضافة من قبيل اضافة المظروف الى الظرف **قوله** والا من حيث وصفة عطف

على قوله الا من حيث ذاته **قوله** فانه فى قوة قولنا الطيب شئ منسوب الى زيد اعترض عليه
بان كون قولنا طاب زيد نفسا فى قوة قولنا الطيب شئ منسوب الى زيد لا يقتضى تقدير لفظ شئ
فيه مع ان قولنا الحيوان انسان فى قوة بعض الحيوان انسان ولم يقل احد الى تقدير البعض فى
قولنا الحيوان انسان وبان بدليلكم لو صح بجميع مقدماته لزم كون لفظ البعض فى القضايا
المهملة مقدرا والتالى باطل لان احدا لم يقل به فالمقدم مثله **قوله** ويعنى به ما يقابل الجملة الخ فان قيل البدل فى قولنا
على التمرة مثلها زبدا لم يكن مفردا بهذا التفسير والمص جعل من جملته فلم يصح قوله و
يعنى به ما يقابل الجملة الخ قلنا ان المراد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى
يعنى به ما يقابل النسبة فى الجملة او فى شبهها وفى المضاف من حيث انه مضاف وفى
المادة المذكورة لا ابهام فى النسبة بل الابهام فى ذات المضاف فيكون داخلا فى المفرد اذا
عرفت هذا فاعلم ان قول المص ثالثا ولعن مفرد مقدار مسامحة لانه لا ابهام فى لفظ رطل وعشرين مثلا فى
مفهومهما ولا فى افرادهما بل الابهام فيما يعرف قدره بافراد مفهوميهما **قوله** فى غالب
المواد اى فى غالب التراكيب **قوله** اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع
الخاص الخ اى رفع الابهام عن مفرد مقدار وهو اخص منه لا مفرد له **قوله** والمراد
بالمقادير فى هذه الصور اى والمراد بالمقادير فى هذه التراكيب هو المقدرات **قوله**
وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة يعنى ان التميز اورد عن مفرد مقدار يتحقق فى ضمن غير العدد
امثلة ثلثة فقط **قوله** مطرح بمعنى القصد **قوله** وكر بعضها اى كر بعض
اقسام المقادير هو الوزن **قوله** الراقود بالفارسية خم اندوده **قوله**
اى التمييز جنسا اى مدلول التمييز **قوله** ما يتشابه اجزاؤه اى يتشارك اجزاؤه فى
اسم الكل ان كان له اجزاء ويقع حال كونه مجردا عن التاء على القليل والكثير وانما قلنا

ايكان له اجزاء لئلا يخرج عن التعريف مثل الابوة **قوله** والضرب لا يقال ليس للضرب اجزاء
لانا نقول ان الضرب عبارة من التاثيرات المتعددة فكما يطلق لفظ الضرب على المجموع كذلك يطلق
على الواحد **قوله** خصص الجنس وهي عبارة عن الجنس المقيد بالخصوصيات بان كان الخصوصيات
خارجة اعترض على هذا التقدير بانه يلزم جواز افراد التميز على تقدير قصد التوعين من الجنس
او الانواع او الشخصين اللذين كان احدهما متميزا من الآخر من آخر واللازم باطل والملزوم مثله
وهو كون المراد بالانواع مخصص الجنس **قوله** اي يورد التميز على مافوق الواحد اي يورد
التميز لفظا يصح اطلاقه على مافوق الواحد **قوله** اي المفرد المقدار تاما الخ في عبارة
المصنف احتمالان لم يتعرض الشارح عليهما احدهما كون لفظ كان ناقصا وخبره ملتبسا وضميره راجعا
الى المفرد المقدار وثانيهما كونه تاما وضميره راجعا الى المفرد المقدار **قوله** فانه لما تم الخ
هذا دليل على كون التميز ملتبسا بتنوين او نون التثنية او على صحة القول بتلبس التميز بتنوين
او نون التثنية **قوله** اما في الاضافة فلئلا يلزم الخ اي اما عدم جواز اضافة الاسم
التام في صورة تماميته بالاضافة الى التميز لئلا يلزم اضافة المضاف اعترض عليه بانه ان
اردت بقولكم لئلا يلزم اضافة المضاف انه يلزم اضافته مع وجود المضاف اليه فلزومه
ممنوع لم لا يجوز اضافته باسقاط المضاف اليه كما جاز اضافة الاسم التام بالتنوين او بنون
التثنية الى التميز باسقاطهما وان اردت به انه لئلا يلزم اضافة ذات المضاف الى التميز فلزومه
مسلم لكن عدم جواز هذه الاضافة ممنوع فان قلت انا نختار الشق الاول ونرد بقول المصنف
اما في الاضافة انه اما عدم جواز اضافة الاسم التام بالاضافة مع وجود المضاف اليه فيجوز انه قيم
المعنى وقلنا ان الاسم التام بالتنوين او بنون التثنية ايضا لا يجوز اضافته مع وجود التنوين
ونون التثنية فلا وجه لتخصيص عدم جواز الاضافة الى التميز بالاسم التام بالاضافة

قوله لانه ايلم الخ اذا عرفت هذا فاعلم ان عشرين اذا اضيف الى رمضان وجعل رمضان تميزا يكون الاضافة بيانية معناه بالفارسية بستى كه از رمضان است يعنى بست رمضان واذا اضيف اليه وجعل غير التميز يكون الاضافة بمعنى من معناه بالفارسية بيست روزى كه از رمضان است **قوله** والجمع اى جمع التميز باضافة الخ وهذا المدعى مركب اى خفض تميز غير المقدار والكثرية بالنسبة الى خفض تميز المفرد المقدار واستدل الشارح على الجزء الاول بقوله لحصول الغرض مع الخفة وعلى الجزء الثانى بقوله ولقصور غير المقدار عن طلب التميز واذا قصر طلبه لم يحتج الى نصب التميز واحتمل حمل العبارة على الجزء الاول وجعل كل من الدليلين دليلا عليه واحتمل حملها على الجزء الثانى وعلى هذا التقدير لم يكن الدليل الاول مفيد المطلوب **قوله** عن نسبة جعل الجار والمجرورية لغا بقوله يرفع واحتمل ان يكون متعلقا بالتميز اى القسم الثانى من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة تميز نسبة مقدرة **قوله** كان الظ الخ اى كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى جانب نسبة فى جملة او باعتبار نسبة فى جملة **قوله** ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم **قوله** اى ما يشابهها عطف على جملة ويمكن عطفه على نسبة اى القسم الثانى يرفع الابهام عن نسبة شابهت النسبة التى فى الجملة وعلى هذا الاعتبار يكون تذكير ضمير ما ضاهاها باعتبار لفظ ما الموصولة او الموصوفة **قوله** الارض مفجرة عيونا الخ بالفارسية روان ساخته شده است زمين از روى چشمها يعنى روان ساخته شده است چشمهاى زمين **قوله** فهو ناظر الى كل اى فى قول المصنف ودارا وعلما ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير **قوله** اى عين اضافى والمراد بالاضافى ما كان تعقله بالقياس الى تعقل الغير **قوله**

عطف علی قوله فی جملة او ماضاهاها احتمل ان یکون کلمة او من کلام المص و یکون الشارح المجموع معطوفا علیه و احتمل ان یکون من کلام الشارح واشار الی کونه فی جملة معطوفا علیه علی من ذهب الی کون ماضاهاها معطوفا علیه قیل علی الاحتمال الثانی بان قوله ماضاهاها ان کان معطوفا علیه لزم تکرار فی لان تقدیر کلام المص او فی اضافة شکل والثانی عن نسبة فی اضافة وقیل علی الاحتمال الاول بان کون المجموع معطوفا علیه غیر ظاهر **قوله** والدر فی الاصل اللبن الخ هذا اشارة الی المناسبة بین المنقول عنه هو اللبن وبین المنقول الیه هو الخیر الکثیر اعلم ان اللبن بالنسبة الی الخیر الکثیر منقول عنه واما بالنسبة الی الادرار هو بالفارسیة ریختن باران است منقول الیه لان الدر فی الاصل بمعنی الادرار ثم نقل الی اللبن لان فیه نوعا من الادرار ثم الی الخیر الکثیر لان فی اللبن خیر الکثیر للعرب **قوله** حذق بامر الخیل بالفارسیة نیک شناس در کار اسپ یعنی اسپ شناس نیک فیکون معنی قولنا لله دره فارسا بالفارسیة مر الله تعالی راست نیکی او از روی نیک شناسائی مر اسپ را یعنی نیک شناسائی او اسپ را از الله است **قوله** واما الفراسة بالکسر فمن التفرس هو بالفارسیة پی بردن از احوال باطن فیکون معنی قولنا لله دره فارسا بالفارسیة مر خدا راست نیکی بسیار از روی نیک شناسائی او از احوال باطن **قوله** اذ ارید ان متعلق الطیب من کل الخ فی قوله من کل البیان و قوله نوع آخر جنس بالفارسیة هر گاه که اراده کرده شود این که متعلق طیب ست که از هر یک از زیدین یا از زیدین نوع دیگر است از علم **قوله** اذ کانت الصفة صفة الخ والشارح ارجع ضمیر طبقه الی ما انتصب منه علی التقدیرین هما اضافة المصدر الی الفاعل واضافة المصدر الی المفعول و یجوز ارجاع الضمیر علی التقدیرین

المذکورین الی الصفة لان تانیثها غیر حقیقی وکل تانیث کذلک یجوز تذکیره وتانیثه

قوله ویجوز ان یکون بمعنی اسم الفاعل ویجوز ان یکون بمعنی اسم المفعول ایضا

قوله نظم من قایل بالفارسیة قوی نیست وتوانا است وی از نیزه بازی گویند که

قوله لا حال الفروسیة ای لا مدحه فی حال الفروسیة بغیرها قوله اذ

تمدح الخ ای اذ قد مدح حال الفروسیة بغیرها من الصفات وفی هذا الترکیب لم یمدح بغیر الفروسیة ولم یکن

المقصود من هذا الترکیب مدحه فی حال الفروسیة قوله ای انفجرت عیونها بالفارسیة

روان شد چشمهای زمین قوله وامتلأ الاناء ماء بالفارسیة پر شد ظرف

از روی آب قوله ای ملأ الاناء بالفارسیة پر ساخت ظرف را آب قوله

فالله فاعل معنی ای فالله فاعل لقوله امتلأ معنی تجوزا قوله وبهذا یندفع

ای بالتعمیم المذکور وهو کون الممیز فاعلا للفعل نفسه او فاعلا له اذا جعلته

لازما او متعدیا قوله الخبر سلمی بالفراق حبیبها البیت معناه بالفارسیة

آیا دور می اندازد سلمی بسبب جدائی حبیبش را یعنی دور می اندازد برای آنکه نزدیک

نیست بشان که از شان این است که خوش شود نفس سلمی بفراق فیکون ضمیر کاد علی

هذا التقدیر ضمیر شان وما بعده تفسیر له قوله ای وما کاد الحبیب نفسا یطیب

بالفارسیة از برای آنکه نزدیک نیست حبیب که خوش شود حبیب از روی نفس بفراق

قوله وما قیل یحتمل الخ اعلم ان قوله البیت مفعول ما لم یسم فاعله لقوله

یحمل وهذا الفعل مع المفعول فی محل الرفع بانه فاعل لقوله یحتمل الخ وقوله یحتمل ان

یعمل الخ معمول لما فی ما قیل وهو وقع مبتدأ وقیل مع ضمیره صلته وقوله فتکلف خبر

ذلک الموصول وقوله غیر قادح فی التمسک ای هذا الاحتمال غیر قادح فی التمسک لان

هو الاحتمال الاول ولا احتمال الآخر غير ظاهر فيصح حمل الظاهر تمسكا ودليلا لانه يفيد الظن
وقواعد الكتب النحوية ظنية **قوله** ولما كان معلوميته الخ هذا جواب دخل مقدر
هو ان المصنف لم يعرف المستثنى وقسم الى متصل ومنقطع والاشياء ما لم تعرف كيف تقسم الى
شئ فقوله الغير صفة لقوله معلومية لا الغرابة بهذا الوجه وقوله كافية خبر للفظ كان اذا
عرفت هذا فاعلم ان لفظ المستثنى مشترك بين المتصل والمنقطع وهما معلومان بهذا النحو
المذكور فى الشرح وهذه المعلومية كافية فى التقسيم فينقسم الى كل منهما تقسيم الكلى الى
الجزئى كما يتبادر الذهن الى الفهم هذا على تقدير كون لفظ المستثنى المعلوم بهذا الوجه
المذكور فى الشرح وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى مشتركا باشتراك اللفظ واما اذا كان
له مفهوم عام يتناول المتصل والمنقطع فيكون هذا المفهوم منقسما لكونه معلوما بالنحو
المذكور فى الشرح **قوله** لان لكل واحد الخ هذا الدليل لا يثبت المدعى فان عدم امكان
اجراء الاحكام على شئ الا بعد معرفته لا يقتضى تعريفه لجواز ان يكون الشئ معلوما بوجه لا يكون
تعريفا وجاز اجراء الاحكام على ذلك الشئ **قوله** من متعدد جزئياته فاعل متعدد
اى من شئ متعدد جزئياته **قوله** والمستثنى المنقطع هذا التعريف ليس بمانع لصدقه
على كل من الحيوان والناطق فى جاءنى القوم الا الحيوان الناطق **قوله** يتفطن له من
الفطن بمعنى العلم وضميره له راجع الى الموصول **قوله** رو دنا بالفارسية جستن **قوله**
ليلا يذهل عنه اى عدم دخول الواقع بعد الا التى للصفة فى المستثنى ويفهم منه انه
لو لم يميز قوله الا بقوله غير الصفة لذهل المبتدى عنه وحكم على وجوب نصبه لان ظاهر
تعريف قسمى المستثنى عام **قوله** ولا حاجة ههنا الى قيد الخ وبعض الشارحين
منصوب فى قول المص وهو منصوب على المنصوب بطريق الاستثناء ثم زاد قيدا آخر

وهو ان يكون الكلام للوجه تاما الاخراج مثل قرأت الا يوم كذا والشارح رح رد هذا الحمل بقوله ولا حاجة الخ **قوله** فانه متعين على الظرفية لا على الاستثناء هذا دليل على خروج يوم قرأت الا يوم كذا على تقدير اعتبار القيد المذكور **قوله** لان الكلام الخ دليل على قوله ولا حاجة الى قيد آخر **قوله** لانه شئ اى لان المستثنى الخ **قوله** اوله اى المستثنى **قوله** الى ما نسب اليه وهو المستثنى منه **قوله** بطريق الروية اى بطريق الفكر والتامل **قوله** اسم يصح حذفه متعددا كان مثل المثال المذكور فى الشرح او غير متعدد مثل جاءنى زيد الا عمرا **قوله** كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم وعاصم اسم لا لنفى الجنس وهو مستثنى منه وخبره موجود والمراد من قوله من امر الله طوفان نوح وقوله من رحم مستثنى اى لا عاصم موجود فى هذا اليوم من طوفان الا من رحم الله اذا عرفت هذا فاعلم ان وجه عدم صحة حذف هذا الاسم وهو عاصم ان حذف اسم لا لنفى الجنس لم يثبت فى كلام العرب مع حذف خبره او عدم وجود قرينة دالة على خصوصية حذف لفظ عاصم وذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى المعصوم ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة بان العصمة واقعة عليه كما ان المضروب يقال له ذو ضرب ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى اى لا عاصم موجود فى هذا اليوم من الطوفان الا الراحم ومنهم من قال بتقدير المضاف وهو اما الرحمة والتقدير الا رحمة من رحمه والمعنى لا عاصم موجود فى هذا اليوم من الطوفان الا رحمة الله واضافة الرحمة الى الله من قبيل اضافة المتعلق او المكان والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان رحمة الله تعالى للمؤمنين وهو السفينة **قوله** مرجاء الديار من الانيس قوله

الديار فاعل خلت **قوله** امحذف من وليه قليلا واعلم ان الفعل المتعدي بحرف الجر اذا حذف حرف الجر واوصل الفعل الى مفعوله فيتعدى بنفسه سمى هذا الحذف ايصالا
قوله لان ما فيهما اعترض عليه بان هذا الدليل لا يثبت المدعى لجواز ان يكون ما خلا او ما عدا ماولان بالمصدر مدنا فين الى مابعدهما **قوله** اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم والاول على تقدير ارجاع الضمير الى المستثنى منه والثانى على تقدير ارجاع الضمير الى مصدر الفعل المقدم وجاز ان يكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل من فعل مقدم او الى البعض مطلق من المستثنى منه والشارح لم يتعرض على هذين الاحتمالين
قوله وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم مثل قوله وقت خلوهم او خلو مجيئهم من التعرض على الاحتمالين وعدم التعرض على الاحتمالين **قوله** اى جاؤا خاليا بعضهم وههنا احتمال آخر اى خاليا الجائى منهم زيد **قوله** ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وههنا احتمال آخر اى مجاوزا منهم عمروا **قوله** جاء فى القوم ليس زيدا معناه جاء فى القوم ليس الجائى منهم زيدا وليس بعضهم زيدا ولا يحتمل ارجاع الضمير الى القوم او الى مصدر الفعل المقدم لان المقصود من هذا التركيب نفى اتصاف زيد عن المجيئ وهو لا يفهم من هذا التركيب على احد من الاحتمالين لجواز ان لا يكون القوم او مجيئهم زيدا وكان داخلا فى القوم ومتصفا بالمجيئ **قوله** سيجئ اهلك لا يكون بشرا والاهل فاعل لقوله سيجئ معناه سيجئ اهلك لا يكون الجائى من الاهل او البعض منهم بشرا ولا يحتمل ارجاع الضمير الى الاهل او الى مصدر الفعل المقدم لما ذكرنا فى جاء فى القوم ليس زيدا **قوله** لا يستعمل هذه الافعال اى ما خلا وما عدا وليس ولا يكون لا يقال ان الحصر ممنوع لجواز استعمال ليس ولا يكون فى غير المستثنى مثل ليس زيد قائما ومثل

لا يكون بعضه وقاعدا لانا نقول ان المراد بهذه الافعال اذا استعملت في المستثنى لا تستعمل
الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ **قوله** ولا يتصرف فيها بان جعل لم يكن وكانا او كانا متا
وجعل ليست وليس وجعل يخلو وجعل يعد ولا الاستثناء او بان يستعمل هذه الافعال
في المستثنى المنقطع او المتصل المستثنى المفرغ **قوله** حال من الضمير المجرور واعلم
ان الشارح جعل قول المص فيما بعد الا حالا من الضمير المجرور وجاز ان يكون بدلا عن قوله فيه
قوله والحال انه قد ذكر الخ اعلم ان قول المص وذكر المستثنى منه في بعض النسخ
بغير قد وفي بعض النسخ بغير منه وعلى التقديرين لا بد من التقدير على الاول تقدير قد
وعلى الثاني تقدير منه **قوله** لانه فرغ له الخ على صيغة المجهول من التفعيل اي
لان المستثنى فرغ لاجله العامل عن العمل في المستثنى منه ظاهرا انما قلنا ظاهرا لان عامل
المستثنى عامل في المستثنى منه المحذوف ويمكن ان يقال ويختص ذلك المستثنى
باسم المفرغ لانه فرغ عن المستثنى منه اي عن دخوله في المستثنى منه ظاهرا وعلى هذا
التقدير لم يكن المراد بالمفرغ المفرغ له انما قلنا ظاهرا لان المستثنى داخل في المستثنى
منه حقيقة **قوله** الا ان لا يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي
يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى **قوله**
نحو قولك عرك فلك الاسفل عند المضغ الا التمساح لا يقال ان هذا المثال ليس مما نحن
فيه لانه ليس المستثنى في هذا الكلام مفرغا وما نحن فيه الكلام الذي كان المستثنى فيه
مفرغا لانا نقول ان المراد ان هذا الكلام لو حذف المستثنى منه يستقيم المعنى مع انه
كلام موجب **قوله** ولقائل الى قوله وايضا اعتراض على قول المص ويعرب على حسب العوامل
الى قوله الا ان لا يستقيم المعنى **قوله** وايضا لا يصح مثل الخ اعتراض على من فرق

بين قولنا ضربني الا زيد وبين قولنا قرأت الا يوم كذا **قوله** واجيب بان المعتبر الخ هذا
جواب عن الاعتراض الاول فقوله على العموم اى على تقدير عموم المستثنى منه **قوله**
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها اى بالافراد ومخالفة واحد من
الافراد في انتفاء تعلق الفعل بها **قوله** وبان الفرق هذا جواب عن الاعتراض الثاني
قوله دخوله مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مقطوع وضميره راجع الى المستثنى و
ضمير فيه راجع الى بعض معين فقوله في الاول متعلق بقوله لظهور **قوله** فالظ
ان ذلك اى ان ذلك التركيب فالاولى ان يقال والظ مكان قوله فالظ **قوله** عدم
وجدان قرينة كذلك اى عدم وجدان قرينة ظاهرة دالة على بعض معين **قوله** فالغالب
فيه اى في ضربني الا زيد **قوله** لان نفي النفي اثبات اى مستلزم للاثبات **قوله** فيكون
المعنى ثبت زيد دائما الخ لا يقال هذا لم يتفرع على ما قبله فان كون ما زال بمعنى ثبت لا يستلزم
الدوام لانا نقول المراد معنى ما زال ثبت دائما قيل على هذا التقدير ان الدليل هو لان نفي النفي
اثبات لا يستلزم المدعى فان قيل ان المراد نفي النفي اثبات على سبيل الدوام قلت مم ويمكن
اثبات هذه المقدمة الممنوعة بان نفي هذا النفي نفي جنس الزوال ولم يكن منفيا الا اذا
كان جميع افراده منفيا ومتى كان جميع افراد جنس زوال جميع الصفات الغير العلم منفيا عن زيد
كان زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم **قوله** قال الشارح الرضي يمكن الخ فيكون
المعنى على هذا التقدير زيد دائما على جميع الصفات الممكنة ان يكون زيد عليها الغير المناقضة الا صفة
العلم **قوله** او يحمل ذلك على المبالغة الخ فيكون المعنى على هذا التقدير امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم بالفارسية زيد بكمال بي مناسبتي دارد بعلم بايں طور كه
ممكن است كه همه صفات حاصل شود در وي غير از صفة علم **قوله** المراد كل من يتصور

الخ بالفارسیة مر کسیکه مختص بود از وی زدن لاشیا یان نزدم مرا مگر زید که ز
قوله او للمقصد الخ بالفارسیة یا مقصود از ضربنی الا زید مبالغه کردن است
در غلو کردن و فرو رفتن آن جماعتی که جمع شده اند ایشانها بر زدن که واقع است بر تو
فیکون معنی ضربنی الا زید علی هذا التقدیر بالفارسیة غلو کرده اند همه عالم بر زده شده
مگر زید **قوله** فعلی للوضع ای عمل انما قدر المتعلق متاخرا القصد الحصر و لئلا
یلزم فی الکلام خلل وهی حذف کلمة مصدرة بکلمة اخری و ادخال الکلمة التی وقعت
فی الصدر علی کلمة اخری بعد الحذف وفیما نحن فیه الکلمة المحذوفة یعمل والکلمة التی وقعت
فی صدر المحذوف قبل الحذف هی الفاء وادخل هذه الفاء بعد الحذف علی کلمة علی **قوله**
ما زید شیئا الا شیئ بالفارسیة نیست زید شی الا شی که اعتبار کرده شده
است وی را **قوله** ولا یخفی انه لو جعل الخ بالفارسیة پوشیده نباشد که
اگر گردانیده شود مستثنی منه را شی که عام تر باشد ازین که زیاده باشد
بر وی صفتی که غیر از شیئیة باشد یا نباشد پس هر آئینه میباشد ادق
هر آئینه میباشد الطف اما الادقیة فلازدیاد التوجیه والتامل فی الادراک واما الالطفیة
فلعدم احتیاجه الی قوله لا یعبأ به **قوله** وفی الصورتین الاخیرتین اعلم قبل
الشروع فی تقریر الدلیل ان قول المص وما و لا لا تقدران عاملتین دال علی ترکیب الدلیل
والشارح صرح به فقول الشارح لو ابدل شرط و جزاؤه قوله فلا بد من تقدیر لا
فاستمع تقریر الدلیل لانه لو ابدل المستثنی علی اللفظ و قیل لا احد فیها الا عمرو ا
بالنصب لان فتحه شبیهة بالحرکة الاعرابیة لانها حصلت بکلمة لا فهی کالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقدیر لا حقیقة علی مذهب او حکما علی مذهب لیعمل فیه هذا

العمل وكذا في قولنا ما زيد شيئا الا شئ لو تحمل المستثنى على المستثنى منه لا يبدح من تقديره الذي حقيقة او حكما اليعمل فيه والثاني باطل لان ما ولا لا تقدر ان حقيقة اذا لم يكن المبدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة المقدر حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعد الا اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا اذا عرفت هذا فاعلم ان ذكر قوله اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل بعد قوله فلا يبدح من تقديره حقيقة وذكر قوله اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة المقدر بعد قوله او حكما في قوله او حكما اليعمل فيه، ولي واعلم ان في عامل البدل مذهبين احدهما ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه ولم يكن مقدرا في البدل والثاني ان العامل فيه مقدر فيه مثلا قولنا سلب زيد ثوبه يكون تقديره على الثاني سلب ثوبه واما على الاول فلا يكون كذلك **قوله** واجاز بعضهم النصب بها والاظهر ان يقال واجاز في بعض استعمالاتهم لوقوعه في مقابلة قوله في اكثر استعمالاتهم **قوله** اي واقعة بعد متعدد ولما كان الظاهر من التابع تابعا نحويا ومن الجمع جمعا اصطلاحيا ولم يكونا مرادين فسر اد الشارح قوله اي واقعة بعد متعدد **قوله** فوجب ان يكون الخ لا يقال ان هذا لا يتفرع على ما قبل لان كون الشئ بعد متعدد لا يقتضي كون شئ آخر موصوفا له فضلا ان يكون هذا الشئ موصوفا من كور الا انا نقول ان كلمة الفاء ليست للتعقيب بل للتفسير فالمعنى اذا عرفت هذا فوجب ان يكون موصوفها مذكورا ليكون اظهر في كونها صفة **قوله** ليوافق حاله الخ هذا ان الضمير راجعان الى كلمة الا **قوله** واما بعض منه اي من الجنس

لا من الجنس المستغرق **قوله** لانه ان كان الخ خبر المقسم ممنوعة لجواز
ان يكون المتعدد محصورا باحد من الوجهين ولا يكون المستثنى داخلا فيه كعشرة
دراهم الا دينارا وعشرة رجال في رجال الا حمارا **قوله** انما يسار لتعذر الاستثناء الخ
اى لتعذر الاستثناء غالبا عند وجودها **قوله** ما جاءني مائة رجل الا زيد
انما تعذر الاستثناء فيها لان دخول زيد وعدم دخوله في المستثنى منه عند
المخاطب غير معلوم ومعلومية احدهما شرط لصحة الاستثناء **قوله** عن
ما جاء في رجال الا واحد الخ فقوله واحدا مستثنى متصل مخرج من متعدد جزئياته اى
واحدا من افراد الرجل فقوله رجلا مستثنى متصل مخرج من متعدد جزئياته وقوله
الا حمارا مستثنى منقطع اعترض عليه بان قوله رجال في قوله جاءني رجال ان كان غير
محصور فلا يصح ايراده من امثلة الجنس المستغرق كما اورده سابقا وان كان
محصورا لم يصح ايراده من امثلة غير المحصور كما اورده لاحقا **قوله** عن
الانتظام اى عن هذه الصورة البديعة **قوله** لعدم دخول ابيه في آلهة بيقين
لا يقال انه بعدم دخول ابيه في آلهة بيقين يصح جعله مستثنى منقطعا فلم يصح
قوله يتعذر الاستثناء لانا نقول قوله بيقين متعلق بقوله بدخوله لا بقوله عدم
فلم يتحقق شرط الاستثناء وهو كون المستثنى داخلا في المستثنى منه بيقين او
كونه غير داخل فيه بيقين **قوله** واذا لم يكن فيهما آلهة غيره انه يجب
ان لا يتعدد الآلهة لا يقال ان الملازمة ممنوع لجواز ان لا يكون في السماء والارض آلهة
وكان الآلهة متعددا بان كان اثنين فلم يثبت بهذه الآية على هذا التقدير ايضا
وحدانيته لانا نقول ان المراد بالجمع ما فوق الواحد **قوله** لصحة الاستثناء

الخ ای لصحة الاستثناء انه غالبا قوله وعليه اكثر ۱۹۱ سیبویه
ذهب اکثر المتاخرین او علی جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء ذهب اكثر المتاخرين
قوله وكل اخ يفارقه اخوه لعمر ابیك الا الفرقدان بالفارسية هر برادر که جدا
کننده است اورا برادر او هر آئینه سوگند بزندگانی پدرت که غیر فرقدان است قوله
بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا بالفارسية باقی نماند غیر از دشمن کردیم با
ایشان انچنانکه کرده بودند ایشان قوله استنكارا لرفعه از جهت ناخوش شمردن
رفع سوا را قوله ومثل هذا الخ فقوله مثل مبتدأ واسم الاشارة اشارة الى سوى
وقوله فيما غاب متعلق خبر مبتدء محذوف ای وهو فيما غلب والضمير المحذوف راجع الى الاستنكار
وقوله قوله تعالى وخبر مبتدء هو قوله مثل قوله بيعدية المسند لدخولها ای عن دخولها قوله
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا الخ ای يكون اسناده واقعا الى اسمها من حيث انه اسمها
قوله على اسمها وخبرها ای يعتبر على اسمها وخبرها قوله ولا شك ان
ذلك الخ اعلم ان ذلك اما اشارة الى قوله اسناده الى اسمها واما الى قوله واقعا وعلى الاول
فلا شك ان اسناد المسند الى اسمها من حيث انه اسمها وعلى الثانی فلا شك ان وقوع اسناد المسند
الى اسمها انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر ای لا يتصور الا بعد صيرورة الشيئين اسما وخبرا بعدية بالذات
وبالرتبة لا بالزمان قوله فالاسناد الواقع الخ فقوله المقدم صفة الاسناد فی قوله فالاستاد
المتقارن الاسناد الواقع بين الاسم والخبر ايضا لا يكون بعد دخول كان او احدى اخواتها بل يكون قبلها مقدم
على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها قوله بان يقال الخ قيد
المنفی وهو ينتقض قوله ای عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها فقوله
لا خبر كان واخواتها عطف على قوله خبر كان ای لا عامل خبر كان واخواتها قوله

حذفت اللام تبعا اى حذفت اللام الجارة عن ان المفتوحة بمعنى ان الشرطية بطريق القياس والقاعدة لا بطريق الشاذ **قوله** فصار اما انت منطلقا الخ بالفارسية ترجمه ليكه اگر باشى روندہ پس روم من **قوله** ولا يبعد ان يقال الخ اى ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس سبيل العدم عملها فيه فجاز ان يقول اسم لا **قوله** وهذه الاحوال مترادفة اى هذه الاحوال الاربعة وهى قوله يليها وقوله نكرة وقوله مضافا وقوله مشبها به احوال مترادفة والمراد بالاحوال المترادفة الاحوال التى كانت مشتركة فى ذى الحال **قوله** او الاولى منه الاولى وهى يليها حال باعتبار حال من ضمير اليه **قوله** او من الضمير المجرور فى دخولها فعلى هذا التقدير يكون يليها حالا باعتبار العامل من متعلق ذى الحال فيكون المعنى حال كون لا يلى المسند اليه ايلاما بالفارسية در حال بودن لفظ لا واقع بعد از وى بى فاصله لمسند اليه **قوله** بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط ولما كان قول الشارح اى مسندا اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة مشتملا على الاحتمالين احدهما انتفاء جميع الشروط المذكورة وثانيهما انتفاء بعض الشروط المذكورة وكان المراد هو الثانى فقال قدس سره بل كان معربا بانتفاء الشرط الاخير فقط **قوله** اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به هذا تفسير قوله بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط **قوله** ليترتب عليه هذا متعلق بالمحذوف اى انما فسرنا قولنا بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط بقولنا اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به **قوله** نعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارعا له هذا القول بعد قوله بل كان

مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط غير مادم لانه يفهم من قول الشارح ان المراد بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له **قوله** او تقديراً اي مثل هل من رجل في الدار تقديره كما جاء رجلان في باب البيت ثم دخل احدهما في البيت ثم خرج مكان الرجل الآخر فقال هل من رجل في الدار فقال لا رجل في الدار **قوله** ولم يبن المضاف الخ اي ولم يبن للمضاف والمضارع له مع انهما متضمنان معنى من **قوله** لكن مطلقاً لا بعينه اي لكن يجب تكرير اسم لا باعتبار نوعه اي يجب تكرير نوع اسم لا لا بشخصه **قوله** ليكون كالعوض الخ يعني انه لما كان في صورة تكرير اسم لا نفي ذوات المتعدد ذات واذا في الصورة ايضا نفي المتعدد جعل تكرير اسم باعتبار نوعه واجباً ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد **قوله** وهذا التعليل اشار الى قوله ليكون مطابقاً **قوله** كنية بضم الكاف وسكون النون **قوله** ولا مثل ابي حسن لها اي ولا مثل ابي حسن لهذه القضية ليفرق بين الحق والباطل **قوله** او بتاويله بفيصل اي بتاويله يفارق بين الحق والباطل **قوله** فكانه قيل لا فيصل اي لا فارق **قوله** مثل لا حول ولا قوة معناه بالفارسية نيست بازگشتن از گناه مگر بعصمت الله و نيست توانائی طاعت مگر بتوفيق الله **قوله** فيما تكررت فيه اي في التركيب الذي تكرر لفظ لا فيه **قوله** لفظها بحسب التوجيه نزيد عليها اي انما قلنا لا بحسب التوجيه فان الوجوه بحسب التوجيه تربيع على خمسة لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين ملغاة من العمل ويحتمل ان يكون الاول للتبرئة اي لنفي الجنس والثانية زائدة وانما